البركة بنك

التقرير السنوي
لبنك البركة تونس 2025



AlBaraka Bank Tunisie
www.albaraka.com.tn

الفهرس

I. كلمة رئيس مجلس الإدارة 2
II. كلمة المدير العام 3
III. تقديم مجموعة البركة وبنك البركة تونس 4
1. مجموعة البركة 5
2. بنك البركة تونس 9
3. استراتيجية بنك البركة تونس 11
IV. المحيط الاقتصادي والمالي للبنك 12
1. الوضع الاقتصادي العالمي 13
2. الوضع الاقتصادي الوطني 14
3. التطورات النقدية والمالية 17
4. المالية الإسلامية 18
V. نشاط بنك البركة تونس 19
1 تطور أداء البنك وملخص لأهم الأرقام الرئيسية خلال السنوات الأخيرة 20
2 مؤشرات المركز المالي 22
3 مؤشرات النتائج 25
4 أهم الإحصائيات الأخرى 27
VI. رأس المال البشري 28
1 الانتداب وتطوير الموارد البشرية 29
2 هيكلة الموظفين 29
VII. تعزيز رضاء الحرفاء وترسيخ ثقافة الإصغاء 31
1. إدارة الشكاوى 32
2. الاستماع إلى الحريف وتحسين تجربته 32
VIII. الحوكمة 34
1. هيكلة رأس مال البنك 35
2. مجلس الإدارة 35
3. صلاحيات، اجتماعات وتشكيلات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة 35
IX. محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك البـركة تـونس 47
X. سياسة تسويق المنتجات والخدمات المالية 51
XI. الاتصال، التسويق، والمسؤولية الاجتماعية 55
XII. القوائم المالية 65
XIII. مراقبي الحسابات 95

I. كلمة رئيس مجلس الإدارة



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

حضرات السادة،

يشرفني أن أقدم إليكم، باسمي واسم مجلس الإدارة، ووفقا لأحكام النظام الأساسي للبنك، التقرير الثاني والأربعين لنشاط البنك خلال سنة 2025، متضمنا الحسابات الختامية الموقوفة في 31 ديسمبر 2025.

تميزت سنة 2025 باستمرار حالة عدم اليقين على الصعيد الاقتصادي العالمي، حيث واصل الاقتصاد الدولي تسجيل وتيرة نمو معتدلة في ظل تواصل الضغوط التضخمية في بعض الاقتصادات، وارتفاع كلفة التمويل، إلى جانب استمرار التوترات الجيوسياسية التي أثرت على استقرار الأسواق وسلاسل التوريد.

وعلى المستوى الإقليمي، شهدت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تباينا في الأداء، حيث استفادت بعض الدول من تحسن أسعار الطاقة وتزايد الاستثمارات، في حين واصلت دول أخرى، من بينها الاقتصادات الناشئة، مواجهة تحديات مرتبطة بتمويل العجز، وارتفاع معدلات البطالة، وضغوط المديونية.

أما على الصعيد الوطني، فقد واصلت تونس خلال سنة 2025 سعيها إلى تعزيز التوازنات المالية ودعم الاستقرار الاقتصادي، من خلال مواصلة الإصلاحات الهيكلية وتحفيز الاستثمار، رغم استمرار التحديات المرتبطة بارتفاع كلفة التمويل الخارجي والضغوط على المالية العمومية.

ومن هذا المنطلق، نؤكد التزامنا، كمؤسسة وطنية فاعلة، بمواصلة الإسهام في دعم الاقتصاد الوطني ومرافقة الحرفاء، من خلال تقديم حلول تمويلية مبتكرة ومستدامة، وتعزيز دورنا في تمويل القطاعات الحيوية، بما يساهم في خلق الثروة ودعم التشغيل.

وقد واصل بنك البركة تونس خلال سنة 2025 تحسين مستويات أدائه على مختلف الأصعدة، حيث تمكن من تحقيق نتائج إيجابية تعكس متانة نموذجه التشغيلي ونجاعة خياراته الاستراتيجية. كما حرص البنك على تعزيز مركزه المالي، من خلال انتهاج سياسة حذرة في إدارة المخاطر، ومواصلة تدعيم المخصصات، بما يضمن تغطية كافية للأصول المصنفة، والامتثال لمتطلبات البنك المركزي التونسي، بما يعزز صلابة المؤسسة وقدرتها على مواجهة مختلف التحديات.

ونستعرض فيما يلي اهم الأرقام المحققة سنة 2025 والتي تعتبر إيجابية في مجملها :

- بلغ مجموع الميزان العام 2 659 مليون دينار تونسي
- بلغ مجموع الايداعات ما يعادل 1 839 مليون دينار تونسي
- بلغ مجموع المستحقات على الحرفاء 1687 مليون دينار تونسي
- بلغ اجمالي الإيرادات 210 مليون دينار تونسي
- بلغت الربحية العائدة للمودعين 52 مليون دينار تونسي

وقد حرص البنك على مواصلة دعم مركزه المالي بانتهاج سياسة بناء مخصصات كافية لتغطية مخاطر البنك وامتثالا لمقتضيات مناشير البنك المركزي التونسي ليبلغ اجمالي تغطية المخاطر 109 مليون دينار تونسي أي بنسبة تغطية للأصول المصنفة تقدر ب 79 بالمائة متجاوزا بذلك المتوسط القطاعي في البنوك الإسلامية وحتى البنوك التقليدية.
وأنتهز هذه الفرصة لأترحم على روح فقيدنا العزيز، مؤسس مجموعة البركة، الشيخ صالح عبد الله كامل، الذي كان يكن لتونس محبة صادقة، سائلا الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ عبد الإله صباحي

II. كلمة المدير العام



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

حضرات السادة،

أود في البداية أن أذكر بأهم التوجهات الإستراتيجية التي وضعتها الإدارة العامة كركائز أساسية لسياستها والتي تتمثل بالأساس في تعزيز مساهمة البنك في تمويل الاستثمار في تونس والمساهمة الفاعلة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني من خلال تمويلات مسؤولة وموجهة نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.

وفي هذا السياق يواصل البنك تمتعه بوضعية مالية جيدة وسليمة بفضل مستوى الأموال الذاتية المرتفع، مما يمكنه من الحفاظ على قدرة تمويلية مهمة مع الالتزام بالضوابط الرقابية. وقد حرصت الإدارة خلال السنوات الأخيرة على انتهاج سياسة متوازنة في إدارة المخاطر تمثلت في :

- تكوين مؤونات كافية لتغطية الديون المتعثرة والمشكوك في استخلاصها
- شطب المساهمات غير المجدية أو غير الاستراتيجية في إطار إعادة توجيه الموارد نحو مشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والربحية

وتؤكد هذه الإجراءات على التزام البنك بالحفاظ على متانة مركزه المالي وضمان نمو مستدام في ظل بيئة اقتصادية عالمية صعبة مع الحفاظ على دور فاعل ومسؤول في المنظومة المالية الوطنية.

وفي إطار تدعيم النشاط التجاري للبنك وتعزيزا لاستقطاب باقة جديدة من العملاء، قام بنك البركة بافتتاح فرعين جديدين ليصبح العدد 44 فرعا. كما ارتفع عدد الحسابات لدى البنك ليبلغ 382 173 حسابا.

من ناحية أخرى، يواصل بنك البركة تونس ترسيخ ريادته في مجال الابتكار الرقمي من خلال تطبيق للخدمات البنكية عبر الهاتف الجوال «Banecti»، الذي تُوِّج بلقب «منتج السنة 2025» للسنة الثالثة على التوالي. ويعكس هذا التتويج نجاح البنك في تطوير خدمات رقمية مبتكرة، توفر للحرفاء تجربة سهلة وآمنة، وتؤكد التزامه بمواكبة تطلعات السوق وتعزيز التحول الرقمي.

وفي إطار حرصنا على تعزيز شراكاتنا الاستراتيجية، قمنا بتنظيم ندوة رقمية تحت إشراف مجموعة البركة وبالتعاون مع عدد من وحداتها، على غرار بنك البركة الجزائر وبنك البركة البحرين والبنك الإسلامي الأردني، تمحورت حول موضوع تمويل التجارة وقد شهدت الندوة مشاركة واسعة تعكس أهمية تعزيز التنسيق بين وحدات المجموعة. وقد تمّ تقديم عرض مفصّل حول منصّة التعاون بين وحدات مجموعة البركة، وهي بوابة استراتيجية تهدف إلى دعم التجارة الدولية عبر تسهيل الربط بين المورّدين والمستوردين وتحسين سلسلة التوريد بكامل مراحلها.

وفي النهاية، استسمحكم أن أترحم على روح العزيز علينا جميعا مؤسس مجموعة البركة الشيخ صالح عبد الله كامل الذي كان القدوة المثلى والمؤمن الصادق الذي اهتدينا به في تسيير هذا البنك، داعيا الله عز وجل، أن يرحمه رحمة واسعة، وأن يجعل عزائنا فيما حفظنا عنه من الحكمة والسداد في الرأي وفيما غرسه فينا من الالفة والمحبة الصادقة، خدمة لمصالح الأطراف المشاركة في البنك ومساهمة في تطوير هذا البلد ودعما للتعاون المتواصل بين أطراف المجموعة.

والله ولي التوفيق

المدير العام
الأستاذ محمد المنصر

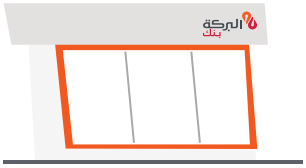
III. تقديم مجموعة البركة وبنك البركة تونس

1. مجموعة البركة



13 دولة

تتمتع مجموعة البركة بحضور جغرافي واسع في 13 دولة



600+ فرع

تقدم مجموعة البركة خدماتها من خلال أكثر من 600 فرع



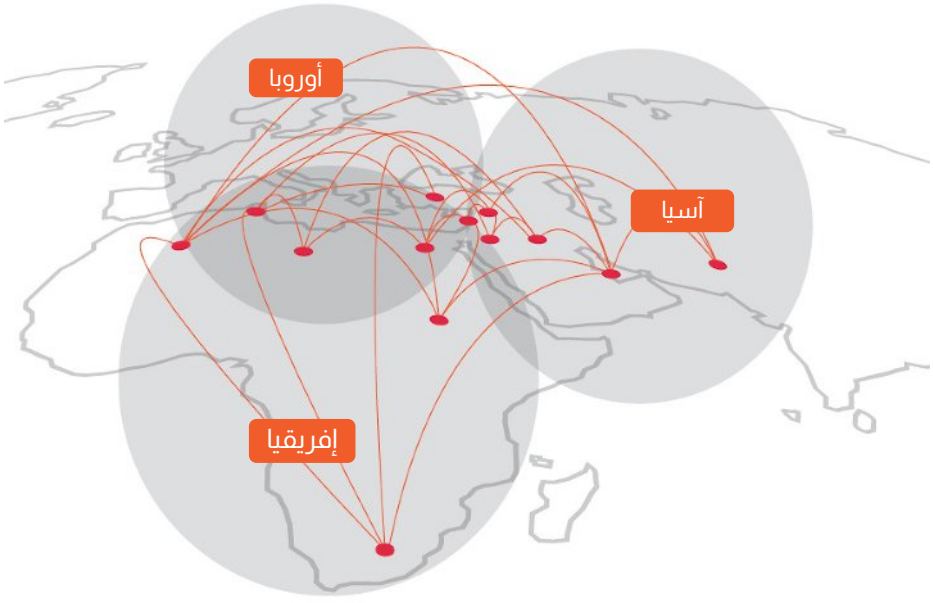
3 قارات

تعمل مجموعة البركة ووحداتها عبر ثلاث قارات

انطلقت أعمال بنك البركة تونس منذ أكثر من 40 سنة وهو البنك الإسلامي الرائد الذي يعمل تحت مظلة مجموعة البركة وهي شركة استثمارية مطابقة للمبادئ الإسلامية، حيث تقدم خدمات مصرفية متميزة للأفراد والشركات والمهنيين مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا عن طريق انتشارها الجغرافي الواسع في 13 دولة.

تنفرد المجموعة بمسيرة حافلة بالإنجازات تمتد لأكثر من 3 عقود في مجال الخدمات المالية الإسلامية عبر شبكتها واسعة الانتشار التي تضم أكثر من 600 فرعا موزعا على دول تونس، الأردن، مصر، البحرين، السودان، تركيا، جنوب افريقيا، الجزائر، باكستان، سوريا، لبنان، ألمانيا بالإضافة الى فرعين في العراق ومكتب تمثيلي في ليبيا.

جدير بالذكر أن رأس المال المصرح به للمجموعة يبلغ 2.5 مليار دولار امريكي.



قيم مجموعة البركة



شراكة

تخلق مفاهيمنا المشتركة روابط قوية تؤسّس لعلاقات طويلة الأمد مع العملاء والموظفين.



مرونة

نعمل على قدم وساق للتكيّف مع العصر الرقمي والتأقلم مع سلوك العملاء المتغير بسرعة لتلبية احتياجاتهم في بيئة ديناميكية وصعبة.



إبتكار

ندرك أنّ ثقافة "الابتكار أوّلًا" ضرورية لنكون قادرين على خدمة عملائنا على قاعدة "هنا والآن" في عالم سريع التغير.



ثقة

ينعم عملائنا براحة البال والاطمئنان بأنّنا ندير مصالحهم المالية وفقًا لأعلى المعايير الأخلاقية للمالية التشاركية.



نماء

يقدّم عملاؤنا من خلال تعاملاتهم مع المؤسسات المصرفية التابعة لنا، مساهمة إيجابية في مجتمع أفضل، إذ يحافظ نماؤهم ونماؤنا على الصالح العام للمجتمع.

رؤية مجموعة البركة

نحن نعتقد بأن النظام المصرفي يجب أن يكون له دور أساسي يقوم به في المجتمع، دور تقع فيه على عاتقنا كمصرفيين مسؤولية كبيرة عن الموارد التي في أيدينا وفي عهدتنا. وللقيام بهذه المسؤولية واستخدام هذه الموارد بحكمة نحن نعتمد على مبادئ الشريعة لتوجيهنا أثناء مساهمتنا في نجاح عملائنا وفي المساهمة في التنمية الاجتماعية للعائلات والأعمال التجارية والمجتمع بشكل عام.

إن «**الشراكة**» إذاً تعني أن نجاحنا ونجاح عملائنا متشابكان كتشابك معتقداتنا التي نؤمن بها سويا. إن المساهمة في الجهد المشترك هي إذاً مكافأتنا. إننا نرى المال كوسيلة للاستفادة من الفرص وخلق مجتمع أفضل لنا جميعا. إن المال هو وسيلة للدخول معا في فرص جديدة والمساهمة في جهد مشترك مقابل الحصول على مكافأة متبادلة. وبصفتنا مؤتمنين على الموارد التي وضعت في عهدتنا، فإن جهودنا تساهم في بناء المجتمع: في الوطن وفي العالم أجمع. إننا نسمي هذا المفهوم :

«ما بعد العمل المصرفي»

عناصر القوة لدى مجموعة البركة

يمكن تلخيص عناصر القوة الرئيسية لدينا والتي تعود إلى أيام تأسيس نشاطاتنا الأولى قبل 30 عاما والتي اعتمد عليها نمونا الروحي منذ ذلك الوقت كما يلي :

- الاستقامة المالية.
- بنك محلي أولا وأساسا – ولكن ببعد عالمي.
- الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء.
- علاقات وثيقة مع العملاء – شراكة متكافئة.

إننا نتطلع بحماس للتحديات المقبلة ولتبني أخلاقيات عمل جديدة وشفافة لمجموعة البركة، أخلاقيات نستطيع أن نوجزها في عبارة قصيرة هي: **«مصرفك شريكك»**

تظل المجموعة شديدة الالتزام بخدمة الاحتياجات المالية للمجتمعات في جميع أنحاء العالم، من خلال نهج أخلاقي يتمحور حول العملاء ومُصَمّم خصيصًا لعالمٍ ديناميكي وسريع التغير.

رؤيتنا

«أن نكون رائدًا عالميًا في المالية التشاركية المبدعة، ونقدم نظامًا ماليًا أخلاقيًا رشيقًا ومصمَّمًا للعصر الرقمي»

رسالتنا

«تلبية الاحتياجات المالية للمجتمعات في جميع أنحاء العالم من خلال إدارة الأعمال وفق نهج أخلاقي محوره العملاء ومصمَّمٌ للعصر الرقمي، بناءً على معتقداتنا الأساسية وبهدف مشاركة المكافآت المتبادلة مع شركائنا في النجاح: عملائنا، موظفينا، مساهمينا ومجتمعاتنا بشكل عام»

هذا لا يعني أن رؤيتنا الأصلية وهي أن نصبح المجموعة المصرفية الإسلامية الرائدة في العالم التي تقدم مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية لم تعد هي المستهدفة فقط، ولكن المقصود هنا هو إننا بإعطاء الأولوية لقيمنا والسمو بها لما هو أكثر من مجرد حجم وكبر المجموعة ومجموعة المنتجات وقنوات التسليم، فإننا وبشكل طبيعي سوف نحقق النمو تلقائيا عن طريق بناء علاقات مع عملائنا تقوم على أساس من الشراكة الحقيقية معهم.

نحن نعتقد بأنه يجب أن يكون للنظام المصرفي دور أساسي يقوم به في المجتمع، دور تقع فيه علينا كمصرفيين مسؤولية كبيرة عن الموارد التي نقوم بإدارتها. وللقيام بهذه المسؤولية واستخدام هذه الموارد بمسؤولية وحكمة نحن نعتمد على مبادئ الشريعة لتوجيهنا أثناء مساهمتنا في نجاح عملائنا والمساهمة في التنمية الاجتماعية للعائلات والأعمال التجارية والمجتمع بشكل عام.



إن «**الشـراكة**» إذاً تعنـي أن نجاحنـا ونجـاح عملائنـا متشـابكان كتشـابك معتقداتنـا التـي نؤمـن بهـا سـويا. إن المسـاهمة فـي الجهـد المشـترك هـي إذاً مكافأتنـا. إننـا نـرى المـال كوسـيلة للاسـتفادة مـن الفـرص وخلـق مجتمـع أفضـل لنـا جميعـا. إن المـال هـو وسـيلة للدخـول معـا فـي فـرص جديدة والمسـاهمة فـي جهـد مشـترك مقابـل الحصـول علـى مكافـأة متبادلـة. وبصفتنا مؤتمنين على الموارد التي وضعت في عهدتنا، فإن جهودنـا تسـاهم فـي بنـاء المجتمـع: فـي الوطـن وفـي العالـم أجمـع. إننـا نسـمي هـذا المفهـوم :

«أكثر من مجرد عمل مصرفي»

مجموعة البركة سنة 2025

واصلت مجموعـة البركـة تحقيـق نتائج قياسـية مسـجلةً أفضـل أداء مالـي فـي تاريخهـا لسـنة 2025، مدفوعـةً بنمـو ملحـوظ فـي جميـع البنـوك التابعـة وزيـادة فـي الدخـل التشـغيلي وتوسـع الأنشـطة التجارية، مـع إظهـار قـدرة كبيرة علـى تحويـل التحديات الاقتصاديـة العالميـة إلـى فـرص.

اجمالي النتيجة الصافية
357 مليون دولار
+16%

اجمالي الأصول
+31 مليار دولار
+18%

إجمالي الأموال الذاتية
1,37 مليار دولار
+10%

النتيجة الصافية للمساهمين
191 مليون دولار
+21%

2. بنك البركة تونس

تأسس بنك البركة تونس في 15 جوان 1983 تحت اسم «**بيت التمويل التونسي السعودي**» من قبل الدولة التونسية والشيخ صالح عبد الله كامل مؤسس مجموعة دله البركة.

شهد عام 2009 نقطة تحول أولى في تاريخ البنك مع تغيير اسمه ليصبح بنك البركة تونس كجزء من توحيد هوية مجموعة البركة (ABG). وقد ترافق هذا التغيير أيضًا مع توسيع أولي لنشاط البنك في أوت 2009، مما مكنه من تقديم التمويل للشركات المحلية بغض النظر عن قطاع نشاطها.

في سنة 2013، حصل بنك البركة تونس على الموافقة على تحوله من بنك غير مقيم إلى بنك شمولي مقيم، مما يمكنه من تلبية الاحتياجات المالية لجميع فئات العملاء: الأفراد والمهنيين والشركات.

لأكثر من أربعين عامًا من التواجد، نجح بنك البركة في إقامة علاقات مميزة مع عملائه بفضل تمسكه بقيم المشاركة والشراكة التي تدعو إلى تقاسم الأرباح والخسائر بين الأطراف المتعاقدة وتحظر جميع أشكال المزايدة. يشارك بنك البركة تونس أيضًا في العديد من المشاريع، أهمها :

- مشروع تنمية ضفاف البحيرة مع شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار.
- معرض تونس الدولي.
- بيت الايجار المالي التونسي السعودي.

يساهم بنك البركة في دعم جهود التنمية الاقتصادية الوطنية، حيث يقدم قطاع الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة من أفضل المنتجات والخدمات وعلى صعيد الخدمات المصرفية للشركات كما يوفر البنك باقة من المنتجات والخدمات لمجموعة متنوعة من العملاء في مختلف القطاعات الاقتصادية. ويبلغ عدد فروع البنك في موفي 2025، 44 فرعا موزعة على أغلب جهات البلاد.

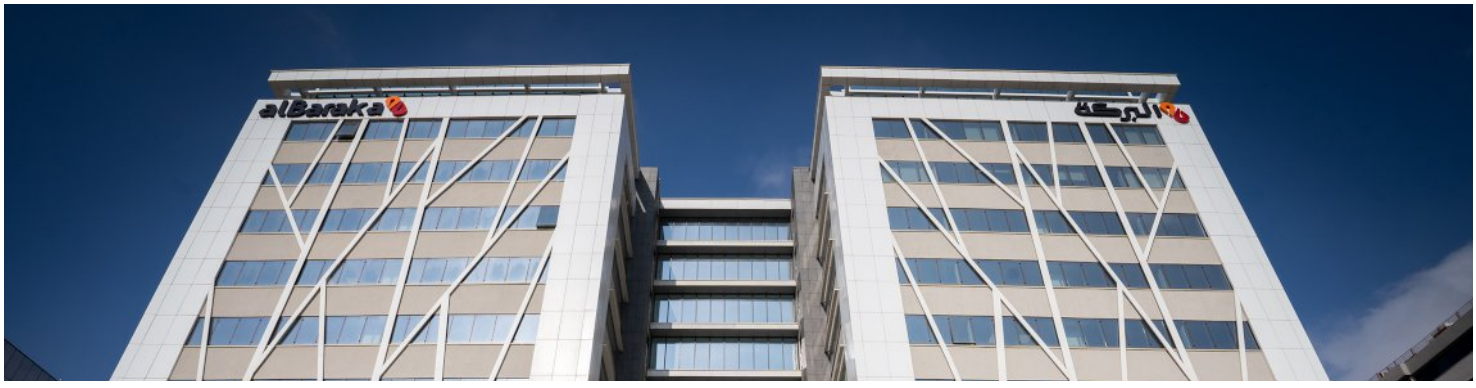
البركة تونس سنة 2025

شهد بنك البركة تونس خلال سنة 2025 تحسناً ملحوظاً في مؤشرات أدائه المالي والتشغيلي، مدعوماً باستراتيجية ترشيد تكلفة الموارد وتعزيز هيكلة التمويل من خلال زيادة حصة الودائع الجارية وودائع الادخار منخفضة التكلفة، مما ساهم في دعم الربحية وتحسين الكفاءة التشغيلية. كما سجل البنك تطوراً إيجابياً في جودة الأصول بفضل تراجع نسب التمويلات المتعثرة.

على الصعيد التجاري، واصل البنك توسيع نطاق خدماته ومنتجاته من خلال إطلاق بطاقة «**تقسيط**»، وتعزيز أنشطة التمويل التجاري، فضلًا عن الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية وتحسين تجربة الحرفاء. كما شهدت الشركات التابعة للمجموعة تطورات مهمة، حيث تم تغيير تسمية شركة الأمانة التكافل إلى «البركة للتأمين» بهدف تعزيز حضورها في السوق التونسية والاستفادة من قوة العلامة التجارية للمجموعة، مع توقع مساهمة متزايدة للشركات التابعة في النتائج المجمعة للمجموعة خلال السنوات القادمة.

حافظ البنك على متانة مؤشراته المالية. فقد انخفض حجم التمويلات المتعثرة بنسبة 9% ليبلغ 109.7 مليون دينار، مع تراجع نسبتها إلى 5.9% من إجمالي التمويلات مقابل 7.4% سنة 2024، في حين ارتفعت نسبة التغطية الإجمالية للأصول إلى 79%، مما يعكس سياسة احترازية فعالة في إدارة المخاطر.

وفي مجال الحوكمة والامتثال، عزز البنك منظومة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من خلال تطوير أدوات المراقبة الرقمية وتحديث أنظمة مكافحة غسل الأموال، إضافة إلى تدعيم آليات الرقابة الشرعية وتوسيع نطاق التدقيق الداخلي ليشمل الشركات التابعة. كما واصل البنك التزامه بمبادئ الاستدامة والمسؤولية المجتمعية عبر دعم مشاريع الطاقة المتجددة والأمن الغذائي والمبادرات البيئية، بما ينسجم مع توجهات المجموعة نحو تحقيق التنمية المستدامة وخلق القيمة على المدى الطويل.



شبكة فروع بنك البركة تونس



الإدارة الجهوية بتونس الكبرى والشمال

فرع النخيلات
الفرع الرئيسي
فرع الشرقية 2

فرع باجة
فرع باردو
فرع النصر

فرع المنزه 1
فرع اريانة
فرع بنزرت

فرع الزيتونة
فرع منوبة
فرع الهادي شاكر

الفرع المركزي

الإدارة الجهوية بتونس الكبرى و الوطن القبلي

فرع العوينة
فرع ضفاف البحيرة
فرع حدائق قرطاج

فرع المروج 4
فرع حمام الأنف
فرع الكرم

فرع البحيرة 2
فرع مقرين
فرع المغيرة

فرع نابل
فرع الحمامات
فرع البحيرة 1

الإدارة الجهوية بالساحل

فرع سوسة خزامة

فرع المهدية
فرع طبلبة
فرع القيروان

فرع المكنين
فرع مساكن
فرع المنستير

فرع سوسة
فرع سهلول
فرع قصر هلال

الإدارة الجهوية بصفاقس والجنوب

فرع صفاقس مجيدة بوليلة
فرع قابس
فرع جربة

فرع صفاقس قرمدة
فرع صفاقس طريق المهدية
فرع صفاقس منزل شاكر

فرع صفاقس باب بحر
فرع صفاقس الجديدة
فرع صفاقس الأفران

العدد الجملي للفروع : 44

3. استراتيجية بنك البركة تونس

واصل بنك البركة تونس تنفيذ استراتيجيته الحالية والمنبثقة عن رؤية ادارته العامة وتوجيهات مجموعة البركة التي تهدف الى :

- تطوير وتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي
- زيادة الايرادات
- مواصلة العمل على تخفيض ومراقبة التكاليف التشغيلية وحسن ادارة التأثير السلبي للتضخم
- تقليل تكلفة المخاطر وادارة رأس المال بأكثر كفاءة
- الزيادة في الارباح الموزعة للمساهمين
- تشجيع المبادلات التجارية على الصعيد الدولي
- المشاركة في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية

ولتحقيق ذلك يرتكز البنك على جملة من العوامل المساعدة اهمها :

- خدمة عملاء عالية الجودة وعلاقة طويلة الامد مع الحرفاء
- الصلابة المالية لبنك البركة والتي تتجلى في نسب الملاءة المالية والسيولة
- الخبرة الطويلة في مجال التمويل الاسلامي والتي تمتد لأكثر من 40 عام
- سياسة التحكم في المخاطر الحذرة والحكيمة
- ادارة جيدة واستباقية للاستخلاص
- وجود مساهم مرجعي (مجموعة البركة)
- كلفة الموارد المنخفضة والتنافسية

نظرا لحجم المتغيرات التي طرأت على المستويين الوطني والإقليمي لا سيما تلك التي اثرت على القطاع المصرفي والمالي والنسيج الاقتصادي للبلاد خلال الفترة الماضية، يتبنى بنك البركة أهدافًا استراتيجية طموحة تتمثل في تعزيز مكانتها في السوق، وزيادة كفاءتها التشغيلية، وتحقيق نمو مستدام يلبي تطلعات العملاء والمساهمين على حد سواء، وذلك في إطار الخطة الاستراتيجية لبنك البركة 2024-2028. وتنبثق هذه الأهداف الاستراتيجية من رؤية البنك ورسالة عمله، وتُترجم إلى خطط واضحة تعتمد بشكل أساسي على محركات النمو الرئيسية، التي تشكّل الأدوات الفعّالة لتحقيق هذه الأهداف. وفي هذا السياق، يمكن تلخيص الأهداف الاستراتيجية للبنك في النقاط التالية :

محركات النمو



1. الكفاءة التشغيلية

تحقيق نمو مستدام من خلال تجديد نموذج الأعمال مع تعزيز المكتسبات.



2. تجربة الحريف

تسريع النمو من خلال تعزيز الأداء التجاري والمالي.



3. الرقمنة

جعل الرقمنة وسيلة للتميز التجاري والتشغيلي.



4. رأس المال البشري

تطوير النموذج التشغيلي للبنك لجعله المرجع في خدمة الحرفاء.

IV. المحيط الاقتصادي والمالي للبنك

1. الوضع الاقتصادي العالمي

الناتج المحلي الإجمالي العالمي

شهد الاقتصاد العالمي تطورًا ملحوظًا، حيث مرّ بمراحل من النمو القوي والأزمات الحادة. فبعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، عرف العالم فترة من التعافي التدريجي، مدعومة بسياسات نقدية (خفض أسعار الفائدة وزيادة الإنفاق). وخلال الفترة الممتدة بين 2010 و2019، سجّل الاقتصاد العالمي نموًا متوسطًا ومستقرًا نسبيًا، خاصة بفضل صعود اقتصادات الصين والهند.

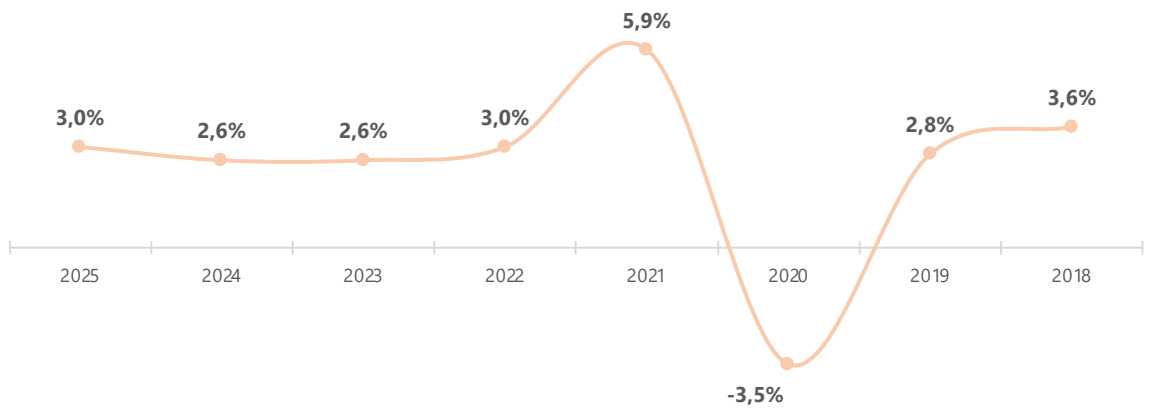
لكن هذا المسار تعرّض لصدمة كبيرة مع ظهور جائحة كوفيد-19 سنة 2020 التي تسببت في انكماش اقتصادي عالمي غير مسبوق نتيجة توقف الأنشطة الاقتصادية والإغلاق العام. وبعد ذلك، شهد العالم انتعاشًا سريعًا في 2021 و2022، مدفوعًا بإعادة فتح الاقتصادات وزيادة الطلب، إلا أن هذا الانتعاش أدى أيضًا إلى ارتفاع كبير في التضخم.

مع حلول 2023 و2024، بدأت وتيرة النمو تتباطأ بسبب تشديد السياسات النقدية (رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم)، إضافة إلى التوترات الجيوسياسية واضطرابات سلاسل التوريد. وهكذا، وصل الاقتصاد العالمي إلى وضعية نمو معتدل في 2025 تُقدَّر بحوالي 3%.

هذا المستوى من النمو يُظهر أن الاقتصاد العالمي لا يعيش حالة ركود، لكنه في الوقت نفسه لا يحقق الأداء القوي الذي كان سائداً قبل الأزمات الكبرى. لذلك يُعتبر النمو الحالي ضعيفًا نسبيًا مقارنة بالفترات التي سبقت 2008، حيث كانت معدلات النمو تتجاوز4% في بعض السنوات.

في المجمل، إن النمو الاقتصادي العالمي اليوم هو نتيجة تراكمات تاريخية من الأزمات والتحولات، مما جعل الاقتصاد أكثر حذرًا وأقل ديناميكية، لكنه لا يزال قادرًا على الحفاظ على استقرار نسبي.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي



2. الوضع الاقتصادي الوطني

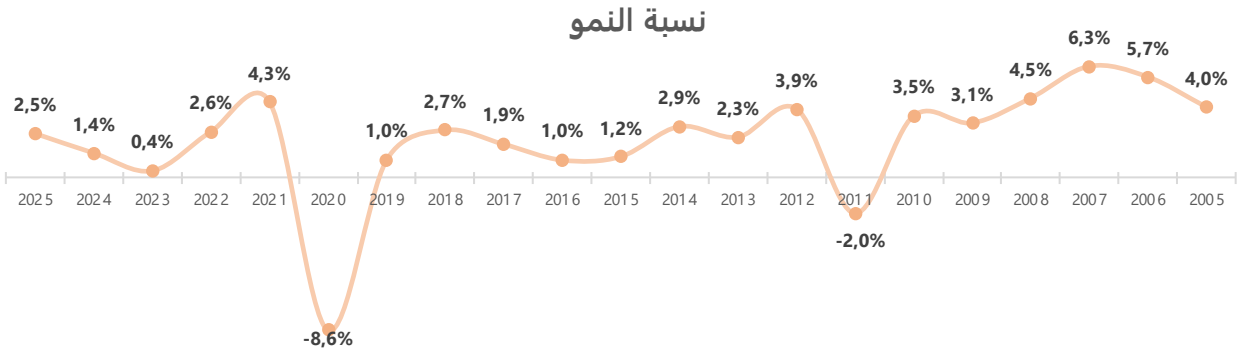
النمو الاقتصادي

شهد الاقتصاد التونسي تحسنًا نسبيًا في سنة 2025، حيث بلغ معدل النمو 2.5% مقارنة بـ 1.4% في 2024، مع تسارع ملحوظ في الثلاثي الرابع 2.7% ويظل هذا الأداء محدودًا مقارنة بمعدل النمو قبل 2011 الذي كان في حدود 4.5% سنويًا.

كان القطاع الفلاحي المحرك الرئيسي للنمو، حيث سجل ارتفاعًا قويًا بنسبة 12.3% في 2025 (مقابل 12.1% في 2024) وساهم بحوالي 40% من النمو. كما شهد القطاع الصناعي تحسنًا بنسبة 3.0%، مدفوعًا خاصة بالصناعات الميكانيكية والكهربائية (6.2%) والصناعات الغذائية (4.5%)، رغم تراجع قطاع الطاقة بـ 10.9% وقطاع النسيج بـ 2.6%.

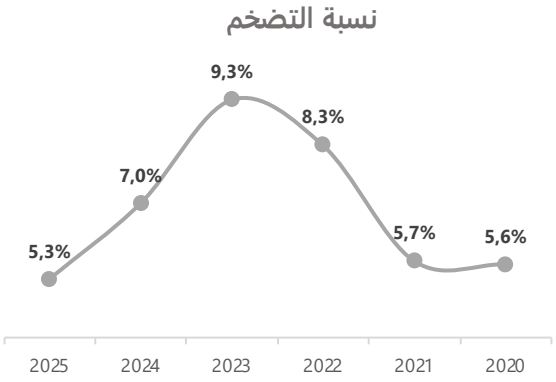
في المقابل، سجل قطاع الخدمات نموًا معتدلاً بنسبة 1.4%، مدعومًا أساسًا بانتعاش السياحة (6.8%)، كما ارتفع قطاع البناء بنسبة 4.1%، مما يعكس تحسنًا نسبيًا في الاستثمار.

من جهة أخرى، ارتفع الطلب الداخلي بنسبة 3.4% ليكون المحرك الأساسي للنمو، في حين واصل الميزان التجاري التأثير السلبي حيث اقتطع حوالي 1.03- نقطة من النمو بسبب العجز التجاري المزمن.
رغم هذا التحسن، لا يزال الاقتصاد التونسي يعاني من تباطؤ هيكلي نتيجة الأزمات المتتالية (أزمة 2011، كوفيد-19 الذي تسبب في انكماش 9% في 2020، وأزمة الطاقة)، وهو ما أدى الى تراجع الدخل الفردي من 4310 دولار في 2014 إلى 3840 دولار في 2023.



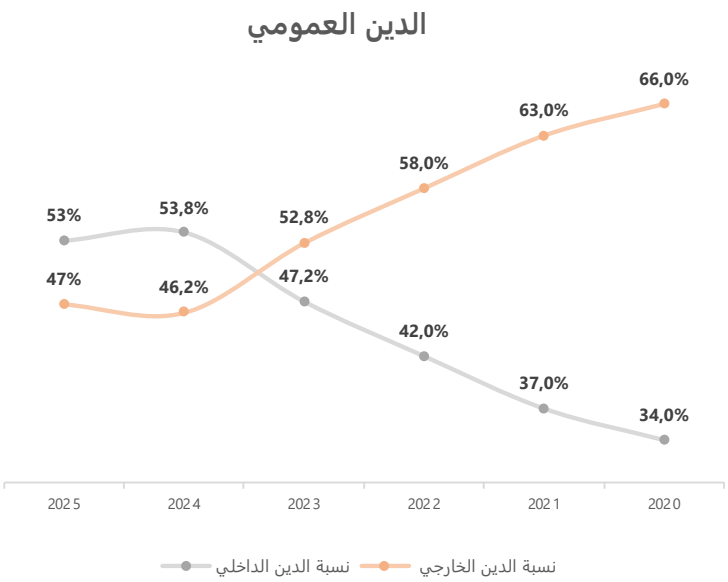
نسبة التضخم

بلغ معدل التضخم في تونس حوالي 5.3% سنة 2025، مسجّلاً انخفاضًا مقارنة بـ 7.0% سنة 2024. ويُعزى هذا التراجع إلى تباطؤ نسق ارتفاع الأسعار، خاصة في بعض المواد الاستهلاكية، إلى جانب استقرار نسبي في أسعار الطاقة.
ورغم هذا الانخفاض، لا تزال الضغوط التضخمية قائمة، خصوصًا في قطاع المواد الغذائية، مما يواصل التأثير على القدرة الشرائية للأسر التونسية. فعلى سبيل المثال، شهدت بعض المنتجات الأساسية زيادات ملحوظة، مما يعكس استمرار التحديات المرتبطة بارتفاع كلفة المعيشة.



الدين العمومي

سجّل الدين العمومي في تونس ارتفاعًا ليبلغ حوالي 141 مليار دينار سنة 2025، مقابل 135 مليار دينار في سنة 2024، مع هيمنة نسبية للدين الخارجي الذي يمثل 53% من إجمالي الدين، مقابل 47% للدين الداخلي. كما بلغت خدمة الدين حوالي 25.2 مليار دينار، أي ما يقارب 30% من ميزانية الدولة، وهو ما يعكس تزايد الضغط على المالية العمومية. وتُظهر تركيبة الدائنين اعتمادًا ملحوظًا على المؤسسات الدولية. وتبرز هذه المؤشرات هشاشة الوضع المالي وضرورة اعتماد إصلاحات هيكلية لضمان استدامة الدين وتحسين توازن المالية العمومية.



النشاط الصناعي

شهد القطاع الصناعي التونسي خلال سنة 2025 تحسنًا ملحوظًا مقارنة بسنة 2024 التي اتسمت بصعوبات وتراجع في الأداء خلال بعض الفترات. فقد بلغت الاستثمارات الصناعية المصرح بها حوالي 2.48 مليار دينار، موزعة على 3909 مشروعًا، مما يعكس عودة تدريجية لثقة المستثمرين وتحسنًا نسبيًا في مناخ الأعمال.

وتتمركز هذه الاستثمارات أساسًا في قطاعات الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية والكهربائية، التي تستحوذ على أكثر من نصف إجمالي الاستثمارات، نظرًا لقدرتها على التصدير وخلق قيمة مضافة مرتفعة. كما سجلت بعض القطاعات التقليدية، على غرار قطاع الجلد والأحذية، نموًا لافتًا بنسبة 167%، مما يعكس إمكانية استعادة ديناميكيتها.

وعلى مستوى التشغيل، ارتفعت المشاريع الجديدة بنسبة 22.6%، مع إمكانية توفير حوالي 37 ألف موطن شغل، وهو ما يعكس تجددًا تدريجيًا للنسيج الصناعي. كما سجلت الاستثمارات الموجهة للتصدير نموًا بنسبة 13.7%، مما يؤكد أهمية الأسواق الخارجية في دعم النمو الصناعي.

في المقابل، بلغت الاستثمارات ذات المساهمة الأجنبية حوالي 436.5 مليون دينار، إلى جانب تطور ملحوظ في الخدمات المرتبطة بالصناعة بنسبة 40.7%.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، لا يزال القطاع يعتمد بشكل كبير على المؤسسات الصغرى والمتوسطة، مما يبرز الحاجة إلى دعم الاستثمارات الكبرى وتسريع الإصلاحات الهيكلية لضمان نمو صناعي مستدام.





الفلاحة والصيد البحري

شهد القطاع الفلاحي التونسي خلال سنة 2025 أداءً متميزًا، حيث واصل لعب دور محوري في دعم النمو الاقتصادي، مسجلًا ارتفاعًا بحوالي 12.3%. ويعود هذا الأداء أساسًا إلى تحسن الإنتاج الزراعي، خاصة الحبوب وزيت الزيتون، إلى جانب تحسن نسبي في الظروف المناخية مقارنة بالسنوات السابقة. كما ساهم القطاع في تعزيز الصادرات الغذائية، رغم استمرار بعض التحديات المرتبطة بندرة المياه وارتفاع كلفة الإنتاج. ويؤكد هذا التطور أهمية مواصلة دعم الاستثمارات في الفلاحة وتعزيز الأمن الغذائي.



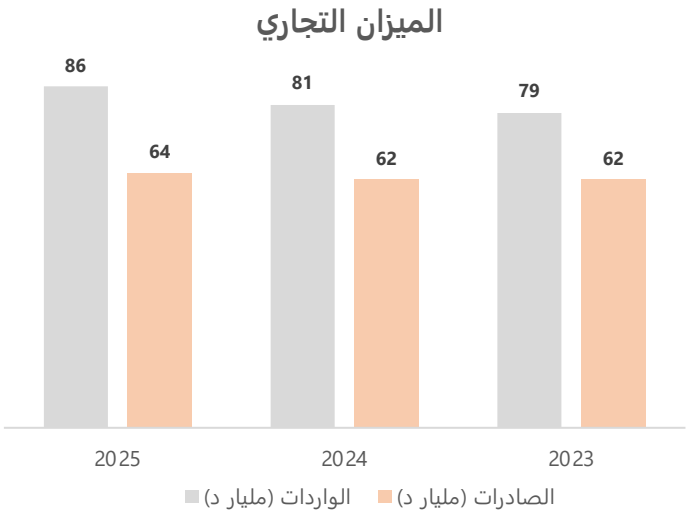
الميزان التجاري

سجلت المبادلات التجارية التونسية مع الخارج خلال سنة 2025 تطوراً متفاوتاً، حيث بلغت قيمة الصادرات 63.7 مليار دينار، مسجلة زيادة بنسبة 2.6% مقارنة بسنة 2024، في حين ارتفعت الواردات بوتيرة أسرع بلغت 5.5% لتصل إلى 85.5 مليار دينار. وقد أدى هذا التباين إلى اتساع العجز التجاري ليبلغ 21.8 مليار دينار مقابل 18.9 مليار دينار في السنة السابقة، مع تراجع نسبة تغطية الواردات بالصادرات من 76.6% إلى 74.5%.

ويعزى تفاقم العجز التجاري أساساً إلى استمرار الضغوط الناجمة عن العجز الطاقي الذي بلغ 11.1 مليار دينار، إضافة إلى العجز المسجل في واردات المواد الأولية ونصف المصنعة ومعدات التجهيز ومواد الاستهلاك. وفي المقابل، سجل قطاع المواد الغذائية فائضاً تجارياً يناهز 1.3 مليار دينار، مما ساهم جزئياً في الحد من اتساع العجز الإجمالي.

وعلى مستوى الصادرات، برز الأداء الإيجابي لقطاع المناجم والفسفاط ومشتقاته الذي حقق نمواً بنسبة 15%، إلى جانب الصناعات الميكانيكية والكهربائية التي ارتفعت صادراتها بنسبة 8.7%. في المقابل، تراجعت صادرات قطاع الطاقة بنسبة 30.2% والصناعات الغذائية بنسبة 7.4% نتيجة انخفاض عائدات صادرات زيت الزيتون، فضلًا عن تراجع طفيف في صادرات النسيج والملابس والجلود.

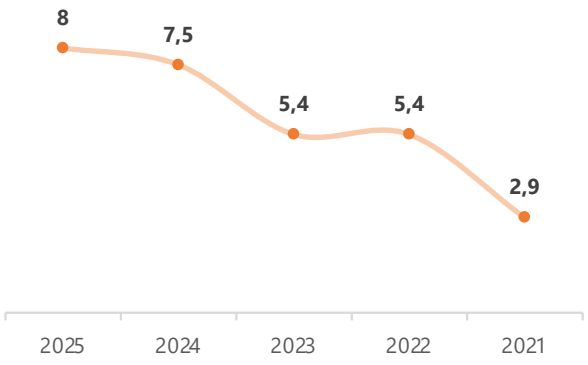
أما من الناحية الجغرافية، فقد حافظ الاتحاد الأوروبي على مكانته كشريك تجاري رئيسي لتونس، مستقطباً نحو 70% من إجمالي الصادرات التونسية، مع تسجيل نمو ملحوظ للصادرات نحو ألمانيا وفرنسا، إلى جانب تحسن المبادلات التجارية مع عدد من الدول العربية والإفريقية.



السياحة

شهد قطاع السياحة في تونس خلال سنة 2025 استمرار الانتعاش، حيث تجاوز عدد السياح 11 ملايين زائر، مع عائدات تقارب 8 مليار دينار. وقد ساهم هذا القطاع في دعم النمو الاقتصادي وتحسين احتياطي العملة الصعبة. ويعود هذا الأداء إلى تحسن صورة الوجهة التونسية، وتنويع الأسواق السياحية، بالإضافة إلى تطور السياحة الداخلية. ورغم هذه النتائج الإيجابية، يظل القطاع في حاجة إلى مزيد من الاستثمارات لتحسين جودة الخدمات وتعزيز الاستدامة.

تطور إيرادات السياحة بالمليار دينار



3. التطورات النقدية والمالية

أنهى القطاع المصرفي التونسي سنة 2025 على مزيج من النتائج المتباينة. فقد تعززت الأسس المتعلقة بالسيولة والملاءة المالية، وحافظت الربحية العامة على استقرارها، إلا أن نموذج الأعمال يشهد تحولات عميقة مع تزايد الاعتماد على أنشطة السوق وتمويل الدولة.

تحسن حجم الودائع المصرفية

شهدت الودائع المصرفية نموًا بنسبة 7,5% لتصل إلى 106,7 مليار دينار، رغم انخفاض سعر الفائدة الأساسي بمقدار 100 نقطة أساس في 2025. وسجلت الودائع لأجل أعلى معدل نمو (+12,2%) بما يعكس تفضيل الحرفاء للمدخرات الآمنة وسط حالة عدم اليقين الاقتصادي.

النشاط الائتماني: نمو محدود وحذر في الموازنة

ظل النشاط الائتماني ضعيفًا بشكل هيكلي، حيث نما إجمالي القروض بنسبة 1,8% ليصل إلى 86 مليار دينار. كما انخفضت نسبة التحويل (القروض/الودائع) إلى 80,6%، ما يوضح الأولوية للسيولة والملاءة المالية على حساب التوسع الائتماني.

تطور الناتج البنكي الصافي

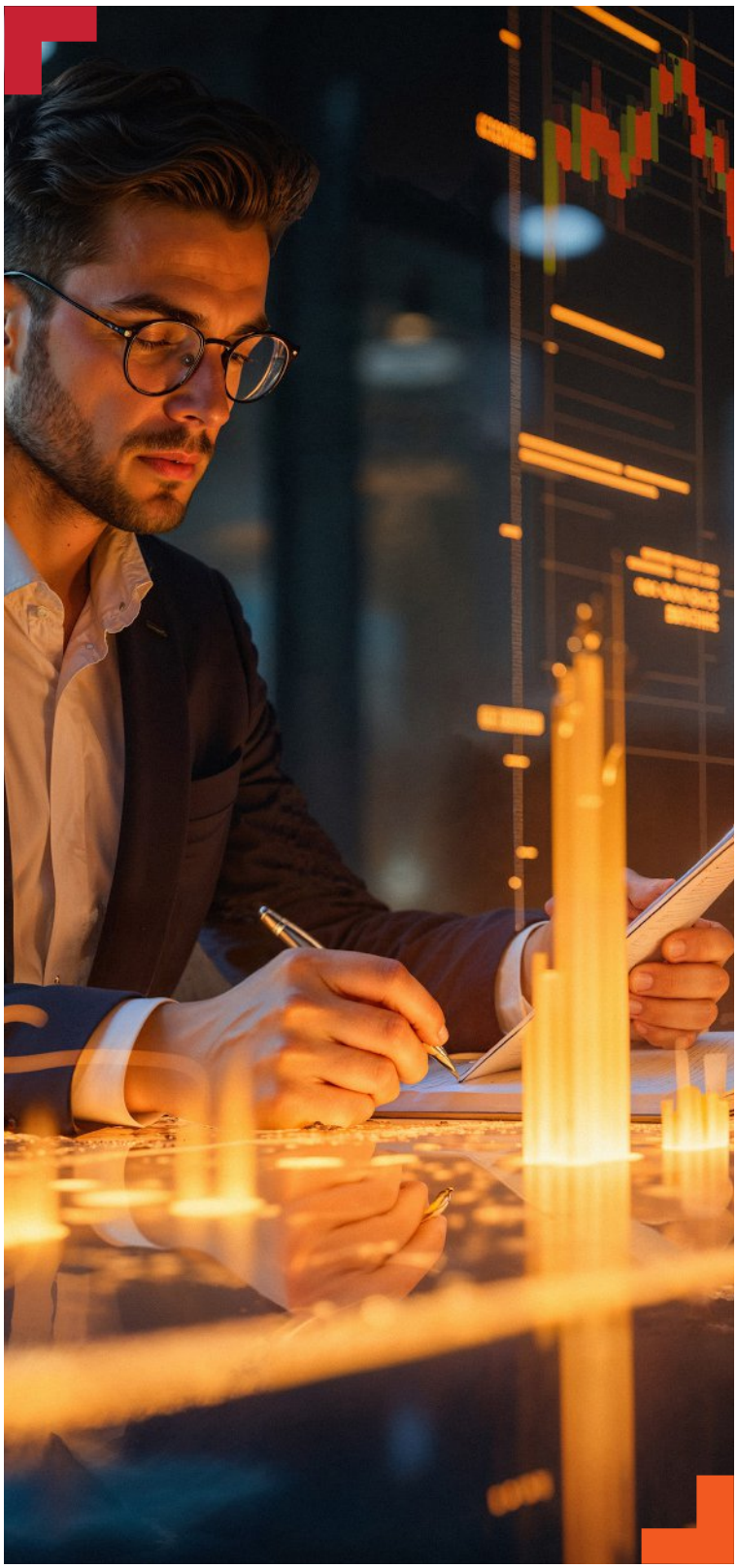
بلغ الناتج البنكي الصافي 7,29 مليار دينار، مسجّلاً زيادة بنسبة 4,3%. كما شهدت أنشطة السوق نموًا قويًا بنسبة 32,4%، مما جعلها المصدر الرئيسي لصافي الناتج البنكي، حيث ارتفعت مساهمتها من 35,4% في 2024 إلى 45,4% في 2025. أما العمولات، فقد بقيت شبه مستقرة بزيادة طفيفة قدرها 1,1%.

الضغوط على الكفاءة التشغيلية

ارتفعت المصاريف التشغيلية أسرع من الإيرادات (+7,3%)، لتصل نسبة الاستغلال إلى 48%، وهو أعلى مستوى منذ 2019. ومنذ 2020، تنمو مصاريف الإدارة بمعدل سنوي 9,2% ، متجاوزة معدل نمو صافي الناتج البنكي، ما يعكس تحديات هيكلية في التحكم في التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية.

توقعات 2026

يدخل القطاع المصرفي التونسي 2026 بأسس مالية سليمة، لكنه في بيئة نمو معتدلة ورؤية محدودة. يمثل الاعتماد المتزايد على أنشطة السوق وتمويل الدولة وسيلة لامتصاص الصدمات ولكنه يزيد من تركيز المخاطر.



4. المالية الإسلامية

على الصعيد العالمي، لم تعد المالية الإسلامية مجرد قطاع محدود، بل أصبحت مكوّنًا أساسيًا في النظام المالي الدولي. ففي عام 2025، من المتوقع أن تبلغ الأصول المتوافقة مع الشريعة حوالي 4.94 تريليون دولار، مدفوعة بتزايد الطلب على الاستثمارات الموافقة للشريعة والتمويل المسؤول. وتلعب الصكوك دورًا محوريًا في هذا النمو، حيث يُرتقب أن يتجاوز حجمها عالميًا 1 تريليون دولار، مع توسع ملحوظ للصكوك المستدامة. وتظل دول الخليج العربي وماليزيا في الصدارة، خاصة المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة إلى جانب دول أخرى، بفضل قوة أطرها التنظيمية وحجم استثماراتها. كما يتزايد اهتمام دول غير إسلامية مثل أستراليا والمكسيك وكندا، مما يعكس الطابع العالمي المتنامي لهذا القطاع.

أما في تونس، فلا تزال المالية الإسلامية في مرحلة النمو رغم توفر مقومات مهمة. فقد تم وضع إطار تنظيمي منذ سنوات، مع وجود مؤسسات متخصصة. إضافة إلى تطور ملحوظ في مجالات التعليم والبحث. ومع ذلك، يظل حجم السوق محدودًا مقارنة بالدول الرائدة، كما أن غياب سوق نشطة للصكوك وضعف تنوع المنتجات المالية الإسلامية يمثلان تحديات رئيسية ورغم هذه الصعوبات، فإن تزايد الاهتمام بالتمويل التشاركي في تونس يفتح آفاقًا واعدة، خاصة إذا تم تعزيز الإصلاحات وتطوير أدوات مالية جديدة قادرة على دعم الاستثمار وتحقيق الشمول المالي.

٧. نشاط بنك البركة تونس

1.تطور أداء البنك وملخص لأهم الأرقام الرئيسية



عدد الحرفاء
110 654
+4%



الناتج البنكي الصافي
(مليون د.ت)
156
+12%



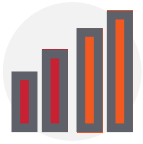
الأموال الذاتية
(مليون د.ت)
319
+9%



مستحقات الحرفاء
(مليون د.ت)
1 686
+8%



مجموع الأصول
(مليون د.ت)
2 657
+2%



نسبة تغطية الأصول
غير المنتجة
74%



نسبة الأصول غير المنتجة
6%
تحسن



مؤشر كفاية رأس المال
23%
+2 نقاط



عدد البطاقات البنكية
115 603
+9%

فيما يلي نسق نمو أهم الأرقام والمؤشرات خلال السنوات الأخيرة :

	2020	2021	2022	2023	2024	2025
المركز المالي (مليون دينار تونسي)						
مجموع الأصول	2 514	2 542	2 380	2 507	2 519	**2 657**
مستحقات الحرفاء	1 285	1 425	1 459	1 587	1 555	**1 686**
ودائع الحرفاء	1 653	1 727	1 769	1 905	1 941	**1 837**
الأصول الثابتة المادية وغير المادية	112	124	124	133	144	**142**
الأموال الذاتية	188	223	248	275	293	**319**
النتائج (مليون دينار تونسي)						
أرباح التمويلات	114	135	129	147	162	**164**
العمولات	18	24	26	28	26	**24**
كلفة الموارد	48	44	45	55	69	**51**
الناتج البنكي الصافي	100	137	129	138	139	**156**
النتيجة الصافية	16	36	50	51	42	**42**
إحصائيات أخرى						
عدد الحسابات	100 050	117 097	138 236	156 935	168 586	**173 382**
عدد الحرفاء	75 077	84 686	97 258	102 648	106 017	**110 654**
عدد البطاقات البنكية	35 647	57 440	76 094	93 703	106 357	**115 603**
عدد الباقات	9 989	15 873	22 011	27 228	29 925	**31 420**
عدد الفروع	37	37	38	40	42	**44**
مؤشرات المردودية						
العائد على الأموال الذاتية (النتيجة الصافية/الأموال الذاتية قبل النتائج)	9%	20%	25%	23%	17%	**15%**
العائد على الأصول	0,6%	1,4%	2,1%	2,0%	1,7%	**1,6%**
العمولات على مصاريف الأعوان	46%	57%	57%	56%	48%	**41%**
الكفاءة التشغيلية	63%	46%	51%	51%	55%	**53%**
المؤشرات النظامية						
مؤشر السيولة	124%	119%	104%	104%	112%	**108%**
مؤشر كفاية رأس المال	23%	21%	20%	18%	21%	**23%**
نسبة الأصول غير المنتجة لتمويلات الحرفاء	13%	11%	8%	6%	7%	**6%**
نسبة تغطية الأصول غير المنتجة لتمويلات الحرفاء	74%	69%	63%	65%	61%	**74%**

2. مؤشرات المركز المالي

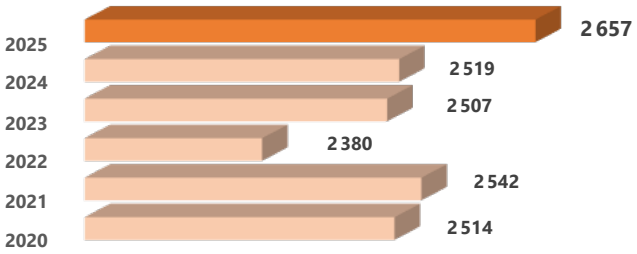
مجموع الأصول

بلغ مجموع الأصول في نهاية سنة 2025 ما قيمته 2 657 مليون دينار تونسي، مقارنة بـ 2 519 مليون دينار تونسي خلال نفس الفترة من السنة الماضية مسجلا زيادة بنسبة 5%.

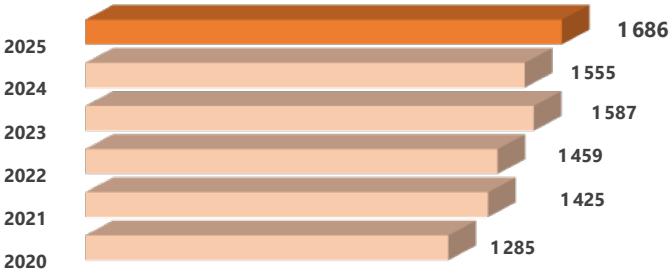
مستحقات الحرفاء

بلغ حجم مستحقات الحرفاء 1 686 مليون دينار تونسي نهاية 2025 مقابل 1 555 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2024 مسجلا زيادة بنسبة 8%.

2 657 مجموع الأصول (مليون دينار تونسي)



1 686 مستحقات الحرفاء (مليون دينار تونسي)



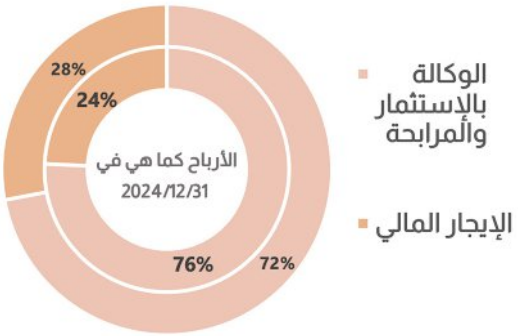


مستحقات الحرفاء حسب الصيغة

الأرباح كما هي في 2024/12/31



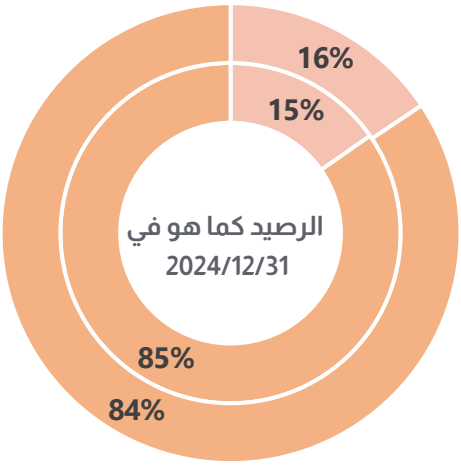
الرصيد كما هو في 2025/12/31



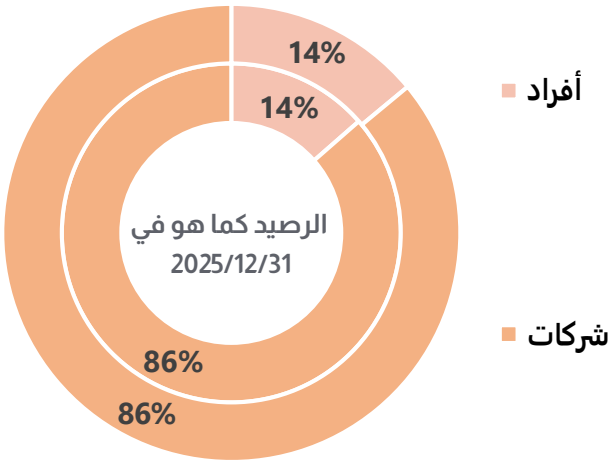
تنقسم مستحقات الحرفاء حسب الصيغة إلى وكالة بالاستثمار ومرابحة وإيجار مالي حيث ارتفعت حصة الإيجار المالي من جملة مستحقات الحرفاء بثلاث نقاط لتسجل نسبة 24% نهاية سنة 2025 مقابل 21% نهاية سنة 2024 بينما سجلت حصة الوكالة بالاستثمار والمرابحة نسبة 76% نهاية 2025 مقابل 79% نهاية 2024.

كما سجلت الأرباح المتأتية من الإيجار المالي نسبة 28% في 31 ديسمبر 2025 من جملة أرباح مستحقات الحرفاء مقابل 23% في 31 ديسمبر 2024 وأصبحت تمثل حصة أرباح الوكالة بالاستثمار والمرابحة نسبة 72% نهاية 2025 مقابل 77% مسجلة نهاية 2024.

مستحقات الحرفاء حسب السوق



الأرباح كما هي في 2024/12/31



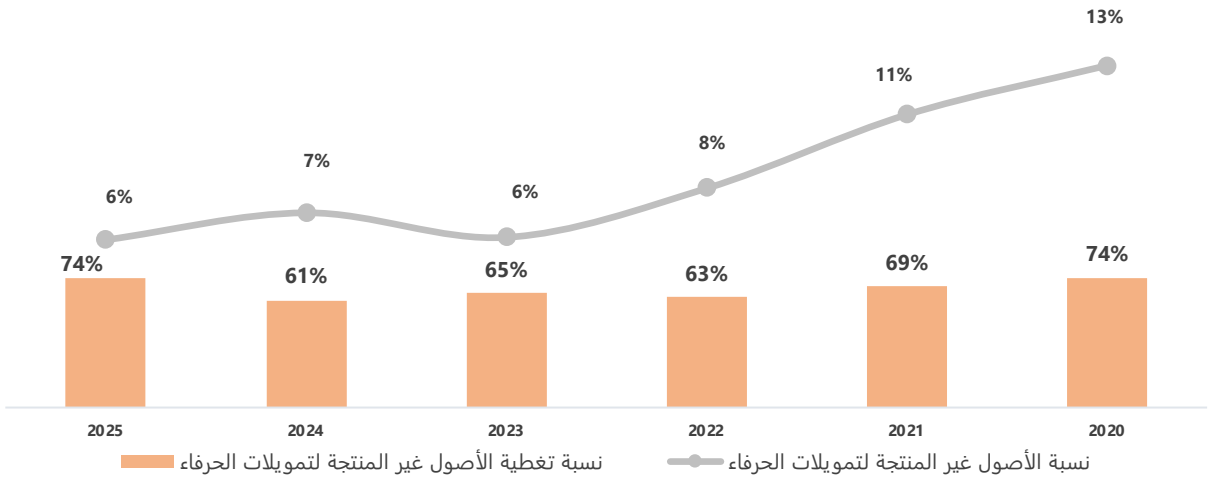
الأرباح كما هي في 2025/12/31

تمثل حصة الأفراد من مجموع مستحقات الحرفاء 14% لسنة 2025 مقابل 15% لنفس الفترة من السنة الماضية بينما تساوي حصة الشركات 86% لسنة 2025 مقابل 85% لسنة 2024.

أما بالنسبة للمردودية فإن حصة الأرباح المتأتية من الأفراد تمثل 14% لسنة 2025 مقابل 16% لسنة 2024 والأرباح المتأتية من الشركات تمثل 86% لسنة 2025 مقابل 84% لنفس الفترة من السنة الماضية.

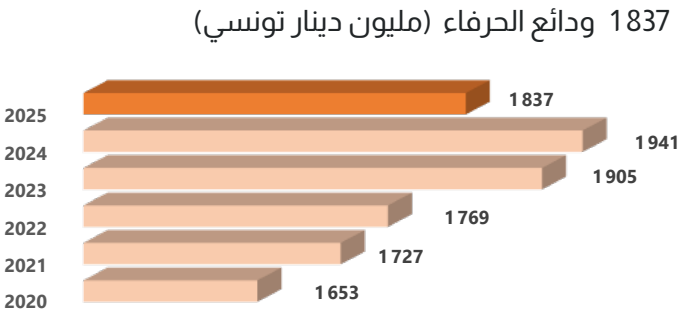
وفيما يخص تقييم جودة محفظة تمويلات الحرفاء، فقد بلغت نسبة الأصول غير المنتجة 6% نهاية سنة 2025 مقابل 7% مسجلة نهاية سنة 2024. أما بالنسبة لنسبة تغطية الأصول غير المنتجة لهذه التمويلات فقد بلغت 74% نهاية سنة 2025 مقابل 61% مسجلة نهاية سنة 2024.

محفظة تمويلات الحرفاء

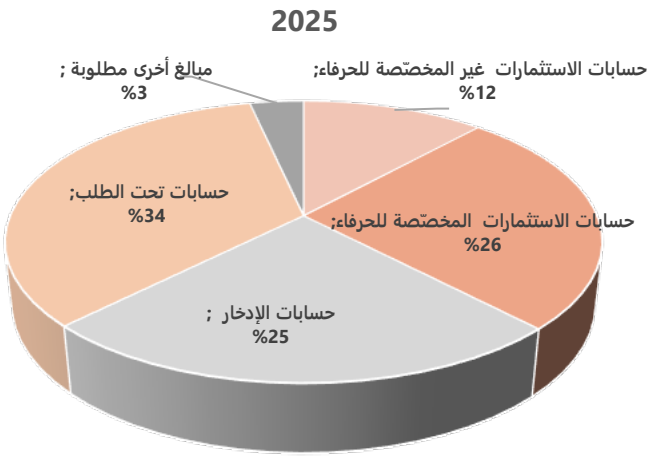


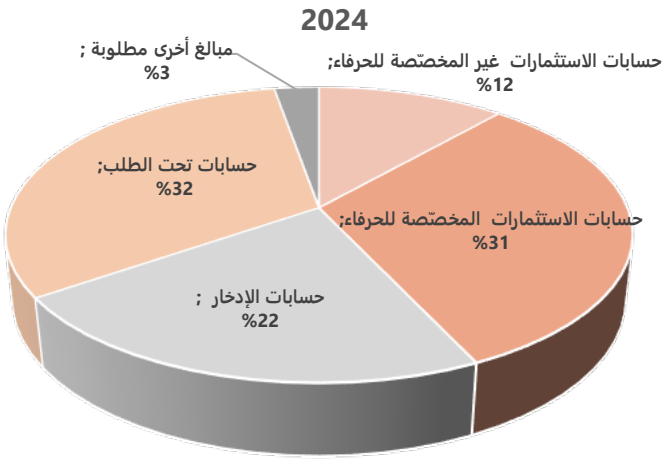
ودائع الحرفاء

بلغ رصيد ودائع الحرفاء 1837 مليون دينار تونسي نهاية 2025 مقابل 1941 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2024.



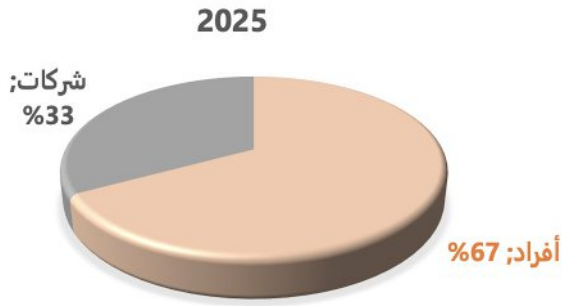
ودائع الحرفاء حسب الصيغة

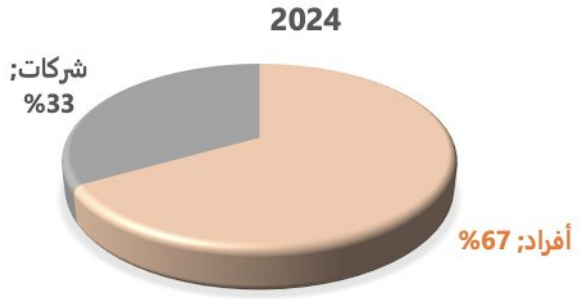




شهد هيكل ودائع الحرفاء خلال سنة 2025 تطورًا ملحوظًا، حيث ارتفعت حصة الحسابات تحت الطلب لتبلغ 34% من إجمالي الودائع مقابل 32% مع نهاية سنة 2024. كما سجلت حسابات الادخار ارتفاعًا لتصل إلى 25% مقابل 22% خلال نفس الفترة. في المقابل، تراجعت حصة الحسابات الاستثمارية المخصصة إلى 26% نهاية سنة 2025 مقارنة بـ31% سنة 2024، في حين استقرت حصة الحسابات الاستثمارية غير المخصصة عند مستوى 12% خلال السنتين 2024 و2025.

ودائع الحرفاء حسب السوق





حافظ البنك على نفس تركيبة الودائع لسنتي 2025 و2024 حيث بلغت حصة الأفراد 67 % من جملة ودائع الحرفاء في المقابل بلغت حصة الشركات نسبة 33%.

الأصول الثابتة المادية وغير المادية

ارتفع حجم الأصول الثابتة لبنك البركة تونس ليبلغ 142 مليون دينار تونسي مع نهاية سنة 2025، مقارنة بـ 144 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2024.

الأموال الذاتية

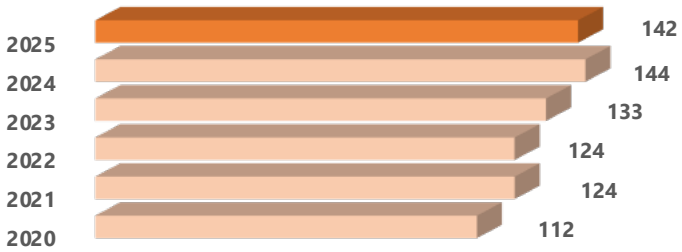
بلغ مجموع الأموال الذاتية لبنك البركة تونس في نهاية سنة 2025 ما قيمته 319 مليون دينار تونسي، مقارنة بـ 293 مليون دينار تونسي خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

3. مؤشرات النتائج

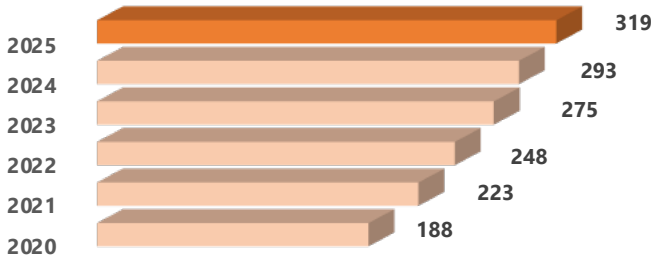
أرباح التمويلات

سجلت أرباح التمويلات نموا حيث بلغت 164 مليون دينار تونسي نهاية 2025 مقابل 162 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2024.

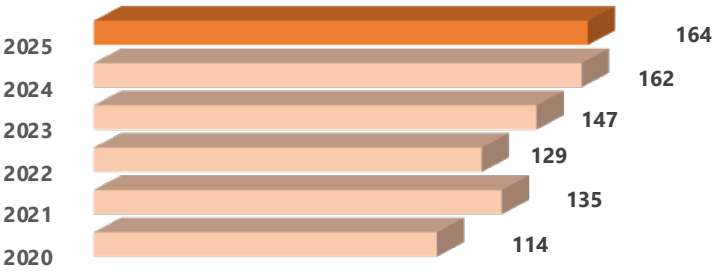
142 الأصول الثابتة (مليون دينار تونسي)



319 الأموال الذاتية (مليون دينار تونسي)



164 أرباح التمويلات (مليون دينار تونسي)





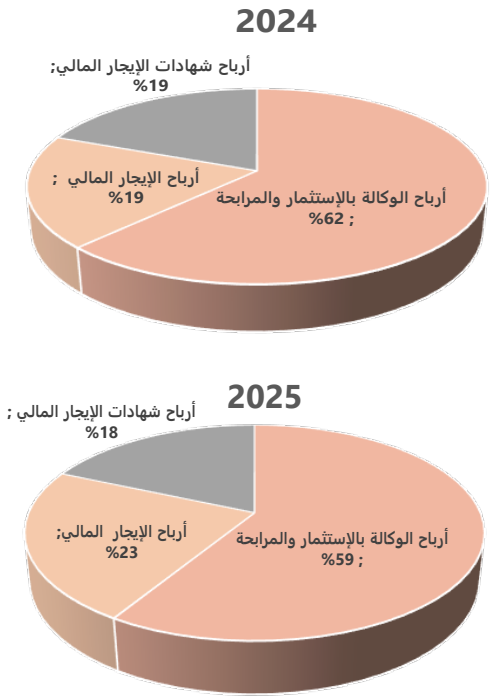
تحليل لأرباح التمويلات حسب الصيغة

	2024	2025	الزيادة بالأرقام	الزيادة بالنسبة
أرباح التمويلات				
أرباح / الوكالة بالاستثمار والمرابحة	101	96	-5	-4%
أرباح / الإيجار المالى	30	37	+7	+23 %
أرباح / شهادات الإيجار المالى	31	30	-1	-2 %
المجموع	162	164	+2	+1%

سجلت أرباح الوكالة بالاستثمار والمرابحة مبلغ 96 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2025 مقابل 101 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2024. وتمثل أرباح الوكالة بالاستثمار والمرابحة 59% من جملة الأرباح.

شهدت إيرادات الإيجار المالي نموا ملحوظا حيث سجلت زيادة بقيمة 7 مليون دينار تونسي (+23%) لتبلغ 37 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2025 مقابل 30 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2024. وتجدر الإشارة إلى أن عائدات تمويل الإيجار المالي تمثل نسبة هامة بلغت 23 % من جملة الأرباح.

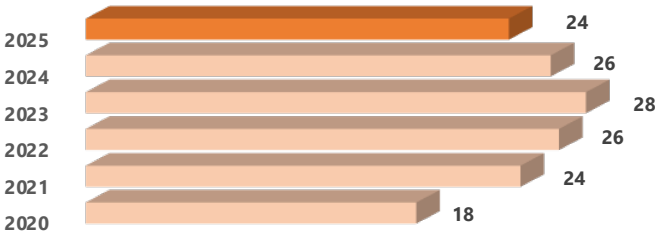
سجلت أرباح شهادات الإيجار المالي مبلغ 30 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2025 مقابل 31 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2024. وتمثل أرباح شهادات الإيجار المالي 18% من جملة الإرباح.



العمولات

بلغت العمولات 24 مليون دينار تونسي نهاية 2025 مقابل 26 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2024.

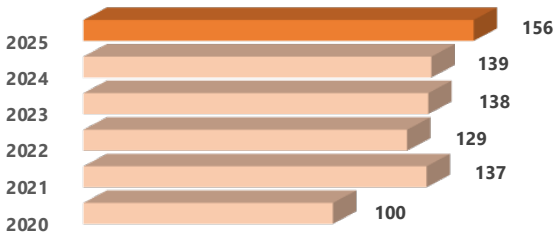
24 العمولات (مليون دينار تونسي)



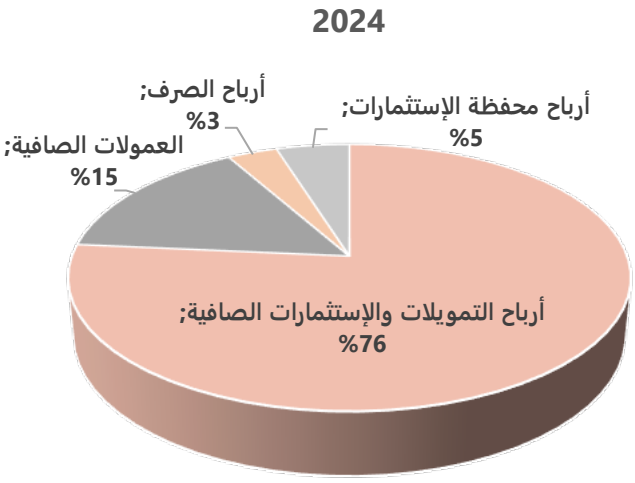
الناتج البنكي الصافي

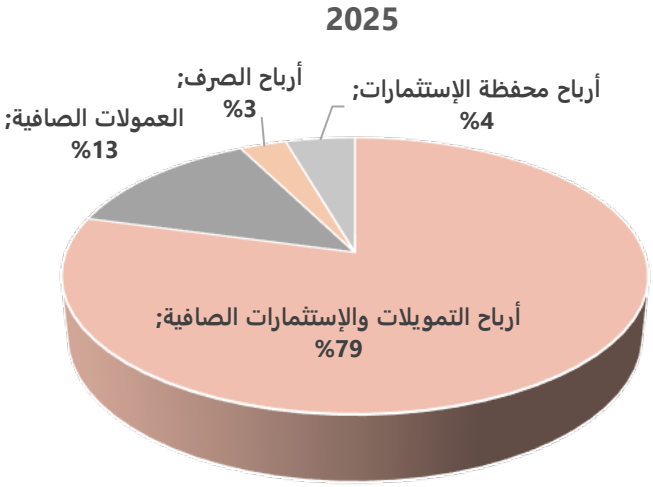
بلغ الناتج البنكي الصافي 156 مليون دينار تونسي نهاية 2025 مقابل 139 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2024.

156 الناتج البنكي الصافي (مليون دينار تونسي)



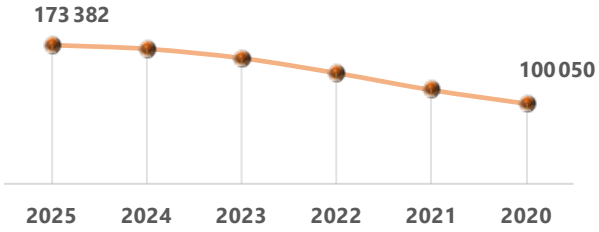
تركيبة الناتج البنكي الصافي





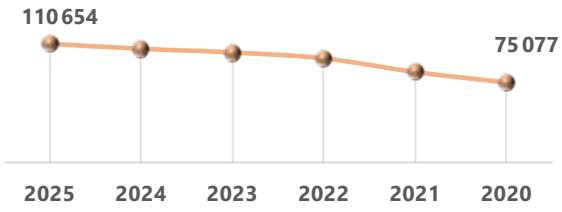
4. أهم الإحصائيات الأخرى

عدد الحسابات



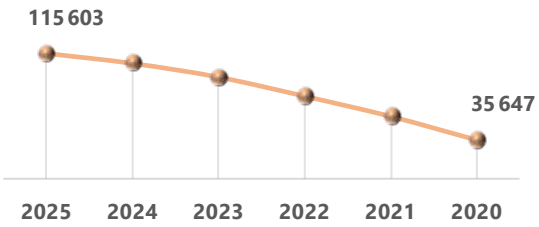
سجل عدد الحسابات ارتفعا هاما خلال الخمس سنوات الأخيرة بنسبة 73% ليصل إلى 173 382 حساب في نهاية سنة 2025 .

عدد الحرفاء



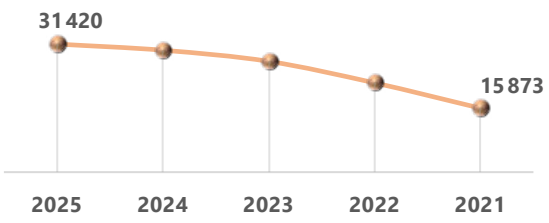
كما شهد عدد الحرفاء بدوره زيادة هامة أيضا خلال الخمس سنوات الأخيرة بنسبة 47% ليصل إلى 110 654 حريف في نهاية سنة 2025.

عدد البطاقات البنكية



أما بالنسبة للبطاقات البنكية فقد تضاعف حجمها بأكثر من 3 مرات خلال الخمس سنوات الأخيرة ليصل عددها إلى 115 603 بطاقة في نهاية سنة 2025.

عدد الباقات



كما حرص البنك على خلق مجموع من الباقات التي تضم عدد من الخدمات موجهة إلى فئات معينة من الحرفاء حسب متطلباتهم وذلك بأسعار تفاضلية. وقد ارتفع ليصل إلى 31 420 باقة في نهاية سنة 2025.

VI. رأس المال البشري والاجتماعي

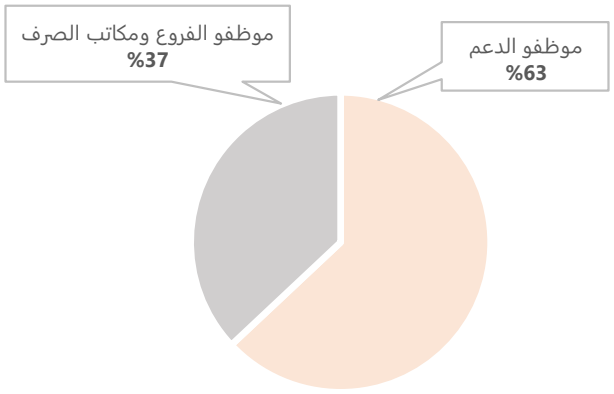
1. الانتداب وتطوير الموارد البشرية

في إطار دعم رأس المال البشري وتعزيز قدرات البنك، واصل بنك البركة تونس خلال سنة 2025 تنفيذ سياسته في الانتداب والتطوير وفق مقاربة ترتكز على الكفاءة والالتزام بقيم المؤسسة. وقد بلغ عدد الموظفين في موفي السنة 537 موظفًا نشطًا، مسجّلاً بذلك نموًا بنسبة 14.7% مقارنة بسنة 2024، وهو ما يعكس الديناميكية التي يشهدها البنك على مستوى موارده البشرية.

وخلال نفس السنة، تم انتداب 95 موظفًا جديدًا، كان من بينهم 71(أي ما يعادل 74.7% من مجموع الانتدابات) في إطار تطبيق القانون عدد 9 لسنة 2025 المؤرخ في 21 ماي 2025، والمتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة في اليد العاملة. ويؤكد هذا التوجه التزام البنك بالامتثال للإطار القانوني ودعم التشغيل المستقر.

وقد اعتمدت عملية الانتداب على معايير دقيقة تراعي الكفاءة المهنية والقدرة على الاندماج في ثقافة البنك، إلى جانب الاستجابة للحاجيات الخصوصية لمختلف الإدارات والهياكل، بما يضمن تحقيق النجاعة التشغيلية.

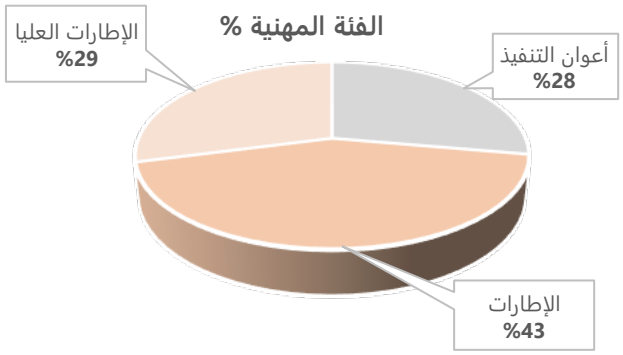
وفي سياق مواكبة التوجهات الاستراتيجية، واصل البنك إيلاء أهمية خاصة لتطوير الطاقم التجاري، حيث مثّل موظفو الشبكة، من فروع ومكاتب صرف، نسبة 37 % من إجمالي الموظفين خلال سنة 2025، بما يعكس الدور المحوري لهذا القطاع في دعم النشاط التجاري وتعزيز القرب من الحرفاء.



2. هيكلة الموظفين

الفئة المهنية

تعكس هيكلة الموارد البشرية ببنك البركة تونس توازنًا مدروسًا بين مختلف الفئات المهنية، بما يدعم النجاعة التشغيلية ويعزز القدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية. فقد توزّع الموظفون سنة 2025 إلى 27.75 % من أعوان التنفيذ، و43.20% من الإطارات، و29.05% من الإطارات العليا، وبذلك فان معدل تأطير في حدود 72.25% ، بما يعكس أهمية الكفاءات العليا ضمن هيكل البنك.

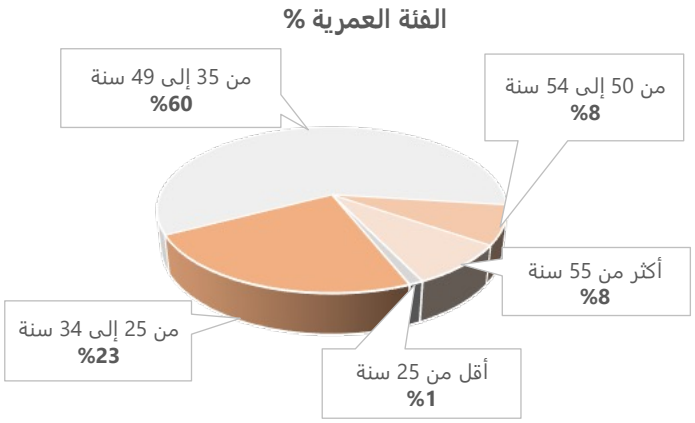


كما يتميّز البنك بارتفاع نسبة حاملي الشهادات العليا، حيث بلغت 64.43 % من إجمالي العاملين، وهو ما يعكس جودة رأس المال البشري واعتماد البنك على كفاءات مؤهلة قادرة على مواكبة التطورات المهنية والتكنولوجية.

التركيبة العمرية

ومن حيث التركيبة العمرية، يحافظ البنك على طابع شاب نسبيًا، إذ يبلغ متوسط عمر الموظفين 40 سنة. وتتوزع الفئات العمرية بشكل يعكس توازنًا بين الخبرة والحيوية، حيث تمثل الفئة العمرية بين 35 و49 سنة النسبة الأكبر بـ59.59%، تليها الفئة بين 25 و34 سنة بنسبة 23.46%، في حين تبقى نسب الفئات الأخرى محدودة، وهو ما يساهم في ضمان استمرارية الخبرات وتجديد الكفاءات داخل المؤسسة.

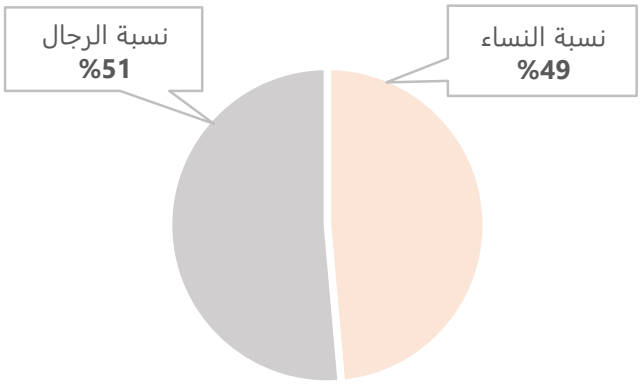
وفي إطار تطوير الموارد البشرية، واصلت إدارة تنمية رأس المال البشري اعتماد سياسة قائمة على إدارة المسارات المهنية وفق مقاربة ترتكز على تقييم الأداء وتحديد الكفاءات. وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على مستوى عالٍ من الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للبنك، إضافة إلى الاستجابة لتطلعات الموظفين في التطور المهني، ودعم الحركية الداخلية والترقية، بما يساهم في تحفيز الموارد البشرية وترسيخ ثقافة الأداء والتميّز.



التركيبة الجندرية للموظفين

تعكس تركيبة الموارد البشرية ببنك البركة تونس حرص المؤسسة على تحقيق توازن حقيقي بين الجنسين، حيث تمثل النساء نسبة 48.60% من إجمالي الموظفين مقابل 51.40% للرجال سنة 2025. ويعكس هذا التوازن التزام البنك القوي بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، ليس فقط على مستوى التوظيف، بل أيضًا في تطوير المسارات المهنية، وإتاحة الفرص للترقية والتكوين.

ويولي البنك اهتمامًا خاصًا بتمكين المرأة ودعم مشاركتها الفاعلة في مختلف المستويات الإدارية والتجارية، بما يسهم في تعزيز التنوع داخل بيئة العمل وخلق ثقافة مؤسسية قائمة على الإنصاف والكفاءة. كما يُعد هذا التوجه جزءًا من استراتيجيات البنك لتطوير رأس المال البشري وضمان دمج كافة الكفاءات، بغض النظر عن الجنس، في تحقيق أهداف النمو المستدام.



التكوين والتربص

واصل بنك البركة تونس دعم موظفيه من خلال برامج مكثفة للتكوين وتطوير المهارات، حيث نظم خلال سنة 2025، 118 دورة تكوينية استفاد منها 346 موظفًا. وشملت هذه البرامج مختلف أساليب التعلم، سواء حضوريًا أو عن بعد أو عبر التعلم الإلكتروني، بحيث تلقى حوالي 64% من الموظفين تكوينًا فعالاً. وقد بلغ متوسط عدد أيام التكوين لكل موظف 2.07 يوم، مما يعكس الجهود المبذولة لتعزيز الكفاءات المهنية وضمان تحديث المهارات بما يتماشى مع متطلبات العمل والتطورات الحديثة في القطاع المصرفي.

كما استقبل البنك خلال نفس السنة 46 طالبًا متربصًا في اختصاصات متنوعة، في إطار مشاريع ختم الدروس والتربصات الإجبارية، مما يعزز دوره في دعم الكفاءات الشابة.

الأعمال الاجتماعية

في سياق التزامه بالمسؤولية الاجتماعية ودعم رفاهية موظفيه، ارتفع عدد التمويلات من الصندوق الاجتماعي سنة 2025 بنسبة 63% مقارنة بسنة 2024، وهو ما يعكس تعزيز الدعم المادي والاجتماعي للموظفين. كما تم إسناد عدة منح ومساعدات متنوعة، منها منح بمناسبة عيد الفطر وعيد الأضحى، ومنح العودة المدرسية والجامعية، بالإضافة إلى هدايا نهاية السنة، لتعزيز روح الانتماء وتحفيز الأداء المتميز وتؤكد هذه المبادرات حرص البنك على توفير بيئة عمل متكاملة تدعم التوازن بين الاحتياجات المهنية والاجتماعية للموظفين، وتشجيعهم على الإبداع والالتزام بالقيم المؤسسية.



VII. تعزيز رضاء الحرفاء وترسيخ ثقافة الإصغاء

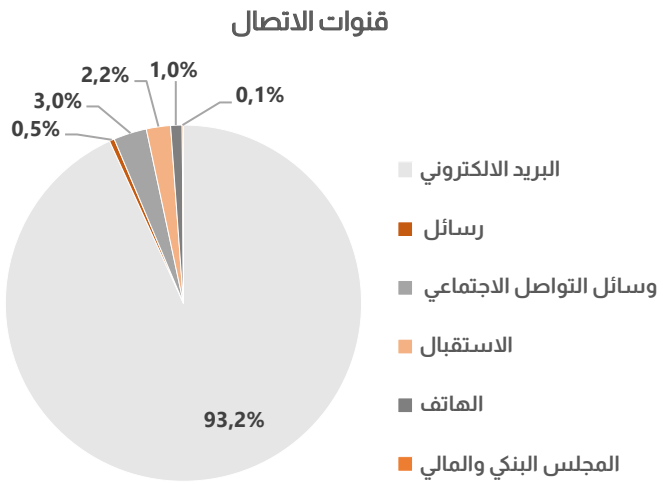
1. إدارة الشكاوى

في ظلّ التنافسية المتزايدة والتطوّر السريع في تطلّعات العملاء، أصبح رضاء الحريف ركيزة استراتيجية أساسية في رؤية بنك البركة، باعتباره مؤشّرًا حيويًا على جودة الخدمات ومستوى الثقة التي تجمع البنك بحرفائه. ومن هذا المنطلق، يضع البنك "رضاء الحريف" في صدارة أولوياته، من خلال اعتماد مقاربة ترتكز على القرب، والإصغاء الفعّال، والاستجابة السريعة لمختلف الطلبات والشكاوى.

وتُبرز مؤشرات سنة 2025 النجاعة المتواصلة لمنظومة معالجة الشكاوى، حيث بلغت نسبة الملفات التي تمت معالجتها حوالي 87% من إجمالي الشكاوى الواردة، وهو ما يعكس التزام البنك بتحقيق أعلى درجات التفاعل والاستجابة.

كما تُظهر المعطيات أنّ أكثر من 45% من الشكاوى تمت معالجتها في أقل من 10 أيام، وهو أجل يُعتبر دون السقف الزمني التنظيمي المعتمد من قبل البنك المركزي، بما يؤكد حرص البنك على تقليص آجال المعالجة وتحسين جودة المتابعة، إضافة إلى اعتماد آليات عمل فعّالة تضمن سرعة اتخاذ القرار ومعالجة الطلبات في أفضل الآجال الممكنة.

وفي إطار دعم التحوّل الرقمي وتعزيز الشفافية، يواصل البنك تشجيع حرفائه على استخدام القنوات الرقمية لتقديم شكاواهم واقتراحاتهم، لما توفره من سهولة في التواصل ونجاعة في المتابعة. وقد بلغت نسبة الشكاوى الواردة عبر القنوات الرقمية حوالي 97%، في حين استحوذ البريد الإلكتروني وحده على ما يقارب 93% من إجمالي الشكاوى، وهو ما يعكس تنامي ثقة الحرفاء في القنوات الرقمية الرسمية وفعاليتها في ضمان سرعة التفاعل وجودة المتابعة.



كما يمثّل تحليل بيانات الشكاوى والاتجاهات المرتبطة بها أداة استراتيجية تدعم مسار التحسين المستمر داخل البنك، من خلال المساهمة في تحديد أولويات التطوير، ورصد النقاط التي تستوجب مزيدًا من التحسين، واتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية اللازمة للارتقاء بجودة الخدمات وتفادي تكرار الإشكاليات.

وفي هذا الإطار، لا تُعتبر الشكوى مجرّد حالة فردية تتطلّب المعالجة فحسب، بل تمثّل فرصة حقيقية لفهم احتياجات الحرفاء بشكل أعمق، وتحسين جودة الخدمات بصفة مستمرة لذلك، يعتمد البنك منهجية واضحة تقوم على الشفافية في التعامل، وسرعة التفاعل، والمتابعة الدقيقة لكل شكوى، بما يضمن تقديم حلول فعّالة وعادلة تعزّز تجربة الحريف وترسّخ ثقته.

2. الاستماع الى الحريف وتحسين تجربته

وفي إطار ترسيخ ثقافة الإصغاء للحريف واعتماد التحسين المستمر كأحد المحاور الأساسية في استراتيجية الجودة، أطلق بنك البركة منظومة:

VANI- "Votre Avis Nous Intéresse"

وهي آلية لقياس رضاء الحرفاء ومتابعة تجربتهم داخل الفروع، وعبر مختلف نقاط الاتصال مع البنك.



تندرج هذه المنظومة ضمن مقاربة الجودة التي يعتمدها البنك، والقائمة على الإصغاء الفعّال للحريف، واعتبار آرائه وتقييماته عنصرًا أساسيًا في تطوير الخدمات وتحسين جودة تجربة الحريف. وتهدف هذه المنظومة إلى توفير رؤية واضحة ودائمة حول مستوى جودة الخدمات، بما يسمح برصد التوقعات، والتفاعل السريع مع مختلف الملاحظات، وتعزيز ثقافة القرب والإنصات داخل المؤسسة.

ويعتمد نظام VANI على استبيان حيث تم تعميم ملصقات مزودة برموز الاستجابة السريعة (QR Code) عبر كامل شبكة الفروع التابعة للبنك حيث تمكن من الوصول الفوري والسهل إلى الاستبيان إلكتروني وذلك بمجرد مسح الرمز باستخدام الهاتف المحمول، بما يضمن تجربة سلسة وسريعة للمشاركة وإبداء الرأي عبر مجموعة من الأسئلة المتعلقة بجودة الخدمات، والاستقبال، ومرافقة الحريف. كما يتيح للحريف التعبير بحرية عن آرائه واقتراحاته، مع إمكانية طلب التواصل المباشر مع مسؤول الجودة عند الحاجة، بما يعكس التزام البنك بالشفافية والتفاعل الإيجابي.

وتُظهر نتائج الاستبيانات أن مؤشرات رضاء الحرفاء المسجلة تبقى في مستوى إيجابي يعكس جودة العلاقة مع الحرفاء، خاصة فيما يتعلق بحسن الاستقبال، وتوفّر فرق العمل، وجودة المرافقة داخل الفروع، وهو ما يؤكد متانة العلاقة التي تربط البنك بحرفائه والثقة المتبادلة القائمة بينهم.

كما تمثل نتائج هذه الدراسات أداة استراتيجية تساعد البنك على تحديد أولويات التطوير والتحسين المستمر، من خلال تحليل الملاحظات الواردة وتوجيه خطط العمل نحو مزيد الارتقاء بجودة الخدمات، وتحسين تجربة الحريف، وتطوير القنوات الرقمية، وتعزيز سرعة المعالجة والتفاعل.

وفي إطار تعزيز سياسة القرب وترسيخ ثقافة الإصغاء والتفاعل المستمر مع الحرفاء، حرص بنك البركة على توفير منظومة متكاملة ومتعددة القنوات لاستقبال الشكاوى والاستفسارات، من بينها تخصيص خطّ أخضر يُمكّن الحرفاء من التواصل المباشر والسريع مع البنك بمختلف فروعه وهياكله المختصة. ويعكس هذا التوجّه التزام البنك بتقريب الخدمة من الحريف وتسهيل النفاذ إلى مختلف آليات المتابعة والإحاطة، بما يضمن معالجة الانشغالات في أفضل الظروف والآجال.

ويُعدّ هذا الخط الأخضر أداة إضافية لدعم جودة العلاقة مع الحريف، حيث يوفّر فضاءً للتواصل الفوري والإصغاء الفعّال، ويساهم في تعزيز سرعة التكفّل بالشكاوى وتوجيه الحرفاء ومرافقتهم بشكل ناجع وشفاف. كما يندرج هذا الإجراء ضمن رؤية شاملة تهدف إلى تعزيز تجربة الحريف، وترسيخ الثقة، ودعم مبادئ القرب والشفافية التي يعتمدها البنك في علاقته اليومية مع حرفائه.

ومن خلال هذه المبادرات، يؤكد بنك البركة أن إدارة الشكاوى لا تقتصر على معالجة الطلبات فحسب، بل تمثل ركيزة أساسية لتحسين جودة الخدمات، وتطوير الأداء، وتعزيز رضاء الحرفاء في إطار مقاربة تقوم على التحسين المستمر والتميّز التشغيلي.



VIII. الحوكمة

1. هيكلة رأس مال البنك

المساهم	النسبة المئوية	المبلغ
مجموعة البركة	78,40%	94 079 040
الدولة التونسية	10,00%	12 000 000
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	7,03%	8 436 600
الصندوق الوطني للتأمين على المرض	2,97%	3 563 400
حسين محسن الحارثي	1,60%	1 920 000
ورثة الشيخ صالح عبد الله كامل	0,00%	240
مايدة محي الدين ناظر	0,00%	240
عبد الله صالح كامل	0,00%	240
غدير صالح كامل	0,00%	240
الإجمالي	100,00%	120 000 000

2. مجلس الإدارة

اسم العضو	الصفة
الأستاذ عبد الإله صباحي	رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ عيسى الحيدوسي	نائب رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ بوبكر المهري	عضو مستقل
الأستاذ محمد مصطفى خميرة	عضو
الأستاذ ناجي بوسلامة	عضو
الأستاذ صالح محمد اليوسف	عضو
الأستاذة سنية الزغلامي	عضو
الأستاذ زياد التومي	عضو
الأستاذ نورة الدقي	عضو
الأستاذ يحي الشملالي	عضو
الأستاذ محمد علي حماص	عضو مستقل

3.صلاحيات، اجتماعات وتشكيلات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

1.3 لجنة التدقيق والحوكمة

■ ملخص عمل لجنة التدقيق والحوكمة لسنة 2025

وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 05 - 2021 المتعلق بإطار الحوكمة بالبنوك والمؤسسات المالية؛ والفصل 49 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، **انعقدت لجنة التدقيق والحوكمة ببنك البركة تونس خلال سنة 2025 في خمس مناسبات، بمعدل حضور بلغ 100% للأعضاء الأربعة**. وقد تمحورت أعمال اللجنة **حول 18 محوراً تمت مناقشتها في 87 بنداً تتعلق بالأساس الرقابة المالية والميزانية، إدارة مخاطر الحرفاء والملفات الكبرى، نظام المعلومات والأمن السيبراني، التدقيق الداخلي والرقابة، الامتثال والحوكمة والتشريعات، المخاطر وملفات الحرفاء الكبرى، التدقيق الخارجي والرقابة الشرعية**. كما صادقت اللجنة على عدة قرارات جوهرية وأصدرت توصيات عديدة في مجالات الحوكمة والتدقيق الداخلي، نظام المعلومات، الامتثال ومكافحة غسل الأموال، والتدقيق الخارجي.

تركيبة لجنة التدقيق والحوكمة

تتجسد استقلالية وكفاءة اللجنة في تركيبتها التي صادق عليها مجلس الإدارة وفقاً لمقتضيات الفصل 47 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والفصل 20 من منشور البنك المركزي التونسي رقم 05 -2021. تتكون لجنة التدقيق والحوكمة من أربعة أعضاء صادق مجلس إدارة البنك على تركيبتها، وهم :

اسم العضو	الصفة
السيد أبوبكر المهري	رئيس اللجنة (عضو مستقل)
السيد صالح محمد اليوسف	ممثل عن مجموعة البركة
السيد يحيى الشملالي	ممثل عن الدولة التونسية
السيدة نورة الدقي	ممثلة عن الدولة التونسية

حيث يُعين المجلس أعضاء اللجنة من بين أعضاء مجلس الإدارة الذين تتوفر فيهم المؤهلات في المجال المالي والمحاسبي، طبقاً للفصل 20 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 05- 2021. كما يشترط القانون أن يترأس اللجنة عضو مستقل من ضمن أعضاء مجلس الإدارة، مع إعلام البنك المركزي التونسي بالتعيين، وذلك في ظل احترام مقتضيات الفصل 47 من القانون عدد 48 لسنة 2016.

ميثاق لجنة التدقيق والحوكمة

يُعدّ ميثاق لجنة التدقيق والحوكمة **الإطار التنظيمي والمرجعي الأساسي** الذي يحكم أعمال اللجنة ويُعزّز من دورها المحوري في ضمان سلامة وفعالية منظومة الحوكمة الرشيدة ببنك البركة تونس. وقد تم إعداده استناداً إلى التشريعات الوطنية ذات الصلة (منشور البنك المركزي التونسي عدد 2006-19 المتعلق بالرقابة الداخلية، بمقتضى الفصل 49 من القانون عدد 48 لسنة 2016 ومنشور البنك المركزي التونسي عدد 05- 2021 المتعلق بإطار الحوكمة بالبنوك والمؤسسات المالية) وتوصيات مجموعة البركة لتوحيد أسس وأساليب عمل الوحدات المصرفية التابعة لها، مراعاةً للمعايير الدولية المعتمدة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية (AAOIFI – IAS) والمعيار المحاسبي القطاعي التونسي عدد 22.

يبرز الميثاق الدور المحوري للجنة كحلقة وصل استراتيجية بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة، والهيئات الرقابية والمدققين الخارجيين من جهة أخرى، إذ تتولى اللجنة بصفة أساسية **السهر على وضع الآليات المناسبة لنظام الرقابة الداخلية** وتحديد سياسات التدقيق والمعلومات المالية، فضلًا عن مراجعة التقرير السنوي المتضمن للقوائم المالية قبل تقديمه إلى مجلس الإدارة للمصادقة. ويمتد دورها ليشمل **التحليل المعمق للمواضيع التقنية** التي تقع ضمن نطاق اختصاصها لتيسير اتخاذ القرارات الاستراتيجية، والفحص الدقيق لجميع التوظيفات والعمليات التي من شأنها التأثير على الوضعية المالية للبنك، والتثبت من وضوح البيانات المعتمدة وتقييم تناسق نظام القياس والرصد والسيطرة على المخاطر.

كما تتولى اللجنة **المراقبة والتنسيق بين أنشطة إدارة التدقيق الداخلي والإدارات الأخرى المكلفة بالرقابة**، مقترحةً تعيين مراقبي الحسابات وإبداء الرأي في برامج المراقبة ونتائجها. وفي إطار تعزيز استقلالية وظائف الرقابة، يخول الميثاق للجنة **سلطة الفصل النهائي في النزاعات** المتعلقة بنطاق التدقيق والتدخل في استقلاليته، فضلًا عن إشرافها على سياسة الحفاظ على سجلات ووثائق التدقيق. ويسهم الميثاق في ترسيخ مبادئ **المساءلة والشفافية** من خلال إلزام اللجنة بإعداد تقارير دورية إلى مجلس الإدارة حول أعمالها والتوصيات الصادرة عنها، وتقديم تقرير سنوي تفصيلي يُرفع في إطار اجتماع المجلس لمراجعة القوائم المالية السنوية.

■ صلاحيات لجنة التدقيق والحوكمة

تتمتع لجنة التدقيق والحوكمة بصلاحيات واسعة تضمن استقلاليتها وفاعليتها الرقابية، موزعة على أربعة محاور رئيسية :

أولًا: الصلاحيات التنظيمية والإشرافية: تتولى اللجنة وضع آليات نظام الرقابة الداخلية وتحديد سياسات التدقيق والمعلومات المالية، مع مراجعة التقرير السنوي المتضمن القوائم المالية قبل عرضه على مجلس الإدارة للمصادقة. كما تُشرف على تعيين المسؤول عن التدقيق الداخلي بعد التشاور مع الأطراف المتدخلة، وتبدي الرأي حول ترقية وتأجير المسؤول عن الإدارة المركزية للتدقيق الداخلي، فضلًا عن اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وإبداء الرأي في برامج المراقبة ونتائجها.

ثانياً: الصلاحيات الرقابية والمتابعة: تفحص اللجنة التوظيفات والعمليات المؤثرة على الوضعية المالية للبنك، وتتثبت من وضوح البيانات وتقييم تناسق نظام القياس والرصد والسيطرة على المخاطر. كما تراقب نشاط التدقيق الداخلي، وتُراجع الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي التونسي والمدقق الخارجي، وتتابع الإجراءات المتخذة بشأنها، فضلًا عن مراجعة التقارير ووضع الإجراءات الكفيلة بمعالجتها، والتأكد من عدم وجود تضارب في المصالح مع الأطراف ذات العلاقة.

ثالثاً: الصلاحيات التقريرية والاستعجالية: تُبلغ اللجنة مجلس الإدارة بأي حدث من شأنه التأثير على صالحة وسمعة البنك، وتتمتع **بسلطة الفصل النهائي في النزاعات** المتعلقة بنطاق التدقيق والتدخل في استقلاليته. كما تُشرف على سياسة الحفاظ على سجلات ووثائق التدقيق لمدة 10 سنوات.

رابعاً: التواصل والتنسيق – تناقش اللجنة كل المواضيع ضمن صلاحياتها مع الإدارة التنفيذية وإدارة التدقيق الداخلي ومراجعي الحسابات، وتتابع التزام الإدارة التنفيذية بالمدة الزمنية المحددة للرد على تقارير التدقيق.

■ أهم إنجازات إدارة التدقيق الداخلي لسنة 2025

تقديم أنشطة التدقيق الداخلي

خلال سنة 2025، واصلت الإدارة المركزية للتدقيق الداخلي ببنك البركة تونس تنفيذ برنامجها السنوي المصادق عليه من لجنة التدقيق والحوكمة، في إطار **منشور البنك المركزي التونسي عدد 05 - 2021** المتعلق بإطار الحوكمة بالبنوك والمؤسسات المالية، **والفصل 49 من القانون عدد 48 لسنة 2016** المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية. وقد تمحورت الأنشطة حول محورين رئيسيين: التدقيق في أعمال الفروع والتدقيق في أعمال الإدارات المركزية، مع تسريع رقمنة وميكنة إجراءات العمل بما يضمن مزيد من جودة المخرجات الرقابية وفعالية المنظومة الرقمية للتدقيق.

مهام التدقيق بالفروع

نفذ فريق التدقيق الداخلي مهامه الميدانية بالفروع وفق الخطة السنوية المعتمدة، مع التركيز على **الرقمنة كرافعة لتحسين جودة الرقابة**. وقد شملت المهام مراجعة شاملة للعمليات المصرفية والتأكد من مدى التقيد بالإجراءات الداخلية والتشريعات النافذة، لا سيما فيما يتعلق بعمليات الصرف والخزينة ومعالجة شكاوى الحرفاء ومكافحة غسل الأموال. كما تمت **المتابعة المستمرة لعمليات تصحيح الملاحظات** الواردة في التقارير السابقة، وذلك في إطار تعزيز ديناميكية التحسين المستمر للمنظومة الرقابية.

مهام التدقيق بالإدارات المركزية والجهاز الرقابي

في إطار **تقييم فعالية جهاز الرقابة الداخلية والامتثال لمتطلبات منشور البنك المركزي التونسي عدد05 - 2021** المتعلق بإطار الحوكمة بالبنوك، قام فريق التدقيق الداخلي خلال سنة 2025 بتدقيق أعمال إدارات مركزية رئيسية مُكلفة بمهام رقابية، شملت **منظومة معالجة شكاوى الحرفاء** (والتحقق من الالتزام بمنشور البنك المركزي 08-2022)، **وأعمال قسم الرقابة الداخلية** (وتقييم تغطية الرقابة المستمرة)، **وإجراءات النزاعات والاستخلاص بالتراضي**، **وملفات تمويل الحرفاء** (والتحقق من احترام الشروط التعاقدية)، فضلًا عن **منظومة التصنيف الداخلي MOODY'S & IFRS 9 ومنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأعمال إدارة المخاطر**، وذلك بما يضمن سلامة المنظومة الرقابية وفعالية آليات المتابعة والتدخل.

متابعة تصحيح الملاحظات السابقة

تمت متابعة عمليات تصحيح الملاحظات الواردة بتقارير سابقة للتدقيق الداخلي، وذلك في إطار **ديناميكية التحسين المستمر** وضمان فعالية آليات المتابعة والتصحيح.

مشروع رقمنة أعمال التدقيق الداخلي وتطوير منظومة رقمية متكاملة

في إطار **التحول الرقمي لأعمال التدقيق الداخلي** ومواكبة **أفضل الممارسات الدولية ومعايير معهد المدققين الداخليين (IIA)**، قامت الإدارة المركزية للتدقيق الداخلي خلال سنة 2025 **بإرساء منظومة معلوماتية متكاملة لإدارة مهام التدقيق الداخلي (Audit Management System)**، يهدف هذا المشروع إلى **ميكنة المهام الرقابية** بداية من التخطيط السنوي وإعداد برامج العمل مروراً بتنفيذ المهام الميدانية وتوثيق الملاحظات والتوصيات، وانتهاءً بمتابعة تصحيح الملاحظات وإعداد التقارير.

وتتماشى هذه المنظومة مع **معايير IIA** المتعلقة بجودة الأداء والتوثيق والحفظ، من خلال ضمان **تتبع آلي لمسار كل مهمة وأرشفة إلكترونية مركزية** للوثائق والأدلة الرقابية. كما تضمن المنظومة **استقلالية وموضوعية** عمليات التدقيق عبر آليات تحكم رقمية تفصل بين مهام التخطيط والتنفيذ والمراجعة، بما يعزز **نظام حوكمة الرقابة الداخلية** المنصوص عليه بمنشور البنك المركزي05- 2021.

شهادة مجلس الإدارة بكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تتولى لجنة التدقيق والحوكمة بصفة أساسية **السهر على وضع الآليات المناسبة لنظام الرقابة الداخلية في البنك**، وهي تُعد بمثابة «شهادة» ضمنية بكفاية هذا النظام من خلال :

- مراجعة واعتماد النسخة المحينة من **ميثاق اللجنة وبرنامج أعمال التدقيق الداخلي وسياسة الامتثال**
- اعتماد **القوائم المالية** للبنك كما في 2025/12/31، مما يعني التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها
- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك والتأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية ومدى التقيد بها
- مراجعة التقارير الخاصة بنظام الرقابة الداخلية قبل عرضه على مجلس الإدارة
- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره

التزاما بالمسؤولية المنصوص عليها في منشور البنك المركزي رقم 19- 2006 وإلى التقارير الدورية للجنة التدقيق، يؤكد المجلس أن البنك يتوفر على نظام متكامل للرقابة او السيطرة على المخاطر، مع الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية وقواعد الحوكمة الرشيدة.



2.3 لجنة إدارة المخاطر

تتولى لجنة المخاطر مساعدة مجلس الإدارة للاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بتحديد جميع المخاطر، تقييمها ومتابعتها ومدى الامتثال للوائح والسياسات المعتمدة في البنك في هذا المجال.
تقوم لجنة المخاطر بجميع المهام الموكلة إليها بموجب القانون والقانون الأساسي للبنك وتشمل هذه المهام أساسا المجالات التالية :

- تصميم وتحديث استراتيجيات وسياسات إدارة جميع المخاطر في المجموعة قصد اعتمادها من قبل مجلس الادارة والسهر على تنفيذها
- وضع ومراجعة حدود التعرض إلى المخاطر Risk Exposures وأسقف المخاطر (Risk Limits)
- مساندة مجلس الإدارة في تقييم المخاطر الناجمة عن القرارات الاستراتيجية التي يتخذها
- مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير والمتطلبات الموضوعة سواء من السلطات الرقابية أو إدارة الائتمان والمخاطر في مجموعة البركة المصرفية أو الرقابة الدولية لجنة بازل مثلا من جهة أخرى
- تحليل جميع المخاطر المحتملة التي يواجهها البنك بما في ذلك المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية وتقييم مدى تطابقها مع استراتيجية إدارة المخاطر
- متابعة مؤشرات توزيع وتغطية المخاطر المضبوطة من البنك المركزي التونسي
- الموافقة على خطّة استمرارية نشاط البنك.

تركيبة لجنة المخاطر

تتكون اللجنة حاليا من 4 أعضاء وهم :

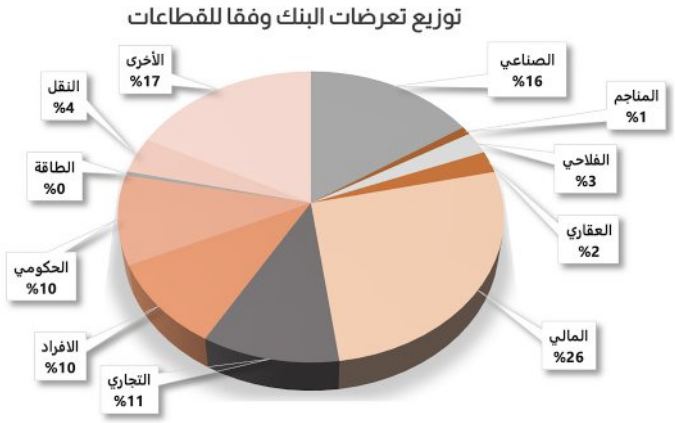
اسم العضو	الصفة
السيد محمد علي الحماص	رئيس اللجنة
السيد عبد الاله الصباحي	عضو
السيد زياد التومي	عضو
السيدة سنية الزغلامي	عضو

أعمال لجنة المخاطر

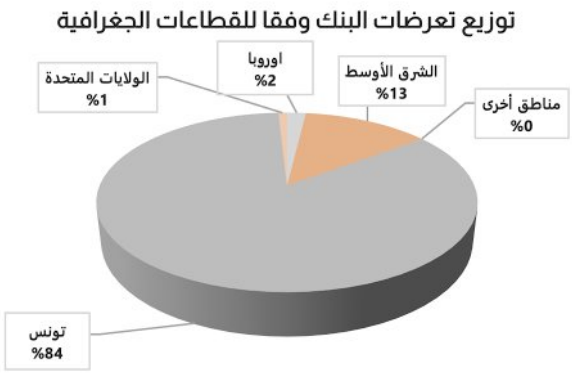
اجتمعت لجنة مخاطر بنك البركة تونس، خلال سنة 2025، 5 مرات
في إطار مسؤولية متابعة نشاط الإدارة المركزية للمخاطر، غطت اللجنة خلال سنة 2025 مواضيع عديدة ومن أهمها :

الوضع الاقتصادي والتحيينات التشريعية الجديدة	المتابعة بصفة مستمرة ولصيقة للوضع الاقتصادي العالمي والمحلي والكشف على العوامل التي من شانها ان تؤثر على مخاطر البنك او مردوديته تقديم مشروع اعتماد معايير بازل 3 ومتابعته
إطار حوكمة البنك	■ تركيز نواة تشمل : ● تقديم تفسيرات واضحة لثقافة المخاطر في مجموعة بنك البركة تونس وكذلك المبادئ التوجيهية ذات الصلة ● التأكيد على ضرورة نشر ثقافة المخاطر حتى لا يتعرض البنك للمخاطر غير المقبولة ■ مراجعة وتحديث وثيقة سياسة المخاطر المقبولة لمجموعة بنك البركة تونس لضمان توافقها مع المتطلبات المحلية الرقابية ومتطلبات مجموعة بنك البركة المصرفية ■ متابعة مشروع تحديث خطة استمرارية النشاط
مراقبة مؤشرات مخاطر البنك	المتابعة الثلاثية لاحترام البنك لمؤشرات المخاطر التي قد يتعرض لها
منظومة التصنيف الداخلي	تقييم منظومة التصنيف الداخلي في إطار اجتماع لجنة المخاطر
متابعة نشاط إدارة المخاطر	■ احداث دليل إجراءات لجمع حوادث الخسائر التشغيلية ■ متابعة نشاط التصرف في المخاطر ونشاط الرقابة الداخلية ■ متابعة مشاريع الذكاء الاصطناعي ولوحة قيادة الالتزامات

توزيع تعرضات البنك وفقا للقطاعات



توزيع تعرضات البنك وفقا للمناطق الجغرافية



تركيبة الأموال الذاتية ومدى ملاءمتها مع مستوى المخاطر بالبنك

مليون د.ت	2025
الأموال الذاتية الصافية	331
الأموال الذاتية الصافية الأساسية	304
مجموع المخاطر	1596
مخاطر الائتمان	1289
المخاطر التشغيلية	270
مخاطر السوق	38
مؤشر رأس المال	%22.66
مؤشر1 Tier	%20.82

سياسة المخصصات لتغطية المخاطر

تصنيف الحرفاء وفقا لمتطلبات البنك المركزي التونسي وتسجيل المخصصات :

وفقا لمقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 91- 24، فان البنك المركزي التونسي والمؤسسات المالية التونسية تعتمد على 5 تصنيفات في إطار مجابهة عدم خلاص تعهدات حرفائها وتقليصا الخسائر المحتملة، يقوم بنك البركة تونس بتسجيل مخصصات. يتم تحديد هذه المخصصات بصفة فردية على كل الاصول المصنفة التي تفوق قيمتها 50 ألف دينار تونسي وذلك بعد الاخذ بعين الاعتبار ضمانات الدولة، ضمانات مؤسسات التامين والمؤسسات المالية الى جانب الضمانات المقدمة في شكل ودائع مالية او اصول مالية قابلة للتسييل دون تسجيل خسائر في قيمتهم. تجدر الاشارة الى انه لا يتم اعتبار الضمانات العقارية كضمانات مقبولة الا في حال توفر رهن مسجل لفائدة البنك وتقييمات مستقلة ودورية لقيمة العقار من شانها ضمان عملية تسييل العقار المقدم بصفة سريعة ووفقا للسعر المقيم.

مع الاشارة الى انه في حال تصنيف احدى تعهدات الحريف، تخضع كافة تعهداته الى نفس التصنيف المعتمد.

الاصول الجارية

تعتبر اصولا جارية، الاصول التي يتم خلاص اقساطها او سدادها الكامل في الآجال المحددة والمسندة الى الشركات التالية :

- شركات تتمتع بوضعية مالية متوازنة، مصادق عليها من قبل مراقب حسابات في مدة لا تتجاوز 18 شهرا وبوضعية مالية مؤقتة لم تتجاوز 3 أشهر
- شركات خضعت لزيارات ميدانية افادت تقاريرها بحسن التصرف وبوجود توقعات نشاط مرضية
- الشركات التي تتمتع بمساعدات تتوافق شكلا وحجما مع نشاطهم الرئيسي ومع قدرتها الحقيقية على السداد

الاصول غير الجارية

صنف 1: التعهدات التي تتطلب متابعة خاصة

يشمل الصنف 1 جميع الأصول التي من المتوقع ان يكون خلاص اقساطها او استرجاعها في الآجال التعاقدية مؤمنا والتي يجب تتبعها. وتتميز هذه الشركات بالخاصيتين التاليتين :

- قطاع الشركة يواجه صعوبات
- الوضع المالي للشركة في تدهور

تخضع كل من التعهدات الجارية والتعهدات غير الجارية صنف 1 الى تسجيل مخصصات جماعية من شانها تغطية المخاطر الكامنة. تتم مراجعة هذه المخصصات بصفة دورية على ان تكون عملية التخفيض او الترفيع في قيمة هذه المخصصات مبررة بتحسن او تدهور محفظة هذه التعهدات.

على مراقبي حسابات البنك ابداء الرأي في مدى تغطية هذه المخصصات للمخاطر الكامنة.

صنف 2: التعهدات غير المؤكدة

يشمل الصنف 2 جميع الاصول التي يعتبر استرجاعها او خلاص اقساطها في الآجال المحددة غير مؤكد والتي تم اسنادها الى شركات تواجه صعوبات مالية قد تعرض استمرارية نشاطها الى الخطر وتقتضي تنفيذ تدابير الخلاص.

بالإضافة الى الخصائص المنصوص عليها في الصنف 1، فان هذه الشركات لديها واحدة على الأقل من الخصائص التالية :

- لم يعد شكل وحجم التعهدات متوافقا مع نشاطها الرئيسي
- لم يعد من الممكن تحديث تقييم الوضع المالي بسبب عدم توفر المعلومات او الوثائق اللازمة
- وجود مشاكل او نزاعات إدارية بين الشركاء
- وجود صعوبات تقنية، تسويقية او توريدية
- تدهور التدفقات النقدية التي، في حال عدم وجود مصادر تمويل أخرى، تعرض الشركة الى عدم سداد أقساط ديونها في الآجال التعاقدية
- وجود أقساط متأخرة تتراوح بين 90 و180 يوما

يتضمن الصنف 2 الأصول الأخرى التي لم تتم تسويتها في غضون 90 يوما دون ان تتجاوز 180 يوما.

يخضع هذا الصنف من الأصول الى مخصصات تساوي 20% من قيمتها.

صنف 3: التعهدات المقلقة

يتضمن الصنف 3 الالتزامات التي يكون خلاصها او استردادها مهددا والتي تم اسنادها الى شركات تشير اوضاعها الى درجة من الخسائر المحتملة تتطلب من البنك اتخاذ اجراءات قوية لإبقائها عند الحد الأدنى.

عامة ما تكون هذه التعهدات مسندة الى شركات ذات خصائص الصنف 2 بشكل أكثر جدية مع تسجيل أقساط متأخرة تتراوح بين 180 و360 يوما.

يتضمن الصنف 3 على الأصول الأخرى التي لم يتم تسويتها في غضون 180 يوما دون ان تتجاوز 360 يوما.

يخضع هذا الصنف من الأصول الى مخصصات تساوي 50% من قيمتها.

صنف 4: التعهدات المعرضة للخطر

يتضمن الصنف 4 على :

- الذمم المدينة التي لم تدفع منذ أكثر من 360 يوما
- التعهدات التي لا تظل قائمة بعد 360 يوما
- التعهدات التي يجب احتسابها كخسائر للبنك

يطلب من البنك استنفاذ جميع الإجراءات القانونية التي تهدف الى خلاص هذه التعهدات.

يخضع هذا الصنف من الأصول الى مخصصات تساوي 100% من قيمتها.

الى جانب المخصصات الفردية، يخضع هذا الصنف من الأصول الى مخصصات إضافية تحتسب وفقا للأقدمية في هذا الصنف وذلك بعد الحط من قيمة الأصول المرصودة كضمان حيث :

- بالنسبة للأصول التي تتراوح اقدميتها بين 3 و5 سنوات يتم تسجيل مخصصات إضافية بقيمة 40% بالنسبة للأصول التي تتراوح اقدميتها بين 4 و7 سنوات يتم تسجيل مخصصات إضافية بقيمة 70%
- بالنسبة للأصول التي تفوق اقدميتها 8 سنوات يتم تسجيل مخصصات إضافية بقيمة 100%
- تجدر الإشارة الى ان انه بالنسبة للأصول من الصنف 2، 3 و4، يجب على البنك ان يدرج ضمن نتائجه الأرباح التي تم سدادها من قبل المدينين فعلا وبالتالي فانه يتم خصم أي ربح معترف به مسبقا ولم يتم دفعه فعليا.

وفقا لما سبق، فان المخاطرة الصافية تتمثل في قيمة الاصل بعد خصم :

- الارباح المحجوزة
- ضمانات الدولة، ضمانات مؤسسات التامين والمؤسسات المالية
- الضمانات المقدمة في شكل ودائع مالية او اصول مالية قابلة للتسييل دون تسجيل خسائر في قيمتهم
- المخصصات المكونة وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24

يتم احتساب **الأقدمية** وفقا للمعادلة التالية A=N-M+1

A : الاقدمية في الصنف 4

N : سنة اقفال الحسابات

M :سنة التحول الى صنف 4

ملخص هيكل وأنشطة إدارة المخاطر



في إطار مهامها، تتولى إدارة المخاطر:

- إدارة سياسة واستراتيجية المخاطر
- تحليل المخاطر مع رؤية مستقبلية تحسبا للتدهور
- تحديد، تقدير، تحليل ومتابعة المخاطر المرتبطة بالأنشطة المختلفة للبنك
- التحقق من الامتثال للإجراءات الداخلية
- نشر ثقافة المخاطر والرقابة على مستوى البنك
- ضمان تغطية شاملة لجميع أنشطة البنك من خلال المراقبة الدائمة
- تحديد المخاطر الرئيسية ووضع خارطة المخاطر للمؤسسة وتقييم مستويات التعرض لهذه المخاطر
- المتابعة المستمرة للأنشطة التي تنطوي على مخاطرة وتعرض البنك للمخاطر
- وضع سياسات لإدارة الأموال الذاتية والسيولة تتلاءم مع مستوى المخاطرة للبنك على أساس فردي ومجمّع
- وضع نظام للكشف أو الإنذار المبكر في حالة تجاوز الأسقف المحددة للمخاطر
- إبداء الرأي في القرارات التي تؤدي إلى مخاطر عالية
- اقتراح الإجراءات المناسبة للتخفيف من المخاطر وأي شيء من شأنه تهديد الملاءة المالية والسيولة للبنك



1.3 هيئة الرقابة الشرعية

التقرير الشرعي السنوي لهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية لسنة 2025

التقرير الشرعي السنوي
لهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية لبنك البركة تونس
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

بسم الله الرحمان الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمّد وعلى اله وصحبه وسلم

حضرات السادّة والسيّدات مساهمي بنك البركة تونس / المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يشرفنا أن نقدم لكم التقرير الشرعي السنوي عن نشاط بنك البركة تونس للسنة المالية **2025** بناءً على ما يلي:

أ- لقد راقبت هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها إدارة البنك خلال الفترة الماليّة المنتهية في 2025/12/31. كما قامت الهيئة بالمراقبة الواجبة لإبداء رأي عمّا إذا كانت إدارة البنك تقيّدت بأحكام الشريعة الإسلامية والتزمت بالفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة عنها.

ب- تقع على إدارة البنك مسؤولية تنفيذ أعمالها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها. وتنحصر مسؤولية الهيئة في إبداء الرأي المستقل بناءً على مراقبة عمليات البنك، وفي إعداد تقرير لكم.

ج- لقد قامت الهيئة بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من إدارة البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، وذلك من خلال التقارير التي قدّمها التدقيق الشرعي.

د- كما تم تخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها الهيئة ضروريّة لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن إدارة البنك لم تخالف أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

Swift : BEITTNTT
Identifiant Unique : 0031041F
www.albaraka.com.tn

Al Baraka Bank Tunisia
Capital : 120.000.000 Dinars
Avenue Cheikh El Fadhel Ben Achour
Centre Urbain Nord 1082 Tunis
Tél. : (+216) 71 186 500
Fax : (+216) 71 780 235

السويفت : BEITTNTT
المعرف الوحيد : 0031041F
www.albaraka.com.tn

بنك البركة تونس
رأس المال : 120.000.000 دينار
شارع الشيخ الفاضل بن عاشور المركز
العمراني الشمالي 1082 تونس
الهاتف : (+216) 71 186 500
الفاكس : (+216) 71 780 235

PETA 002

في رأينا:

أوّلا : أن العقـود والعمليـات والمعـاملات التـي أبرمهـا بنـك البركـة تـونس خـلال السـنة الماليّـة المنتهيـة فـي 2025/12/31 التـي اطلعنـا عليهـا تمـت وفقًـا لأحكـام الشـريعة الإسـلامية ومبادئها.

ثانيا : أن توزيـع الأربـاح وتحميـل الخسـارة علـى حسـابات الاسـتثمار يتفـق مـع الأسـاس الـذي تـم اعتماده من قبلنا وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

ثالثا : أن جميـع المكاسـب التـي تحققـت مـن مصـادر أو بطـرق تحرّمهـا أحكـام الشـريعة الإسـلامية لم يقع إدراجها ضمن نتائج السنة، ويتم صرفها في أوجه البرّ ولصالح النفع العام.

رابعا : أن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين.

وفـي الختـام، نرفـع لإدارة بنـك البركـة تـونس ولمسـيّريها ولإطاراتهـا شـكرنا وتقـديرنا لحرصـها الدائم على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمالهم.

والله ولـي التوفيق والحمد لله رب العالمين

تونس في 15 شعبان1447 الموافق ل 03 فيفري 2026

هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية لبنك البركة تونس

رئيس الهيئة
سماحة مفتي الجمهورية الشيخ هشام بن محمود

نائب رئيس الهيئة
فضيلة الشيخ الدكتور منير بنجمّور

عضو الهيئة
فضيلة الشيخ الدكتور رانف الفقيه

عضو الهيئة
سعادة الأستاذ محمّد صالح فراد

2.3 لجنة التعيين والتأجير

● مهمة لجنة التعيينات والتأجير

تقوم لجنة التعيينات والتأجير ببنك البركة تونس بتعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة تماشيا مع الممارسات الرائدة وإطار الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية المعد من قبل البنك المركزي التونسي. وتتمثل مهمتها في مساعدة مجلس الإدارة على وضع ومراقبة سياسة التعيينات والتأجير وسياسة تخطيط التعاقب الوظيفي وسياسة التوظيف وسياسة إدارة تضارب المصالح.

● تركيبة لجنة التعيينات والتأجير

تتكون لجنة التعيينات والتأجير من ثلاث أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة.

● اجتماعات لجنة التعيينات والتأجير

عقدت لجنة التعيينات والتأجير خلال سنة 2025 أربعة اجتماعات قامت خلالها بدراسة مقترحات الإدارة التنفيذية للبنك.



IX. محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك البـركـة تـونـس

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك البـركة تـونس
المنعقد بتونس بتاريخ 15 أفريل 2026
الموافق لـ 26 شوال 1447 هـ

في سنة خمسة وعشرون وألفين، وفي يوم الاربعاء الخامس عشر من شهر أفريل الموافق لـ 27 شوال 1447 هـ، وعلى الساعة التاسعة صباحا اجتمع مساهمي بنك البركة تونس في جمعية عامة عادية بمقر البنك الكائن بشارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور المركز العمراني الشمالي تونس للنظر في جدول الأعمال التالي:

1- تلاوة تقرير مجلس الإدارة المتعلق بالتصرف لسنة 2025،
2- تلاوة التقرير العام لمراقبي الحسابات المتعلق بالقوائم المالية الفردية والمجمّعة للسنة المالية 2025
3- المصادقة على القوائم المالية الفردية لسنة 2025
4- المصادقة على القوائم المالية المجمّعة لسنة 2025
5- تلاوة التقرير الخاص المتعلق بالاتفاقيات المنظمة المبرمة خلال سنة 2025 والمصادقة على هذه الاتفاقيات،
6- تلاوة تقرير "هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية" لسنة 2025،
7- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة المتعلقة بالتصرف لسنة 2025،
8- الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي لأعضاء ولجان وسكرتير مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
9- تخصيص النتائج وتوزيع الأرباح لسنة 2025،
10- تعيين أعضاء هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية
11- المصادقة على لوائح الجمعيّة العامة العادية.

وحضر الاجتماع كل من :

- السيد عيسى الحيدوسي	نائب رئيس مجلس الإدارة
- السيد بلال خضراوي	ممثل عن الدولة التونسية
- السيدة إيناس مفرّج	ممثل عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- السيد وجدي فرج	ممثل عن الصندوق الوطني للتأمين على المرض
- السيد محسن الدشتي	ممثل عن مجموعة البركة (حضر عبر الفيديو)
- السيد عدنان الزغيدي	عن مكتبBDO كمراقب حسابات البنك
- السيد أمنة رشيكو	عن مكتب " KPMG TUNISIE" كمراقب حسابات البنك
- الشيخ رائف الفقيه	عضو هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية

كما حضر الاجتماع كل من السيد محمد المنصر المدير العام والسيد رضوان الخليع المدير العام المساعد والسيد إبراهيم الأطرش كاتب الجلسة.

تم تكوين مكتب الجمعية العامة على النحو التالي:

- **السيد عيسى الحيدوسي** **رئيسا**
- **السيدوجدي فرج** **محققا**
- **السيد بلال خضراوي** **محققا**
- **إبراهيم الأطرش** **كاتبا**

وبعد التثبت من ورقة الحضور، أكّد مكتب الجمعية العامة توفر النصاب القانوني حيث بلغت نسبة الحاضرين أو المنوب عنهم 98,3992 % من رأس مال البنك. كما أفاد المكتب إلى أنه تم احترام جميع صيغ وإجراءات الدعوة للجمعية العامة وأن جميع الوثائق القانونية قد وضعت على ذمة المساهمين في الآجال القانونية.

وعلى إثر ذلك استعرض السيد المدير العام للبنك تقرير مجلس الإدارة حول نشاط بنك البركة تونس لسنة 2025.
ثم تولى مراقبا حسابات البنك تلاوة تقريرهم العام حول القوائم المالية الفردية للبنك لسنة 2025 وتقريرهم العام حول القوائم المالية المجمّعة بعنوان نفس السنة وتقريرهم الخاص المتعلق بالعمليات المنصوص عليها بالفصل 62 من القانون البنكي وبالفصول 200 وما يليه و475 من مجلة الشركات التجارية.

وقام الشيخ رائف الفقيه عضو هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية بتلاوة التقرير الشرعي السنوي "لهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية " للبنك لسنة2025.
وقد عبّر الحاضرون الممثلون عن المساهمين عن استحسانهم ورضاهم عن النتائج التي حقّقها البنك خلال سنة 2025
وقد توجّه رئيس الجلسة السيد عيسى الحيدوسي، بعد الاطلاع على النتائج الاستثنائية التي حقّقها البنك خلال سنة 2025، بعبارات الشكر إلى الإدارة العامة بقيادة السيد محمد المنصر حيث عرف البنك منذ قدومه نقلة نوعيّة بخصوص النتائج المحقّقة كما عبّر

الحاضرون عن ارتياحهم خاصة فيما يتعلق بالمعايير الاحترازية التي يتوخاها البنك من ناحية تغطية المخاطر وغيرها من المعايير المعتمدة والتي من شأنها أن تجعل البنك في مراكز متقدمة من حيث النتائج وتغطية المخاطر.
كما طالب الحاضرين من الإدارة العامة المواصلة على نفس النسق لما فيه خير البنك والمساهمين.
من جانب آخر، اطلع السادة المساهمين على التقرير المتعلق بالتقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة وأبدوا استحسانهم وأوصوا بالعمل على ما جاء فيه من توصيات.
كما اطلع السادة المساهمين على المذكرة المتعلقة بتعيين أعضاء جدد بهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية ووافقوا على ما جاء بها.

وبعد المداولات، صادقت الجلسة العامة العادية على اللوائح التالية:

اللائحة الأولـــــى:
إن الجمعية العامة العادية، بعد الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة المتعلق بتصرف البنك لسنة 2025، والتقرير العام لمراقبي الحسابات المتعلق بالقوائم المالية الفردية، تصادق على القوائم المالية الفردية لسنة 2025،
وقد تمّت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة الثانية:
إن الجمعية العامة العادية، بعد الاطلاع على التقرير العام لمراقبي الحسابات المتعلق بالقوائم المالية المجمّعة حول حسابات سنة 2025، تصادق على القوائم المالية المجمّعة لسنة 2025،
وقد تمّت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة الثالثة:
بعد الاطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات طبقا للفصل 200 وما يليه والفصل475 من مجلة الشركات التجارية وكذلك الفصل 62من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، تصادق الجمعية العامة العادية على مجمل العمليات الخاضعة للفصول القانونية سالفة الذكر وذلك طبقا للصيغ التي قدمت عليها.
وقد تمّت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائـــحة الرابعة:
اطلعت الجلسة العامة العادية على التقرير الشرعي السنوي لهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك، عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31، حول نشاط البنك خلال سنة 2025، وهي تتوجه بعبارات الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة، لما يقومون به من أجل إنارة سبيل العاملين بالبنك.
وتسجل الجلسة بكل ارتياح، تطابق أعمال البنك لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.
وقد تمّت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة الخامسة:
تبرئ الجمعية العامة، إبراء تاما وبدون تحفظ، ذمة كافة أعضاء مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم بالنسبة للسنة المحاسبية 2025.
وقد تمّت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة السادسة:
عملا بأحكام المادة 52 من النظام الأساسي للبنك، قررت الجمعية العامة العادية، وبناءا على اقتراح مجلس الإدارة وممثل مجموعة البركة، تخصيص نتيجة السنة المحاسبية 2025، والبالغة 009 42 مليون دينار تونسي على النحو التالي:

ألف دينار تونسي

الأرباح الصافية 2025	+42 009
أرباح مرحلة 2024	+418
تعديل الأرباح المرحلة 2024 (*)	+232
تحويل احتياطي المخاطر البنكية العامة إلى الاحتياطيات الأخرى	+2000
الأرباح القابلة للتوزيع	+44 659
احتياطي إعادة الاستثمار	-(26 000)
8 % إنشاء خطوط تمويل صغرى	-(3 361)
توزيع أرباح على المساهمين (**)	(14 708) (***)
مخصصات الصندوق الاجتماعي الغير مسترجعة (****)	(590)
أرباح مرحلة 2025	5

(**) بعد موافقة البنك المركزي التونسي وفقًا للمنشور الجديد رقم 03-2026 الصادر في تاريخ 2026/01/29 وحيث تم الحصول على موافقة البنك المركزي التونسي بتاريخ 10 أفريل 2026
(***) يتحمل المساهمون الخصم من المورد على الأرباح التي سيتم توزيعها وفقًا للتشريع الجبائي الجاري به العمل.
(****) تخصص للخدمات الاجتماعية (مبالغ غير مسترجعة)
كما سيتم توزيع الأرباح بتاريخ 30 جوان 2026 كآخر أجل بحساب 0،12256 دينار للسهم الواحد
وقد تمّت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة السابعة:
قررت الجمعية العامة العادية، تخصيص العوائد المتأتية من غرامات التأخير والفوائد والبالغة **104368,235** دينار تونسي صافية من الضرائب، لحساب النفع العام، وتكليف السيد المدير العام بالتصرف في هذا الحساب، تحت رقابة رئيس مجلس الإدارة.
وقد تمّت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة الثامنة:
تعيين كل من فضيلة الشيخ الدكتور محمّد أنور قضوم وفضيلة الدكتورة خلود قربوج صلب هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك، للمدّة النيابيّة 2026-2027-2028،
تجديد عضوية كل من سماحة مفتي الجمهورية فضيلة الشيخ هشام بن محمود وفضيلة الشيخ الدكتور رائف الفقيه، لدورة نيابيّة ثانية تمتدّ على الفترة 2026-2027-2028،
وتنتهي المدّة النيابيّة لأعضاء هيئة مراقبة معايير الصيرفة الإسلامية، السالف ذكرهم، بانعقاد الجمعيّة العامّة العاديّة التي تدعى للمصادقة على القوائم الماليّة للبنك للسنة المحاسبيّة 2028.
وقد تمّت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة التاسعة:
حددت الجمعية العامة العادية مبلغ بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له على النحو التالي:
- مبلغ بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة 2500 دولار أمريكي (أو ما يعادلها بالدينار) صافية من الضرائب (أي بعد القيام بالخصم من المورد حسب التشريع الجبائي الجاري به العمل) للجلسة الواحدة
- مبلغ بدل حضور اجتماعات اللجان 1500 دولار أمريكي (أو ما يعادلها بالدينار) صافية من الضرائب (أي بعد القيام بالخصم من المورد حسب التشريع الجبائي الجاري به العمل) للجلسة الواحدة

وقد تمّت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة العاشرة:
تفوض الجمعية العامة العادية كامل الصلاحيات والنفوذ لحامل نسخ ومضمون من هذه اللوائح للقيام بجميع عمليات الإيداع وعملية النشر التي يقتضيها القانون.

كاتب الجلسة: إبراهيم الأطرش

محقّق: وجدي فرج

محقّق: بلال خضراوي

الـرئيس
عيسى الحيدوسي

سجل بالقبضة المالية بالشرقية - تونس
التاريخ 2026
عدد الوصل:
عدد التسجيل:
قبض مائة:
القابض

X. سياسة تسويق المنتجات والخدمات المالية

أهداف سياسة تسويق المنتجات والخدمات المالية

الهدف من سياسة تسعير وتسويق المنتجات والخدمات المالية هو تحديد استراتيجية واضحة للترويج وبيع منتجات وخدمات البنك بطريقة فعالة وملائمة لاحتياجات وتوقعات العملاء مع ضمان رضائهم وكذلك ربحية البنك.

ومن جهة أخرى تهدف هذه السياسة الى الاعتماد على نظام يمكن من :

- تلبية الاحتياجات المحددة للعملاء المستهدفين من خلال المنتجات والخدمات التي تتكيف مع كل شريحة من العملاء والسوق؛
- بناء علاقة ولاء العملاء من خلال تقديم منتجات شخصية ومبتكرة وتنافسية؛
- جذب عملاء جدد من خلال تقديم عروض تنافسية ومجموعة واسعة من المنتجات مع المراقبة المستمرة للسوق والمنافسة؛
- تعزيز صورة العلامة التجارية للبنك من خلال ضمان الشفافية في التسعير والشروط التعاقدية؛
- ضمان الامتثال التنظيمي، مما يسمح بتوافق المنتجات والخدمات مع المتطلبات التنظيمية والأخلاقية؛
- حماية بيانات العملاء والتخفيف من المخاطر المحتملة التي قد تضر بأمن تطبيقات البنك والمعلومات؛
- توافق أهداف المبيعات لكل منتج مع النتائج المحققة ومراقبة التطورات من خلال دعمه بحملات مستهدفة؛
- تحديد قنوات الاتصال اللازمة لتسويق كل منتج والتأكد من تزويد العملاء بمعلومات كاملة وواضحة ودقيقة.

الأخلاقيات والشفافية

يضع بنك البركة تونس القيم الأخلاقية في صميم أعماله ويطبق معايير السلوك لجميع الموظفين التي تتطلب ما يلي :

- التصرف بأمانة وبحسن نية وإنصاف مع العملاء؛
- الالتزام بمعايير الأخلاق والسلوك الحسن في تسويق منتجات وخدمات البنك؛
- تقديم جميع خاصيات المنتجات والخدمات بشكل عادل دون الإدلاء ببيانات خاطئة أو مضللة؛
- اعتماد سلوك تجاري شفاف تجاه العملاء لا سيما فيما يتعلق بتسعير مختلف المنتجات؛
- الامتناع عن أي ممارسة للبيع المشروط أو بالخسارة أو كل عمل يشكل منافسة غير مشروعة؛
- تعزيز الشفافية في المعلومات حيث يجب أن تكون كل المعلومات دقيقة وكاملة وواضحة ومفهومة ومفيدة للعميل؛
- منع وتحييد ومعالجة تضارب المصالح بطريقة منصفة وشفافة؛
- الحفاظ على مهارات الموظفين وتعزيزها من خلال التدريب المناسب؛
- حماية المعطيات الشخصية للعملاء .

كما يتم في إطار الشفافية وثقافة المعايير المهنية توعية جميع الموظفين بانتظام بقواعد الأخلاقيات المهنية والشخصية، مع إجراءات داخلية لتوجيههم في عملهم.



السلوك التجاري

يلتزم بنك البركة تونس بالحفاظ على مصالح مستعملي الخدمات البنكية من خلال اعتماد سلوك تجاري صارم، وفقا للمعايير الأخلاقية وخالية من أي ممارسات غير لائقة.
ومن هذا المنطلق، يلتزم البنك بضمان احترام مصالح عملائه طوال العلاقة التجارية من خلال نشر العديد من المحاور الاستراتيجية :

- التأكد من أن المنتجات والخدمات المقدمة تتكيف تماما مع الاحتياجات والتوقعات المحددة لكل عميل.
- تزويد شبكة الفروع بأدوات تجارية عالية الأداء ومبتكرة لضمان التسويق الأمثل للمنتجات والخدمات، مع الاعتماد على شبكة من المتعاونين الموثوق بهم، الذين تم اختيارهم بعناية لخبرتهم ونزاهتهم.
- ضمان اتصال واضح ودقيق وشفاف في كل مرحلة من مراحل العلاقة مع العميل، لا سيما من خلال المعلومات المسبقة للتعاقد، والإعلانات التي تم التحقق منها، فضلا عن المشورة السليمة التي تسمح للعميل باتخاذ قرارات مستنيرة.
- التأكد من أنه مدار تجربة العميل، يتم دعم العميل بعناية من خلال المشورة المستمرة وإدارة الشكاوى الاستباقية والدعم الشخصي، وبالتالي ضمان تجربة سلسة للعملاء.
- الامتثال بدقة لقواعد حماية العملاء، بناء على مجموعة من الإجراءات الصارمة التي تحكم كل مرحلة من مراحل علاقة العمل، من تصميم المنتجات والخدمات إلى إغلاق العقد.

تساعد هذه الإجراءات على ضمان رضا العملاء الأمثل مع ضمان الامتثال لأعلى المتطلبات التنظيمية والأخلاقية.



التكيف مع احتياجات العملاء

1. المنهج المرتكز على الحريف "Approche Centrée Client" .

يضع بنك البركة تونس حرفائه في صميم أولوياته، مما يتيح :

- تقديم تجربة عملاء متميزة تعتمد على الاستماع إلى احتياجات العملاء ورغباتهم.
- تطوير الخدمات المصرفية التي تعتمد بالأساس على العملاء وليست على المنتجات بهدف زيادة معدلات رضا العملاء والاحتفاظ بهم.
- إجراء تقسيم مفصل لمحفظة العملاء ورؤية 360 درجة لكل عميل لتلبية احتياجات كل شريحة مستهدفة
- تقديم مسارات مريحة وشفافة، مع احترام القيود القانونية المتعلقة بمعلومات العملاء وحماية البيانات.
- التركيز على المهام ذات القيمة المضافة العالية والتي تستهدف العملاء كإحداث خدمة التصرف الشخصي للعملاء من خلال استخدام القنوات الرقمية.

2. التسويق متعدد الاستخدامات «Omnicanal» لتجربة عملاء متميزة

يعمل بنك البركة تونس على تطوير استراتيجية متعددة القنوات لضمان التآزر بين شبكة الفروع وتطوير القنوات الرقمية الأخرى.
وهذا يشمل :

- تحسين تجربة العملاء من خلال جعلها أكثر ملائمة، وشخصية،
- تبسيط مسارات العملاء من خلال إبراز عرض الخدمات عن بعد،
- تقديم خدمات شخصية على نطاق واسع،
- زيادة استقلالية العملاء «الخدمة الذاتية» ودمج العميل في إنتاج الخدمة،
- تحسين عمليات الفروع والغاء المهام ذات القيمة المضافة المنخفضة لتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

3. التقييم المتواصل للمنتج

يقوم بنك البركة تونس، في إطار سعيه للتحسين المستمر لتجربة العملاء، بتقييم دوري ما إذا كان المنتج لا يزال متناسقا مع احتياجات وخصائص وأهداف الشرائح المستهدفة وما إذا كان يتم تسويقه بشكل كاف للشرائح المذكورة.

يعتمد هذا التقييم على المعلومات التي تم جمعها من المكلفين بالحرفاء والشكاوى الواردة ونتائج استطلاعات الرضا ومؤشرات الأداء.

■ الاتصال الشفاف والمسؤول

يضمن بنك البركة تونس الاتصال الشفاف والمسؤول مع عملائه من أجل إقامة علاقة ثقة والحفاظ عليها على المدى الطويل ويعتمد على :

إمكانية الوصول إلى المعلومات : يمكن لعملائنا الاتصال بنا بسهولة لطرح تساؤلاتهم.

وضوح و شفافية المعلومات : توفير جميع المعلومات المفيدة عن منتجاتنا وخدماتنا المختلفة.

التحديث المنتظم: إبلاغ العملاء بالتغييرات والتحديثات بشكل استباقي.

التعريف بقيم البنك : تثمين قيم البنك والتزاماته، لا سيما فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية و البيئية.

الإنصات الفعال للملاحظات : الاستماع للملاحظات وأخذها بعين الاعتبار لتحسين تجربة العميل.

الانسجام واحترام هوية العلامة التجارية : يتمثل في استخدام رسالة موحدة عبر جميع قنوات الاتصال مع احترام ميثاق هوية المجموعة.

هذا التواصل السلس مضمون من خلال: شبكتنا التجارية المدربة على خدمة الزبائن بأفضل طريقة ممكنة، ومن خلال التواصل الخارجي عبر قنوات بنك البركة تونس (شبكات التواصل الاجتماعي، التواصل الفوري، الموقع الإلكتروني، إلخ).

■ الالتزام بجودة المنتجات والخدمات

تعتمد سياسة التسويق على نظام جودة يسمح لنا بتلبية توقعات عملائنا وضمان الرضا والولاء.

يعتمد بنك البركة تونس على التحسين المتزامن للعلاقات بين الجهات الفاعلة التي تشارك معا في تحسين جودة الخدمة المقدمة للحرفاء والتي تنقسم إلى عدة أقسام: العلاقة التجارية، الخدمات المصرفية عن بعد، الكفاءة الداخلية والمشاركة القوية للإدارة والموظفين.

يعتمد نظام الجودة أيضا على الاستماع إلى العملاء (الداخليين والخارجيين) من خلال احداث مخططات عمل من شأنها تحسين الخدمات المقدمة وهو ما سيسمح لنا ب تطوير خدماتنا ومنتجاتنا باستمرار والتي تلبي احتياجات عملائنا على أفضل وجه.

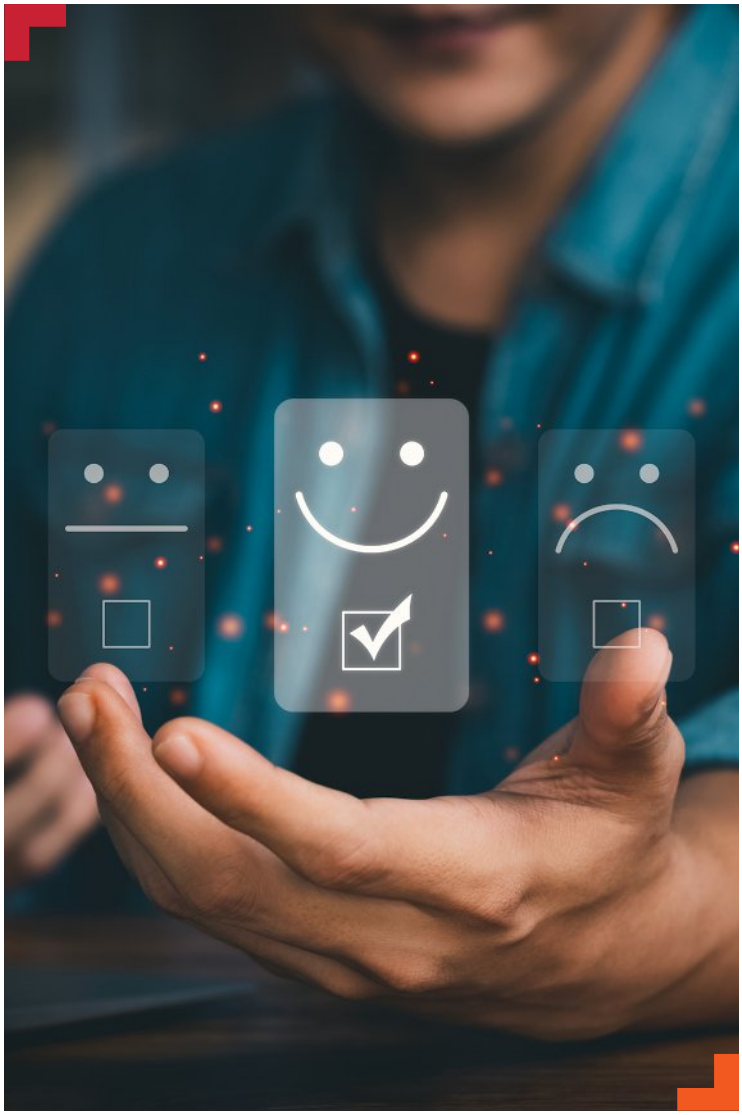
تشارك وظيفة الجودة المسبقة في جميع المشاريع التي لها تأثير على الخدمة المقدمة للعميل وأيضا بعد أي تسويق من خلال الدراسات الاستقصائية التي تجعل من الممكن قياس الجودة التي يدركها العملاء وتلبية توقعاتهم باستمرار.

وهو ما يشكل التزام قوي بالاهتمام بشكاوى عملائنا وحلها في وقت قصير جدا من خلال قنوات متعددة تحد من جهد العميل للوصول إلى بنكهم، مما يعزز سياستنا الهادفة إلى ضمان جودة المنتجات المسوقة.

■ حماية المعطيات الشخصية

يتعهد بنك البركة تونس في إطار أنشطته ووفقا للتشريعات المعمول بها في تونس، بضمان أمن البيانات الشخصية لمستخدمي خدماته، فضلا عن احترام خصوصيتهم. ولا يجوز نقل البيانات الشخصية إلى أطراف ثالثة إلا بعد موافقة صريحة من صاحب البيانات أو ورثته أو الوصي عليه وذلك عن طريق أي وسيلة تترك سجلا مكتوبا، ما لم تكن هذه البيانات ضرورية لأداء المهام الموكلة إلى السلطات العامة في سياق الأمن العام أو الدفاع الوطني، أو ضرورية لتنفيذ الإجراءات الجنائية أو لأداء المهام الموكلة إليها وفقا للقوانين والأنظمة النافذة.

وفي هذا السياق، يتبع بنك البركة تونس تدابير أمنية مناسبة لحساسية البيانات الشخصية لحمايتها من التدخل الضار أو الفقدان أو التغيير أو الكشف لأطراف ثالثة غير مصرح لها.



XI. الاتصال، التسويق، والمسؤولية الاجتماعية

■ تطبيق «Banecti» لبنك البركة تونس يفوز بلقب «منتج السنة 2025 » للعام الثالث على التوالي

استحقاق وجدارة

يواصل بنك البركة تونس تميزه من خلال التزامه بالابتكار والتميّز، وذلك بتطبيق للخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال، «Banecti» الذي تم اختياره «منتج السنة 2025» للسنة الثالثة على التوالي. ويُعد هذا التتويج اعترافًا مرموقًا بجهود البنك في مجال الرقمنة وتحسين تجربة الحرفاء.

وقد نجح التطبيق في إبراز مكانته بفضل خصائصه المتقدمة، حيث يوفّر للمستخدمين تجربة مصرفية سلسة وسهلة الاستخدام وآمنة للغاية. كما يتيح إجراء المعاملات بكل بساطة، وإدارة الحسابات البنكية بشكل فوري، إضافة إلى النفاذ إلى مجموعة متنوعة من الخدمات الرقمية المتاحة على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع.

جاء اختيار «Banecti» كـ«منتج السنة 2025» نتيجة تقييم دقيق استند إلى مدى رضا المستخدمين، وتأثير الابتكار، والقيمة المضافة التي يقدّمها للحرفاء. ويعكس هذا التتويج قدرة بنك البركة تونس على مواكبة تطلعات السوق من خلال تقديم حلول رقمية تلائم الاحتياجات العصرية.





■ بنك البركة تونس: البنك الإسلامي الأعلى تصنيفًا في القطاع حسب مجلة Univers News الصادرة في أوت 2025

يُجسّد هذا التتويج المكانة المتميّزة التي بات يحتلّها بنك البركة تونس ضمن المشهد المالي في تونس، حيث يعكس تصدّره لهذا التصنيف أداءً قويًا قائمًا على أسس متينة من الحوكمة الرشيدة، والالتزام بمبادئ الصيرفة الإسلامية، إلى جانب قدرته على مواكبة التحوّلات الاقتصادية والرقمية.

ويأتي هذا الاعتراف تتويجًا لاستراتيجية البنك التي ترتكز على الابتكار وتطوير الخدمات المالية، بما يستجيب لتطلّعات الحرفاء ويعزّز جودة التجربة البنكية.

كما يبرز حرص البنك على تقديم حلول مصرفية متكاملة تجمع بين الكفاءة، والمرونة، والامتثال لأحكام الشريعة، وهو ما ساهم في ترسيخ ثقة الحرفاء وتعزيز ولائهم.

وبهذا، يؤكد بنك البركة تونس عزمه على مواصلة مسيرة التميّز، مع السعي الدائم إلى تطوير خدماته وتعزيز موقعه الريادي في قطاع الصيرفة الإسلامية في تونس.

Avec un ROE de 14,20% et un ROA de 1,65%, Al Baraka Bank se distingue comme la meilleure banque islamique du pays.



Al Baraka Bank se positionne en 2024 comme la banque islamique la mieux classée du secteur, avec des indicateurs de rentabilité et d'efficience qui reflètent une gestion globalement équilibrée.

Avec un ROE de 14,20%, un ROA de 1,65% et une marge nette de 29,9%, la banque affiche des performances correctes dans un segment encore en phase de structuration.

Elle continue de consolider sa position sur le marché en s'appuyant sur une clientèle fidèle, un respect rigoureux des principes de la finance islamique et un modèle opérationnel stable.

Pour progresser dans le classement, Al Baraka devra poursuivre ses efforts en matière d'innovation, d'ouverture de nouveaux segments et d'optimisation de ses ressources internes.

بنك البركة تونس يطلق النسخة الرابعة من «يوم البركة» بحملة بيئية في رأس الجبل التابعة لولاية بنزرت

- رفع حوالي **200 طن من النفايات الثقيلة** باستخدام وسائل لوجستية متخصصة
- جمع **700 كغ من النفايات الخفيفة** يدويًا بمشاركة المتطوعين
- تعبئة **10 شاحنات نصف مقطورة** و**2 جرافات** لتنفيذ عمليات التنظيف
- استخدام **4 سيارات رباعية الدفع** لنقل النفايات المجمعة
- مشاركة **21 متطوعًا** من موظفي البنك وسكان المنطقة
- تشغيل **14 عاملاً** من الفئات الهشة
- استفادة حوالي **34 000 ساكن** من نتائج المبادرة





في إطار التزامه بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، أطلق بنك البركة تونس النسخة الرابعة من تظاهرة «**يوم البركة**» تحت شعار «**الحياة في البر**»، انسجامًا مع أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنظيم حملة بيئية واسعة النطاق بغابة بئر زعرور بمدينة رأس الجبل.

وجاءت هذه المبادرة في إطار برنامج عالمي لمجموعة البركة وبالشراكة مع شركة **Soul and Planet** وبلدية رأس الجبل، حيث تم تنفيذ تدخل ميداني مكثف أسفر عن رفع كميات هامة من النفايات، باستعمال وسائل لوجستية متطورة وبمشاركة فعالة من موظفي البنك ومتطوعين من المجتمع المحلي.

كما تميزت التظاهرة ببعدها الاجتماعي، من خلال تشغيل عدد من الأشخاص في وضعية هشّة، إلى جانب جهود تحسيسية شملت توزيع أكياس قابلة لإعادة الاستعمال وتشجيع السلوك البيئي المسؤول لدى السكان. وقد ساهمت هذه الحملة في تحسين الوضع البيئي للغابة واستعادة توازنها الطبيعي، مع تحقيق أثر إيجابي مباشر لفائدة آلاف السكان، إضافة إلى تعزيز الوعي بأهمية حماية البيئة.

ومن المنتظر مواصلة هذه الجهود عبر مبادرات مستقبلية تشمل إعادة التشجير، وتركيز حاويات فرز انتقائي، وتركيز لافتات توعوية لضمان استدامة النتائج المحققة. وتؤكد هذه التظاهرة حرص بنك البركة تونس على ترسيخ ثقافة الاستدامة، من خلال مبادرات ميدانية ملموسة تعكس التزامه بخدمة المجتمع وحماية البيئة.





■ افتتاح الفروع الجديدة لبنك البركة تونس: الشرقية 2 والمروج 4

افتتح بنك البركة تونس فرعين جديدين، الشرقية 2 والمروج 4، في خطوة استراتيجية ضمن خطة التوسع لسنة 2025 لتعزيز حضوره في مختلف المناطق. تم تصميم كلا الفرعين بعناية فائقة لتقديم تجربة عملاء راقية في بيئة عصرية وجذابة، مع موقع استراتيجي يخدم المجتمع المحلي ويوفّر سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية.

يعكس افتتاح الفروع الجديدة التزام بنك البركة تونس بالابتكار والجودة، وحرصه على تعزيز رضا العملاء وبناء علاقات قوية ومستدامة معهم. كما يوفّر البنك حلولاً مصرفية مبتكرة ومتوافقة مع احتياجات العملاء، مواكبًا تطلعات السوق ومتطلبات العصر الرقمي.





بنك البركة تونس يعزز دعمه للتجارة الدولية

في إطار التزامه بمرافقة عملائه ودعم تطوير أعمالهم في الأسواق الدولية، نظّم بنك البركة تونس ندوة إلكترونية حول التمويل التجاري، تحت إشراف مجموعة البركة وبالتعاون مع فروعها، بما في ذلك بنك البركة الجزائر، بنك البركة البحرين، والبنك الإسلامي الأردني. شهد الحدث تقديم المنصة الرقمية الجديدة للتعاون بين فروع المجموعة، وهي أداة استراتيجية تسهّل الربط بين الموردين والمستوردين، وتعمل على تحسين سلسلة التوريد ودعم التجارة الدولية.

أبرز المحاور:

1. **الفرص في الأسواق الدولية:** تغطي المنصة 13 دولة، ما يتيح فرصًا جديدة للتبادل التجاري ونمو الشركات.
2. **حلول مصرفية مبتكرة:** مجموعة متكاملة من الخدمات المصممة لدعم تمويل التجارة وتحسين تجربة العملاء وتعزيز أداء الشركات.
3. **تعزيز التعاون بين الفروع:** تساعد المنصة في تسريع العمليات المالية، وتقليل التكاليف، وتعزيز التعاون بين فروع المجموعة.

في هذه المناسبة قدّم عملاء بنك البركة تونس شهاداتهم العملية، مؤكدين فعالية الحلول المصرفية والمنصة الرقمية في تسهيل العمليات، تقليص الزمن اللازم، وفتح فرص جديدة في الأسواق الدولية.

كما أكد بنك البركة تونس التزامه بتقديم حلول مبتكرة، وتعزيز التعاون بين فروع المجموعة لدعم نمو الشركات والمساهمة في التنمية الاقتصادية العالمية.



■ المشاركة في الدّورة الأولى لمنتدى العلاّمة الشيخ محمّد المختار السلاّمي في الاقتصاد والمالية الإسلامية



شارك بنك البركة تونس في المنتدى العلمي الأول للعلامة الشيخ محمد المختار السلامي في الاقتصاد والمالية الإسلامية، الذي أقيم يومي 11 و12 أكتوبر 2025 تحت إشراف سماحة مفتي الجمهورية ورئيس هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية ببنك البركة تونس، الشيخ هشام بن محمود، والذي أثرى اللقاء بمداخلة مميزة.

تشرّف بنك البركة تونس بالإسهام كـ داعم رسمي لهذا المنتدى، بالتعاون مع المعهد العالي للعلوم الإسلامية بالقيروان (جامعة الزيتونة) والمعهد العالي للإعلامية بالمهدية (جامعة المنستير)، تحت شعار :

«المالية الإسلامية والتنمية المستدامة: التحديات والفرص في عصر التكنولوجيا الرقمية.»



ويأتي هذا المنتدى تكريمًا لمسيرة أحد أبرز مؤسسي الاقتصاد الإسلامي في تونس، والرئيس الأسبق للهيئة الشرعية لبنك البركة تونس لأكثر من 30 عامًا، العلامة الشيخ محمد المختار السلامي، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، وإبراز إسهاماته العلمية والفكرية في تطوير الصيرفة والمالية الإسلامية.

■ مسابقة الهاكاتون برعاية بنك البركة تونس



في إطار منتدى العلامة الشيخ محمد المختار السلامي للاقتصاد والمالية الإسلامية، نظّم بنك البركة تونس مسابقة هاكاتون لإطلاق منصة رقمية مبتكرة تهدف إلى تقديم خدمات سريعة وآمنة ومتوافقة مع مبادئ الصيرفة الإسلامية.

شارك في التحدي طلبة من المعهد العالي للإعلامية بالمهدية والمدرسة الدولية للأعمال بصفاقس، حيث تنافسوا على مدى 72 ساعة تحت إشراف لجنة تحكيم متخصصة تضم خبراء في مجالي المالية الإسلامية والإعلامية، لتقييم الحلول المبتكرة وضمان توافقها مع أعلى معايير الجودة والامتثال الشرعي.



■ دعم بنك البركة لتجربة الطلاب الجامعية والمهنية

ساهم بنك البركة تونس في دعم الطلاب الجامعيين وتطوير مساراتهم المهنية من خلال مشاركته في عدد من الفعاليات الأكاديمية البارزة، منها :

Job Fair بالمعهد العالي للعلوم الاقتصادية والتجارية بتونس، حيث أتيحت للطلاب فرصة التعرف على فرص التدريب والتوظيف المتاحة في القطاع المصرفي والخدمات المالية.

الاحتفال بالذكرى الخمسين لكلية الطب بصفاقس، تقديرًا لدور المؤسسة الأكاديمية في تأهيل الكوادر الصحية والعلمية في تونس وتعزيز التواصل بين الطلاب والقطاع المصرفي.

تعكس هذه المشاركات التزام بنك البركة تونس بدعم التعليم العالي والارتقاء بتجربة الطلاب المهنية والجامعية، بما يتماشى مع استراتيجيته في المسؤولية الاجتماعية.





■ رعاية مهرجان المولد النبوي الشريف بالقيروان

شارك بنك البركة تونس في فعاليات المهرجان الدولي للمولد النبوي الشريف، الذي يُقام في مدينة القيروان العتيقة، في إطار دعمه للمبادرات الثقافية والتراثية ذات البعد الوطني والإقليمي.
يهدف هذا الحدث إلى تعزيز الاقتصاد المحلي، وتشجيع السياحة الداخلية، وإبراز ما تزخر به مدينة القيروان من تراث.

كما يُمثل المهرجان منصة متميزة لإبراز ثراء الحضارة الإسلامية. ومنذ انطلاقه سنة 2017، شهد المهرجان إقبالاً واسعًا، حيث استقطب ملايين الزوار سنويًا، مما يعكس مكانته كأحد أبرز التظاهرات الثقافية في تونس.

ويؤكد بنك البركة تونس من خلال هذه المشاركة التزامه بدعم الأنشطة الثقافية والمجتمعية، والمساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي وتعزيز الهوية الحضارية.

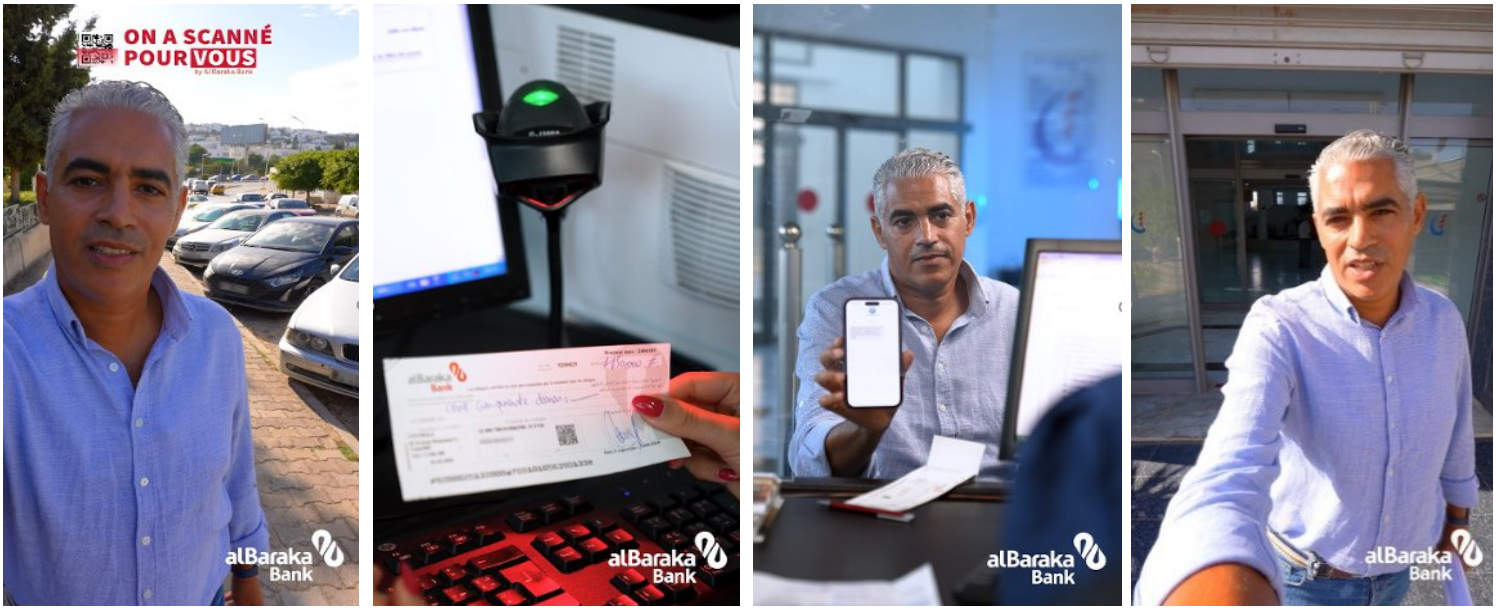




■ الاتصال حول منصة «Tunichèque»

في إطار المبادرة الوطنية لتوعية التونسيين خلال الفترة الانتقالية، يواصل بنك البركة تونس جهوده في التعريف بمنصة «Tunichèque» وتسليط الضوء على أهميتها في تسهيل المعاملات وتعزيز الشمول المالي.

وفي هذا السياق، تم العمل، بالشراكة مع عدد من الجهات المعنية، على إنتاج فيديو توعوي يهدف إلى توضيح مزايا المنصة بشكل أكبر، وتبسيط طريقة استخدامها لفائدة مختلف فئات المستخدمين. وتندرج هذه المبادرة ضمن التزام البنك بدعم التحول الرقمي وتعزيز الوعي بالخدمات المالية الحديثة.



■ شراكات استراتيجية للترويج لمنتج «البركة للإيجار المالي»

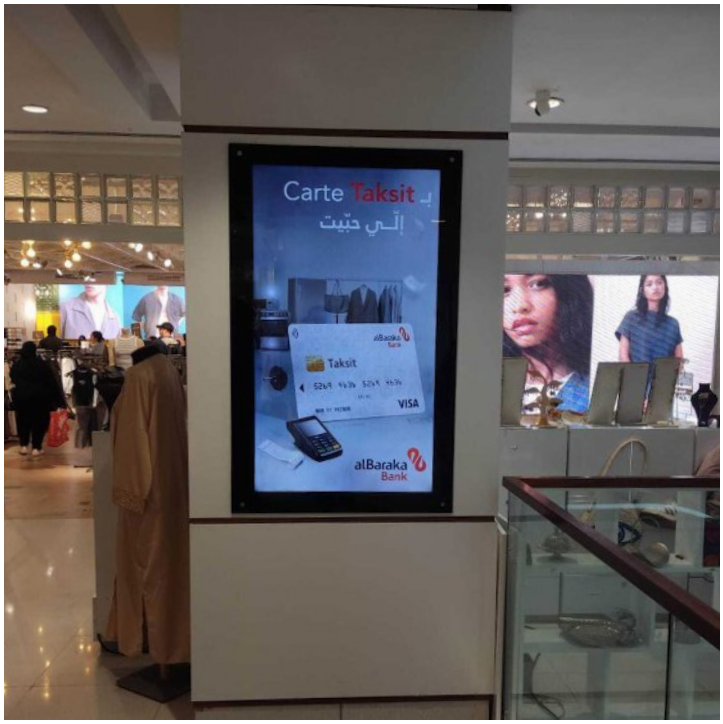
أطلق بنك البركة تونس حملة رقمية للترويج لمنتج «البركة للإيجار المالي»، وذلك في إطار شراكات استراتيجية مع كل من Atlas Auto و Honda Tunisia بهدف تعزيز الوصول إلى حلول تمويلية مرنة ومبتكرة تلبي احتياجات العملاء في مجال اقتناء السيارات.



حملة الترويج لبطاقة «تقسيط»

أطلق بنك البركة تونس حملة ترويجية متكاملة للتعريف بمنتج «**بطاقة تقسيط**»، شملت الإعلانات الخارجية في الفضاءات الحضرية وشاشات العرض داخل Tunisia Mall، بهدف تعزيز الوعي بالمنتج والوصول إلى شريحة أوسع من العملاء.

كما تم إطلاق حملة رقمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لدعم الانتشار وتعريف الحرفاء بمزايا البطاقة وخدماتها، في إطار استراتيجية البنك لتعزيز حضوره الرقمي وتقديم حلول تمويلية مبتكرة.







■ رعاية مهرجان قرطاج الدولي مع حملة تفاعلية على وسائل التواصل الاجتماعي

في إطار دعمه للمشهد الثقافي، ساهم بنك البركة تونس في رعاية مهرجان قرطاج الدولي، حيث أطلق بالتزامن مع هذه التظاهرة حملة رقمية تفاعلية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تمثلت في لعبة (Wall-Game) أتاحت للمشاركين فرصة الفوز بتذاكر لحضور مختلف عروض المهرجان طوال فترة تنظيمه. وتندرج هذه المبادرة ضمن استراتيجية البنك التي تهدف إلى تعزيز التفاعل مع مجتمعه الرقمي وتقديم تجارب مميزة لعملائه.





XII. القوائم المالية

الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2025

(الوحدة: 1000 دينار تونسي)

الأصـول	إيضاحات	2025/12/31	2024/12/31
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	1	48 851	53 467
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	2	333 572	385 267
مستحقات على الحرفاء	3	1 686 201	1 551 051
محفظة السندات التجارية	4	284 763	233 794
محفظة الاستثمار	5	131 513	111 917
أصول ثابتة	6	142 273	144 424
أصول أخرى	7	30 186	35 100
مجموع الأصول		**2 657 359**	**2 519 020**
الخصوم			
البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية		8	113
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	8	437 863	221 629
ودائع وأموال الحرفاء	9	1 837 472	1 940 636
موارد خاصة	10	3 329	3 348
خصوم أخرى	11	60 115	60 679
مجموع الخصوم		**2 338 787**	**2 226 405**
الأموال الذاتية			
رأس المال		120 000	120 000
احتياطيات		156 145	131 051
النتائج المؤجلة		418	1
نتيجة السنة		42 009	41 563
مجموع الأموال الذاتية	12	**318 572**	**292 615**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		**2 657 359**	**2 519 020**

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

جدول التعهدات خارج الموازنة
المختوم في 31 ديسمبر 2025

(الوحدة: 1000 دينار تونسي)

الخصوم المحتملة	إيضاحات	2025/12/31	2024/12/31
ضمانات وكفالات مقدّمة		32 324	34 035
اعتمادات مستنديّة		14 847	9 523
مجموع الخصوم المحتملة		**47 171**	**43 558**
التعهدات المقدّمة			
تعهدّات التمويل المقدمّة للحرفاء	**13**	54 603	34 192
مجموع التعهدات المقدّمة		**54 603**	**34 192**
التعهدات المقبولة			
ضمانات مقبولة	**14**	1734 324	1642 782
مجموع التعهدات المقبولة		**1734 324**	**1642 782**

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

قـائمـة النتـائـج
للفترة الممتدة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2025
(الوحدة: 1000 دينار تونسي)

إيرادات الاستغلال البنكي	إيضاحات	2025/12/31	2024/12/31
أرباح ومداخيل مماثلة	15	163 724	161 675
عمولات محصلة	16	23 626	25 961
مرابيح محفظة السندات التجاريّة والعمليات المالية	17	15 147	18 351
مداخيل محفظة الاستثمار	18	7 010	6 822
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي		**209 507**	**212 809**
تكاليف الاستغلال البنكي			
أرباح المودعين وأعباء مماثلة	19	(50 664)	(69 097)
عمولات		(2 944)	(4 684)
مجموع تكاليف		**(53 608)**	**(73 781)**
الناتج البنكي الصّافي		**155 899**	**139 028**
مخصصات المدخرات (المؤونات) ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	20	(15 727)	(2 047)
مخصصات المدخرات (المؤونات) ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار	21	(1 330)	(2 131)
إيرادات استغلال أخرى		587	728
مصاريف الأعوان		(57 050)	(54 427)
أعباء الاستغلال العامّة	22	(17 741)	(16 281)
مخصصات الإستهلاكات ومدّخرات على الأصول الثابتة		(7 700)	(5 662)
نتيجة الاستغلال		**56 938**	**59 208**
رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى	23	(694)	(120)
الضريبة على الأرباح		(13 057)	(16 106)
نتيجة الأنشطة العاديّة		**43 187**	**42 982**
رصيد ربح / خسارة على عناصر طارئة	24	(1 178)	(1 419)
النتيجة الصافية		**42 009**	**41 563**

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

جدول التدفقات النقدية
للفترة الممتدة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2025

(الوحدة: 1000 دينار تونسي)

أنشطة التشغيل	2025/12/31	2024/12/31
الدخل التشغيلي للبنك (باستثناء دخل المحفظات الاستثمار)	206 813	209 317
مصروفات التشغيل المصرفية المدفوعة	(66 385)	(73 288)
القروض والسلفات/القروض السلفات المقدمة إلى المؤسسات المالية	35 960	472
الودائع/المبالغ المسحوبة من المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى	199 467	(5 088)
القروض والسلفات/السلفات و السلفات المقدمة للعملاء	(124 771)	20 090
الودائع/السحوبات من الزبائن	(90 962)	35 194
الأوراق المالية/الأوراق المالية الاستثمارية	(50 969)	(10 132)
المبالغ المدفوعة للموظفين وحسابات الدفع المتنوعة	(59 304)	(53 641)
التدفقات النقدية الأخرى من أنشطة التشغيل	(7 500)	(7 013)
ضرائب الشركات	(18 982)	(14 025)
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	**23 367**	**101 887**
أنشطة الاستثمار		
الفوائد والأرباح المتلقاة من حافظة الاستثمار	7 010	6 822
التصرف في عمليات الشراء على حافظة الاستثمار	(20 926)	(13 136)
التصرف في الموجودات الثابتة	(5 548)	(17 238)
صافي النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار	**(19 465)**	**(23 552)**
أنشطة التمويل		
زيادة/انخفاض الموارد الخاصة	(1 504)	(1 170)
أرباح الأسهم المدفوعة	(14 547)	(23 000)
صافي النقدية المتأتية من أنشطة التمويل	**(16 051)**	**(24 170)**
التغير الصافي في النقدية والمعادلات النقدية خلال السنة	(12 149)	54 165
النقدية والمعادلات النقدية في بداية السنة	100 971	46 806
النقدية والمعادلات النقدية في نهاية السنة	**88 822**	**100 971**

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية
المختومة في 31 ديسمبر 2025

1. التعريف بالبنك

بنك البركة تونس هي شركة خفية الاسم رأس مالها 120.000.000 دينار تم إنشاؤها في 15 جوان 1983 تحت اسم «بيت التمويل من طرف الدولة التونسية وسماحة «الشيخ صالح عبد الله كامل» مؤسس مجموعة «BEST BANK – التونسي السعودي «دله البركة». وتخضع لأحكام القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

كانت سنة 2009 سنة التحول الأول في تاريخ البنك حيث تم تغيير تسمية البنك ليصبح «بنك البركة تونس» وذلك في إطار توحيد الهوية التجارية لمجموعة البركة.

تم تحويل نشاط بنك البركة تونس من بنك غير مقيم إلى بنك شمولي مقيم بداية من 01 جانفي 2014 وأصبح بذلك يستجيب الى متطلبات كامل شرائح الحرفاء: الأفراد والمهنيين والشركات وذلك في إطار شراكة ثقة دائمة.

خلال أكثر من أربعين عاماً، تمكن بنك البركة من إرساء علاقات مميزة مع حرفائه بفضل إلتزامه بقيم المشاركة والشراكة والتي تتمثل في المشاركة في الأرباح والخسائر بين الأطراف المتعاقدة وتمنع جميع أشكال المزايدة.
تعمل حالياً بشبكة متكون من 44 فرعًا موفى 2025/12/31 .

ويقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تمتثل لمبادئ التمويل الإسلامي.
وقد تم في موفي سنة 2024 الانتقال من المقر الرئيسي لبنك البركة تونس الكائن بـ 88 شارع الهادي شاكر تونس إلى المقر الرئيسي الجديد الكائن بشارع محمد الشيخ الفاضل بن عاشور في المركز العمراني الشمالي.

2. مبادئ الإعداد والإفصاح للقوائم المالية

لقد تمّ إعداد القوائم المالية لـ «بنك البركة تونس» طبقا للأحكام المنصوص عليها في :

- القانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 والمتعلّق بنظام المحاسبة للمؤسّسات وكذلك قرار وزير الماليةّ المؤرخ في 25 مارس 1999 المتعلّق بالمصادقة على المعايير المحاسبيّة القطاعيّة الخاصّة بالمؤسّسات البنكيّة.
- المناشير والمذكرات التنظيمية البنكية الصادرة عن البنك المركزي التونسي.
- الضوابط المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

كما أن إعداد القوائم المالية يتم في جميع الأحوال وفقا الأحكام والمفاهيم المنصوص عليها وذلك حسب التسلسل المشار إليه أعلاه.

3. الفترة المحاسبيّة

تبدأ الفترة المحاسبيّة في غرّة جانفي وتختتم في 31 ديسمبر من نفس السنة.

4. أسس المقاييس والمبادئ المحاسبيّة المعتمدة

تم إعداد القوائم الماليّة لـ «بنك البركة تونس» على أساس القيمة التاريخيّة لكلّ عناصر القوائم الماليّة. وتتلخص أهم المبادئ المحاسبيّة كما يلي :

1.4. تقييد التعهدات والمداخيل المتعلقة بها

1.1.4. تقييد التعهدات

تسجل تعهدات التمويل خارج الموازنة عند التعاقد، ويتم تسجيلها في الموازنة عند صرف الأموال المتعلقة بها.

تم إعداد القوائم الماليّة لـ «بنك البركة تونس» على أساس القيمة التاريخيّة لكلّ عناصر القوائم الماليّة. وتتلخص أهم المبادئ المحاسبيّة كما يلي :

1.4. تقييد التعهدات والمداخيل المتعلقة بها

1.1.4. تقييد التعهدات

تسجل تعهدات التمويل خارج الموازنة عند التعاقد، ويتم تسجيلها في الموازنة عند صرف الأموال المتعلقة بها.

2.1.4. تقييد التعهدات

تمثل المداخيل الإيرادات المتأتية من الاستغلال. لا يمكن تقييد المداخيل إلا عند تحقيقها. تأخذ المداخيل بعين الاعتبار بإحدى الحالات التالية :

- تحقيق المداخيل في وقت إنجاز العملية
- تحقيق المداخيل عند تنفيذ العقود
- تحقيق المداخيل عند القيام بالخدمات

وفي هذا الإطار :

- حتسب الأرباح والإيرادات المماثلة وكذلك العمولات ضمن نتيجة السنة المحاسبيّة المختومة في 31 ديسمبر 2025 على قدر المبالغ المرتبطة بهذه السّنة .
- تحتسب عمولات الدّراسة والتصرّف ووضع التمويلات في النتيجة المحاسبية إثر استخلاصها.
- تحتسب عمولات التعهدات خارج الموازنة (عمولات التعهدات، عمولات الاعتمادات المستنديّة، عمولات الضمان، إلى غير ذلك) في النتيجة المحاسبية عند إستحقاقها.

تسجل ضمن بند أرباح معلقة، الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقّة بالتمويلات المصنفّة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2) والأصول التي يصعب استرجاعها كليّاً في الآجال (صنف 3) والأصول شبه الميؤوس من استخلاصها (صنف 4)، وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ويتم خصمها من الأصول. وتدرج هذه الأرباح ضمن النتيجة المحاسبية عند استخلاصها.

وطبقا لنفس المنشور لا يتم إلغاء الإيرادات التي تم احتسابها خلال السنوات المحاسبية الماضية ولكن يتم تكوين المدخرات الضرورية عليها مع الاخذ بعين الاعتبار لقيمة الضمانات.
كما تسجّل في قائمة النتائج الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقّة بالأصول الجارية (صنف 0) أو بالأصول التي تتطلبّ متابعة خاصّة (صنف 1) بمرور الفترات المحاسبية المعنية.

ولا يتم احتساب الأرباح المجنبة تبعا للضوابط الشرعية المعتمدة ضمن نتائج السنة بل يقع إدراجها، صافية من الضرائب، في حسابات للتسوية في انتظار قرار تصفيتها من قبل مجلس الإدارة ومجلس المساهمين.

تسجيل إيرادات على التمويلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها أو تعديل شروطها باستثناء عمليات الإجارة المالي :

وفقًا لمناشير البنك المركزي التونسي المتعلقة بتأجيل أقساط التمويلات و خاصة منها المنشور رقم 2020-06 بتاريخ 19 مارس 2020، والمنشور رقم 2020 -07 بتاريخ 25 مارس 2020 و المنشور رقم 2020-08 بتاريخ 1 أفريل 2020، قام بنك البركة تونس سنة 2020 بتمديد فترة تمويل المرابحة للآمر بالشراء لفائدة الخواص دون زيادة في العائد الأصلي، انطلاقا من مبادئ المالية الإسلامية (وخصوصا المعيار الشرعي رقم 8 «المرابحة» الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) يمنع زيادة الأرباح والعوائد على عمليات تمويل المرابحة للأمر بالشراء عند تمديد الفترة التعاقدية. ومن الناحية المحاسبية، يعتبر هذا التمديد بمثابة منح العميل تمويل جديد بنسبة صفر بالمائة (قرض حسن).

بالاستناد إلى رأي المجلس الوطني للمحاسبة رقم 2020- A الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020، والمتعلق بالمعالجة المحاسبية لتعديلات التمويلات الناتجة عن جائحة كوفيد-19، يُعتبر تأجيل استحقاقات التمويلات المتأثرة بالجائحة بمثابة تعديل للتدفقات النقدية التعاقدية نتيجة أشكال أخرى من إعادة التفاوض. وقد أوصى الرأي المذكور بمعالجة الإيرادات المتعلقة بهذه التعديلات وفقاً للمنهجية المرجعية الخاصة بتمويلات المرابحة للآمر بالشراء والتمويلات الأخرى.

كما أن هذه المعالجة تتماشى مع مذكرة هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) رقم AAB-1/2020 المتعلقة بالآثار المحاسبية لجائحة كوفيد - 19. وفقاً لهذه المنهجية، يتم توزيع أرباح العملية على الفترة التعاقدية بناءً على معدل العائد الفعلي الجديد. وتُحدَّد الفترة التعاقدية الجديدة بالفترة المُمددة نتيجة التأجيل.

من جهة أخرى، أوصت الإدارة العامة للرقابة المصرفية بالبنك المركزي التونسي، عبر بريد إلكتروني بتاريخ 2021/01/13، جميع البنوك بتبني المنهجية المحاسبية المعتمدة، والتي تنص على احتساب وإثبات خسارة تعدّل الإيرادات التقديرية للسنة المالية ويُوزَّع بالطريقة الخطية على فترة التمديد الجديدة. ومع ذلك، لا يمكن تسجيل خسارة في القيمة الأولية للدين، حيث إن مبادئ المالية الإسلامية لا تسمح باحتساب الدين على أساس قيمته الحالية الصافية ولا بتطبيق مفهوم تكلفة الفرصة البديلة في المحاسبة.

وفي إطار الإجراءات الاستثنائية التي أصدرها البنك المركزي التونسي بخصوص تأجيل استحقاقات التمويلات لصالح الأفراد والمهنيين والمؤسسات لمواجهة آثار انتشار جائحة كورونا، أقرّت هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك حق البنك في «رسم إسترداد مصاريف» لتغطية التكاليف الفعلية الناتجة عن عمليات التأجيل، يقع إستخلاصه عن كل عملية معالجة ديون الحرفاء الراغبون في الإستنفاع بالإجراءات الإستثنائية، بشرط أن يكون هذا الرسم مبلغ مقطوع غير مرتبط بقيمة الدين ومساويا للمصاريف الحقيقية التي تكبدها البنك دون زيادة فيها ، وألا تكون مرتبطة بقيمة الدين، مع ومع المراعات التفريق بين حالة المعسر والموسر.

2.4. المدخرات (المؤونات) المتعلقّة بالتعهدات

1.2.4. المدخرات الخاصة العادية

يتم احتساب المدخرات الخاصة العادية المتعلقّة بالتعهدات حسب مقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 والنصوص المنقحة له والمتعلق بمعايير توزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، الذي يعرف أصناف المخاطر والنسب الدنيا للمدخرات كالآتي :

صنف 0	أصول جارية	%0
صنف 1	أصول تتطلبّ متابعة خاصّة	%0
صنف 2	أصول مشكوك فى استخلاصها فى الآجال	%20
صنف 3	أصول يصعب استرجاعها كلياّ فى الآجال	%50
صنف 4	أصول شبه ميؤوس من استخلاصها	%100

يقع تطبيق نسب المدخرات الخاصة العادية حسب أصناف المخاطر على قيمة التعهدات الصافية الغير مغطاة والتي تتمثل في قيمة التعهد الخام بعد خصم الأرباح المعلقّة وقيمة الضمانات المقبولة حسب مقتضيات المنشور المذكور أعلاه.

2.2.4. مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات

طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21 لسنة 2013 المنقح للمنشور عدد 24 لسنة 1991، المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، يتوجب على البنوك تكوين مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات. وقد تم تحديد طريقة احتسابها بنفس هذا المنشور.

يتم إحتساب المدخرات الخاصة العادية والمدخرات الإضافية أخذا بعين الإعتبار الضمانات المقبولة التالية :

- ضمانات الدولة التونسية والبنوك وشركات التأمين إذا كانت مكتوبة.
- الضمانات في شكل أدوات مالية.
- الرهون المرسمة والتي تخص عقارات مرسمة بإدارة الملكية العقارية والقابل للتسييل في غضون فترة زمنية معقولة.

- وعـود الرهـن العقـاري علـى الأراضـي التـي تـم اقتناءهـا مـن قبـل الوكالـة العقاريـة للسـكنى أو الوكالـة العقاريـة للصناعـة أو الوكالـة العقاريـة السـياحي.
- الودائع المخصصة.

قيمـة الموجـودات الممنوحـة للعمـلاء عـن طريـق تمويـل الإجـارة بعـد الأخـذ بعيـن الاعتبـار الإهـلاك الخطـي السـنوي حسـب طبيعـة الموجـودات علـى النحـو التالـي :

طبيعة الموجودات	مدة الإهلاك
معدات النقل	7 سنوات
العقارات	15 سنة
المعدات والتجهيزات الخاصة	5 سنوات
المعدات الطبية الخاصة	10 سنوات
سفن الصيد البحري	10 سنوات

3.2.4. المدخرات العامة المتعلقّة بالتعهدات

طبقا للفصل 10 مكرر (جديد) من المنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 في سنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومراقبة الالتزامات بصيغته المعدلة والمكملة بالنصوص اللاحقة وخاصة التنقيحين عدد 01 في سنة 2021 المؤرخ في 11 جانفي 2021 وعدد 02 في سنة 2022 المؤرخ في 4 مارس 2022 وعدد 02 في سنة 2023 المؤرخ في 24 فيفري 2023 ومشروع منشور البنك المركزي بتاريخ 09 جانفي 2025 المتعلق بتعديل معايير احتساب المخصصات الجماعية ، يتوجب على البنوك تكوين مدخرات ذات صبغة عامة (تسمى المدخرات الجماعية) على التعهدات العادية (صنف 0) والتعهدات التي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1). وقد تم إحتساب هذه المدخرات تطبيقا للمنهجية المرجعية التي أقرها البنك المركزي.

3.4.تحويل العمليات بالعملة الأجنبيّة

عند ختم السنة المحاسبية يقع اعادة تقييم الحسابات بالعملات الأجنبيّة داخل الموازنة وخارجها وذلك باستعمال سعر الصّرف المعمول به في تاريخ ختم القوائم المالية. يتوافق هذا السعر مع متوسط سعر صرف العملة بين البنوك الذي يتم نشره من قبل البنك المركزي.
اعتمد البنك على متوسط سعر صرف العملة الذي تم عرضه من قبل البنك المركزي التونسي بتاريخ 2025/12/31 .
يتم احتساب فوارق الصرف الناتجة عن تقييم وضعية الصرف ضمن نتيجة السّنة.

4.4. تصنيف وتقييم محفظة سندات التجارية

تسجل سندات الاستثمار المكتتبة من طرف البنك حسب تكلفة الاقتناء وتقيد بالموازنة ضمن الأصول بالنسبة للجزء المحرر وضمن التعهدات خارج الموازنة بالنسبة للجزء الغير محرر.
تقيم السندات المدرجة بالبورصة حسب معدل سعر البورصة. وتقيم سندات صناديق الاستثمار المشتركة بالاعتماد على القيمة السائلة للصندوق. اما السندات الاخرى فيتم تقييمها حسب قيمة الإستخدام.
تسجل المدخرات عند حصول فارق في القيمة بين سعر التكلفة والقيمة العادلة للسندات.
تدرج سندات التداول وسندات التوظيف ضمن محفظة السندات التجارية.

5.4. تصنيف وتقييم محفظة سندات الاستثمار

تسجل حصص أرباح السندات التي يمتلكها البنك ضمن الإيرادات حالما يتم المصادقة على توزيعها من قبل مجلس المساهمين (الجلسة العامة العادية أو الخاصة حسب الحالة). وتسجل ضمن نتيجة السنة أرباح سندات التوظيف بقدر المبالغ المستحقة والمرتبطة بهذه السنة.

6.4.الأصول الثابتة والاستهلاكات

تسجل الأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها ويقع استهلاكها حسب الطريقة الخطيّة. وتكون نسب الاستهلاك كالآتي :

معدّات النقل	%20
أثاث ومعدّات المكاتب	%10
معدّات معلوماتيّة	%15
النظام المعلوماتى	%6,66
برمجيّات معلوماتيّة أخرى	%33
عمليّات تهيئة، تركيب وتجهيز الصراف الالى	%10
بناءات	%5
المقر الاجتماعى الجديد	%2

يتم إهلاك الأصول الثابتة ذات القيمة المنخفضة (التي لا تتجاوز 500 دينار) بالكامل بنسبة 100%.

لا يتم احتساب استهلاكات على الأصول الثابتة الغير مدرجة بدورة الاستغلال والموجهة للبيع.

يتم تقييمها بالاعتماد على القيمة الدنيا بين كلفة الاقتناء من جهة غير المدرجة والقيمة العادلة من جهة أخرى.

يتم اعتماد منهجية الإهلاك حسب المكونات.

7.4. قواعد تقييد الأعباء

يجب تحديد وتقييد جميع الأعباء التي ساهمت في تحقيق المداخيل المتعلقة بالسنة المالية وربطها بنفس السنة.

8.4. صندوق ضمان الودائع البنكية

إنخرط البنك في صندوق ضمان الودائع البنكية حسب مقتضيات القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 11 جويلية 2016 والأمر الحكومي عدد 268 لسنة 2017 المؤرخ في 01 فيفري 2017.
بالإضافة إلى ذلك حدد الفصل 17 من هذا الأمر نسبة مساهمة البنوك بـ 0,3 % (بإعتبار القيمة المضافة) من قائم الودائع للسنة المحاسبية المنقضية.
تطبيقا لمبدأ إقتسام الأرباح والخسائر، تتحمل الودائع الإستثمارية المساهمة المتعلقة بها بخصم من المرابيح الراجعة لها. ويتحمل البنك ما تبقى من الأعباء السنوية من هذه المساهمة.

9.4. مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة

تصنف المزايا الممنوحة لموظفي البنك (بما في ذلك الإدارة التنفيذية) إلى فئتين :

- المزايا قصيرة الأجل مثل المرتبات والإجازات السنوية والمكافئات وكذلك إشتراكات الضمان الاجتماعي والتأمين على المرض والتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية.
- المزايا بعد إنتهاء الخدمة والتي تتكون المساهمات من الادخار المكون بعنوان التقاعد التكميلي ومنحة التقاعد المنصوص عليها في الفصل 54 من الإتفاقية المشتركة القطاعية للبنوك لأعوان البنوك والمؤسسات المالية. على إثر اتفاق أبرم بين الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية والاتحاد العام التونسي للشغل في 26 جويلية 2021، تم الترفيع في منحة التقاعد إلى مبلغ يعادل اثني عشر شهر يتم احتسابها على أساس راتب الشهر الأخير المدفوع.

10.4. الضريبة على الأرباح

يتم احتساب وتقييد الضرائب على الأرباح تطبيقا للأحكام الجبائية الجاري بها العمل.
إلى جانب الضريبة على الشركات، تشمل أعباء الضرائب :

- المساهمة الاجتماعية التضامنية
- المساهمة الظرفية لتمويل ميزانية الدولة

11.4. الزكاة

إن البنك غير مكلف بدفع الزكاة طالما لم يتم تفويضه للقيام بذلك لا بموجب القانون ولا بموجب النظام الأساسي ولا من قبل الجمعية العمومية للمساهمين ولا من قبل الحرفاء.

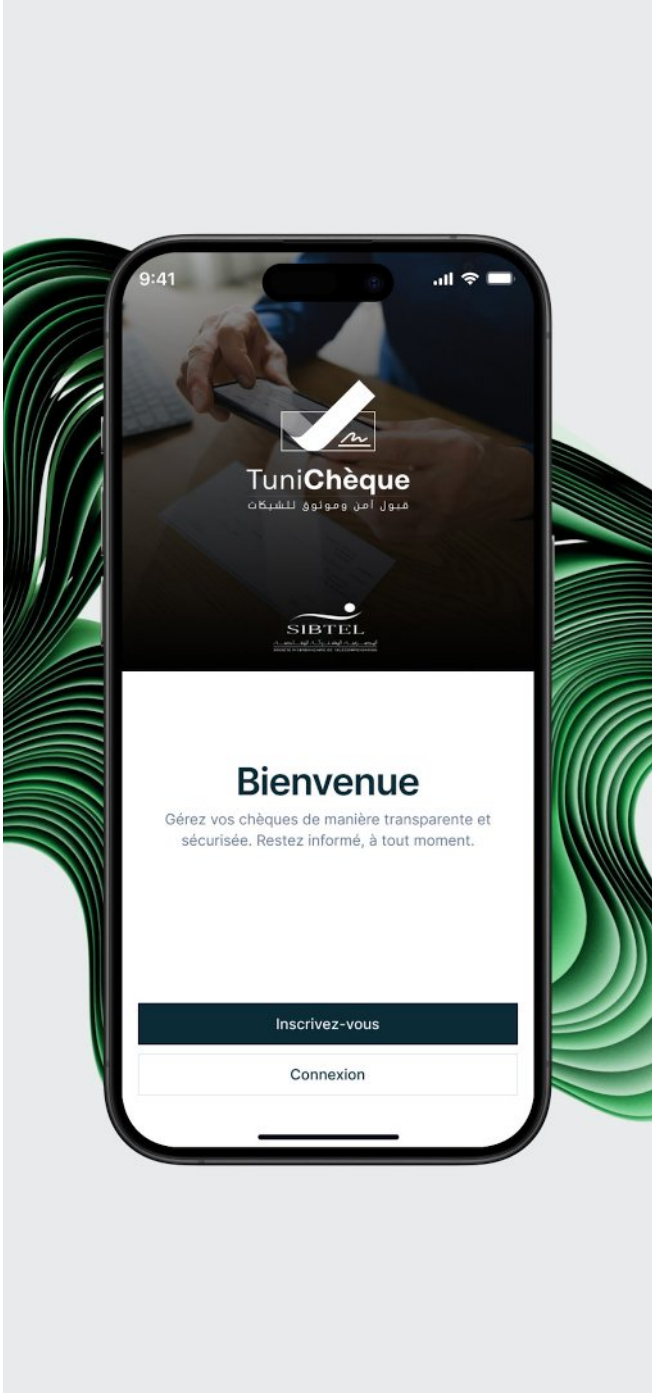
5. هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية

تم تعيين أعضاء هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية من قبل الجمعية العمومية للمساهمين تطبيقا لمقتضيات القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

تهتم هذه الهيئة بـ :

- إصدار آراء حول مطابقة المنتجات والعقود والإجراءات التشغيلية لنشاط البنك للمعايير والمبادئ الإسلامية.
- مراقبة مطابقة العمليات البنكية الإسلامية للمعايير المحددة في هذا المجال.
- النظر في كل استفسارات البنك المتعلقة بعمليات الصيرفة الإسلامية.

6. إيضاح حول تطبيق بعض القوانين الجديدة



قانون الشيكات عدد 41-2024 المؤرخ في 2 أوت 2024

في إطار الامتثال لأحكام القانون عدد 2024 - 41 المؤرخ في 2 أوت 2024 والمتعلق بالشيكات، حرص البنك على تحديث إجراءاته ومنظومته البنكية بما يضمن أفضل استجابة لمتطلبات هذا القانون، **وخاصة منها :**

1. الانخراط في المنظومة الجديدة للشيكات: وفقاً للصيغة الجديدة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية وتحديث آليات التعامل بالشيكات، بما يتماشى مع الإصلاحات القانونية والتنظيمية المعتمدة.

2. تطبيق المقتضيات الجديدة المتعلقة بتخفيض نسبة الفائدة:

حيث قام البنك، وفق نهجه المسؤول، بإعداد كل الإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام الفصل 412 ثالثاً، مع ضمان الامتثال للتشريع الجاري به العمل وللمعايير المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

وقد تم احتساب وتسجيل الأثر المالي بدقة في القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

ويؤكد البنك أنه سيواصل تطبيق هذه الإجراءات على كافة مطالب الحرفاء المستوفين للشروط القانونية، مع الالتزام التام بالإطار التشريعي وضمان الشفافية في المعالجة المالية والمحاسبية.

قانون تنظيم عقود الشغل ومنع المناولة عدد 9 لسنة 2025

تبعا لهذا القانون قام بنك البركة تونس باتخاذ الإجراءات اللازمة للالتزام بمقتضياته حيث تم ترسيم كل عمال المناولة الخاضعين لأحكامه.

التشريع الخاص بأسعار التحويل

عملا بمقتضيات الفصل عدد 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات والفصل 29 من قانون المالية 2019 المنقح بالفصل 15 لقانون المالية 2021، ونظرا لتجاوز رقم المعاملات الإجمالي السنوي 2024 لبنك البركة تونس 200 مليون دينار تونسي (خال من الأداءات)، فقد أصبح خاضعا للتشريع الخاص بأسعار التحويل.

7. الإيضاحات

(إن الأرقام المقدمة في الإيضاحات معروضة بالألف دينار تونسي)

إيضاح 1 – الخزينة، وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريديّة والخزينة العامّة للبلاد التونسية

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2025 مجموعا قدره **48 851 ألف دينار تونسي** وهو مفصل كالآتي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
خزينة	10 723	12 080
خزينة الصراف الآلي	3 113	2 906
أموال لدى البنك المركزي	33 627	35 297
أموال لدى شركة إ.ب.س	1 388	3 185
المجموع	**48 851**	**53 467**

إيضاح 2 – مستحقات على المؤسّسات البنكيّة والمالية

بلغ مجموع هذا البند في 31 ديسمبر 2025 رصيدا قدره **333 572 ألف دينار تونسي** وهو مفصل كالآتي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
مستحقات على المؤسّسات البنكيّة	74 753	91 272
مستحقات على المؤسّسات الماليّة	258 819	293 995
المجموع	**333 572**	**385 267**

يفصّل رصيد بند المستحقات على المؤسّسات البنكيّة على النحو التالي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
بنوك مقيمة	**19 620**	**47 424**
مرابحة للآمر بالشراء	18 670	46 571
مستحقات مرتبطة لدى البنوك المقيمة	424	495
مستحقات أخرى على البنوك المحلية	526	358
بنوك غير مقيمة	**55 133**	**43 848**
المجموع الإجمالي	**74 753**	**91 272**

يفصّل رصيد بند المستحقات على المؤسّسات الماليّة على النحو التالي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
مستحقات عادية (شهادات إيجار)	256 058	289 122
مستحقات مرتبطة (شهادات إيجار)	2 760	4 873
المجموع	**258 819**	**293 995**

إيضاح 3 - مستحقات على الحرفاء

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
مرابحة للآمر بالشراء والوكالة بالإستثمار	706 315	704 923
مستحقات مرتبطة بها	4 577	5 744
مرابحة فى السلع	506 546	470 186
مستحقات مرتبطة بها	1 907	2 957
تمويل إجارة	365 624	282 152
مستحقات مرتبطة بها	2 592	2 155
ديون إعادة الجدولة	12 794	8 910
متعثرات / ديون إعادة الجدولة	69 807	76 889
ديون غير مستخلصة ومصاريف قضائيّة	70 119	53 205
مستحقات أخرى	17 912	13 562
مجموع مستحقات محفظة التمويل	**1 758 194**	**1 620 683**
ارباح معلقة ومدخرات	(71 993)	(65 632)
المجموع الصّافى	**1 686 201**	**1 555 051**

ويمكن تحليل المستحقات على الحرفاء كما يلـي :

بيانات	مستحقات عادية	مستحقات مصنفة 1	مستحقات مصنفة 2	مستحقات مصنفة 3	مستحقات مصنفة 4	المجموع
المبلغ الخام للمستحقات على الحرفاء (تعهدات الموازنة)	1 472 963	175 758	15 460	6 596	87 417	**1 758 194**
التعهدات خارج الموازنة	96 603	860	-	-	196	**97 659**
مجموع التعهدات على الحرفاء الخام	**1 569 566**	**176 618**	**15 460**	**6 596**	**87 613**	**1 855 853**
نسبة التعهدات المصنفة				**5.9%**		
الأموال المستثمرة للحرفاء (*)	389 902	2 555	-	-	29 719	**422 176**
أرباح معلقة ومدخرات	20 446		7 831	322	43 394	**71 993**
نسبة تغطية التعهدات المصنفة بالمؤونات والودائع المخصصة لهذا الصنف	**%74**					

(*) يتضمن هذا البند الأموال المستثمرة من قبل الحرفاء على التمويلات، يتم إدراجها في بند «ودائع وأموال الحرفاء» ضمن الخصوم ويتم اعتمادها في إطار عقود وكالة بالاستثمار أو مضاربة. يكون استرداد الأموال المستثمرة والأرباح مرتبطا بتحصيل التمويلات وبالتالي يتم تحمل مخاطر الخسارة المحتملة للمشروعات التي تخصص لها (أصلا وربحا) من قبل المودعين.

إيضاح 4 - محفظة السندات التجاريّة

بلغ رصيد محفظة السندات التجارية في 31 ديسمبر 2025 ما يساوي **763 284 ألف دينار تونسي** مفصل كما يلي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
سندات التوظيف	282 668	230 170
مستحقات مرتبطة بها	2 095	3 624
المجموع الصافى	**284 763**	**233 794**

يحلّ رصيد سندات التوظيف كما يلي :

بيانات	القيمة الخام		مخصصات		القيمة الصافية	
	ديسمبر 2025	ديسمبر 2024	ديسمبر 2025	ديسمبر 2024	ديسمبر 2025	2024 ديسمبر
بنك البركة بحرين	282 668	230 170	-	-	282 668	230 170
مستحقات مرتبطة	2 095	3 624	-	-	2 095	3 624
المجموع	**284 763**	**233 794**	**-**	**-**	**284 763**	**233 794**

إيضاح 5 – محفظة الاستثمار

ارتفع رصيد محفظة الاستثمار في 31 ديسمبر 2025 إلى مبلغ **131 513 ألف دينار تونسي** مفصل كما يلي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
سندات الاستثمار	140 378	119 807
مدخرات	(8 864)	(7 890)
المجموع الصافي	**131 513**	**111 917**

يحلّ رصيد محفظة الاستثمار كما يلي :

بيانات	القيمة الخام ديسمبر 2025	القيمة الخام ديسمبر 2024	مدخرات ديسمبر 2025	مدخرات ديسمبر 2024	القيمة الصافية ديسمبر 2025	القيمة الصافية ديسمبر 2024
الصندوق التونسي للتنمية 2 (II TDF)	7 983	9 095	(5970)	(4 995)	2 013	4 100
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي باست ليز	8 310	8 310	-	-	8 310	8 310
شركة بروموكيمكا (PROMOCHIMICA)	2 249	2 249	(2 249)	(2249)	-	-
شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار	2 104	2 104	-	-	2 104	2 104
الشركة التونسية للتأمين التكافلي "الأمانة تكافل"	6 830	6 830	-	-	6 830	6 830
شركة ميدي لوازير (MEDI LOISIR)	1 679	1 679	-	-	1 679	1 679
فضاء الأنشطة الاقتصادية ببنزرت	675	675	-	-	675	675
معرض تونس الدولي	199	199	-	-	199	199
المصرفية المشتركة للمقاصّة (SIBTEL)	90	90	-	-	90	90
بنك الأعمال المغاربي	313	313	(313)	(313)	0	0
شركة النقديات تونس	64	64	-	-	64	64
باكوفيل	140	140	(140)	(140)	-	-
الشركة التونسيةّ السنغالية للتجارة العالميةّ	56	56	(56)	(56)	-	-
بوليفار	39	39	(39)	(39)	-	0,00
الصندوق التونسي للتنمية 3 (TDF III)	9 802	9 802	-	-	9 802	9 802
البركة سيكار	8 699	8 699	-	-	8 699	8 699
شركة الأنشطة السياحية الثقافية (SLAL)	0,10	0,10	-	-	0,10	0,10
تونس افريقيا للتصدير	100	100	(100)	(100)	-	-
خدمات التأجير الدولية	0,16	0,16	-	-	0,16	0,16
الشركة الإسلامية لتمويل التجارة	1544	862	-	-	1544	862
مجموع المساهمات المباشرة	**50 878**	**51 307**	**(8 864)**	**(7 890)**	**42 013**	**43 417**
الصناديق الاستثمارية	**89 500**	**68 500**	**-**	**-**	**89 500**	**68 500**
المجموع	**140 378**	**119 807**	**(8 864)**	**(7 890)**	**131 513**	**111 917**

إيضاح 6 – أصول ثابتة

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2025 مجموعا قدره **142 272 ألف دينار تونسي** ويفصل كالآتي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
القيمة الخام للأصول غير المادية	24 793	20 934
الإستهلاكات	(18 314)	(16 536)
القيمة الصافية للأصول غير المادية	**6 479**	**4 398**
القيمة الخام للأصول الثابتة المادية	198 075	196 430
الإستهلاكات	(62 033)	(56 155)
انخفاض قيمة	(249)	(249)
القيمة الصافية للأصول الثابتة المادية	**135 793**	**140 026**
القيمة الصافية فى نهاية السنة	**142 272**	**144 424**

يحلّل رصيد الأصول الثابتة الماديّة الصافية كما يلي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
أرض	34 106	23 486
بناءات	78 470	16 466
أصول ثابتة خارج الاستغلال	12	12
عمليات تهيئة، تركيب وتجهيز	10 954	5 372
معدّات نقل	372	48
معدّات إعلاميّة	8 229	5 911
معدات وتجهيزات المكاتب	2 292	2 047
معدّات نقدية	1 221	1 113
أصول ثابتة فى طور الإنجاز	137	85 572
المجموع الصافى	**135 793**	**140 026**

إيضاح 7 – أصول أخرى

بلغ بند الأصول الأخرى في 31 ديسمبر 2025 رصيدا قدره **30 186 ألف دينار تونسي** ويفصّل كالآتي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
حسابات الارتقاب والتسوية	1 250	1 159
أعباء مسجّلة مسبقا	1 366	1 515
حسابات جبائيه واجتماعية	12 557	10 805
فائض الأداء على القيمة المضافة القابل للاسترجاع	4 794	9 245
قروض حسنة للموظفين	8 447	8 055
أصول أخرى	1 772	4 320
المجموع الصافى	**30 186**	**35 100**

إيضاح 8 – ودائع وأموال المؤسسات البنكيّة والماليّة

بلغ رصيد بند ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية في 31 ديسمبر 2025 مبلغا قدره **437 863 ألف دينار تونسي** ويفصل كما :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
ودائع وأموال المؤسسات البنكية	416 602	192 026
ودائع وأموال المؤسسات المالية	21 261	29 603
المجموع الصافى	**437 863**	**221 629**

إيضاح 9 – ودائع وأموال الحرفاء

بلغت ودائع وأموال الحرفاء في 31 ديسمبر 2025 مجموعا قدره **1 837 472 ألف دينار تونسي** تفصل كالآتي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
حسابات إيداع (1)	1 076 600	1052 719
مبالغ أخرى راجعة للحرفاء (2)	760 872	887 917
المجموع	**1837 472**	**1940 636**

يحلّ رصيد مبالغ أخرى راجعة للحرفاء كما يلي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
حسابات تحت الطلب	623 221	618 371
حسابات إدخار	453 379	434 348
المجموع	**1 076 600**	**1 052 719**

يحلّ رصيد مبالغ أخرى راجعة للحرفاء كما يلي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
استثمارات للحرفاء غير مخصّصة (أ)	211294	213855
مطلوبات مرتبطة بها	5 218	9 118
استثمارات للحرفاء في إطار وكالة بالاستثمار أو مضاربة (ب)	469 003	595 477
مطلوبات مرتبطة بها	7 864	16 166
حسابات غير قابلة للتصرّف	5 438	1038
مبالغ أخرى مطلوبة (ج)	62 055	52 263
المجموع	**760 872**	**887 917**

(أ) تستعمل الأموال المرصودة في الحسابات الاستثمارية غير المخصّصة لتمويل المشاريع المقدمة للحرفاء. وتوزع الأرباح الناتجة عن هذه التمويلات بين البنك والحريف حسب الشروط التعاقدية بعد اقتطاع الأرباح المعلقة والمدخرات مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار الودائع.

(ب) تستعمل استثمارات الحرفاء لتمويل المشاريع ويجب أن تكون عملية الاستثمار مدونة في عقود مع الحرفاء بصيغة وكالة بالاستثمار أو بصيغة مضاربة. ويكون استرداد الأموال المستثمرة والأرباح مرتبطا بتحصيل التمويلات.

(ت) مثل هذا الرّصيد المبالغ المعلقة في انتظار تصفية العمليّات الجارية بتاريخ 31 ديسمبر 2025 وتفصل كالاتي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
مبالغ مضمنة لخطابات الاعتمادات	10 002	2 794
مبالغ مضمنة لخطابات الضمان والكفالة	10 514	9 434
مبالغ مضمنة لشيكات مستحقة الدفع وشيكات مضمونة من البنك	8 260	7 265
السندات التجارية المقدمة ضمانا	3 540	2 363
مبالغ كمبيالات مضمنة لتمويلات	8 496	8 809
تحويلات مالية قيد التسوية	14 598	14 413
مبالغ أخرى مطلوبة	6 645	7 185
المجموع	**62 055**	**52 263**

إيضاح 10 – موارد خاصة

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2025 مجموعا قدره **3 329 ألف دينار تونسي**. وتتمثل هذه الموارد في الأموال المستلمة من البنك المركزي التونسي لتمويل المسكن الأول.

إيضاح 11 – خصوم أخرى

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2025 مجموعا قدره **115 60 ألف دينار تونسي** ويفصل كما يلي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
حسابات الارتقاب والتسوية	11 253	8 096
أعباء للدفع	7 611	6 673
مدخرات على الأعباء والمخاطر	1 325	3 303
أرباح مجنبة (*)	104	286
أعباء مستحقة الدفع للمزودين	9 116	6 942
حسابات جبائية واجتماعية	18 241	21 252
أعباء للدفع لفائدة الموظفين	5 938	7 803
خصوم أخرى	6 527	6 324
المجموع	**60 115**	**60 679**

(*) يضمّ هذا البند الفوائض المتأتية من الإيداعات لدى البنوك الأخرى وغرامات المماطلة المستخلصة والأموال المجنبة تبعا للضوابط الشرعية المعتمدة من قبل هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك، ولا يتمّ إدراجها ضمن نتائج السنة.

إيضاح 12 – الأموال الذاتيّة

تتمثّل الوضعيّة الصّافية كما يلي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
رأس المال	**120 000**	**120 000**
احتياطي	**152 051**	**131 051**
احتياطي على مخاطر بنكية عامة	15 000	15 000
احتياطي قانوني	12 000	12 000
احتياطي الصندوق الاجتماعي	5 000	5 000
احتياطي إعادة الاستثمار	120 051	99 051
نتائج مؤجلة	**418**	**1**
إعتمادات لإنشاء خطوط تمويل صغرى على الشرف	**4 094**	**-**
أرباح الفترة	**42 009**	**41 563**
الوضعيّة الصافيّة	**318 573**	**292 615**



يعرض جدول تغييرات الأموال الذاتية كالآتي :

رأس المال	رأس المال	الإحتياطي القانوني	إحتياطي على مخاطر بنكية عامة	إحتياطي الصندوق الإجتماعي	إحتياطي إعادة إستثمار	نتائج مؤجلة	إعتمادات لإنشاء خطوط تمويل صغرى على الشرف	نتيجة السنة	المجموع
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	120 000	12 000	15 000	5 000	99 051	1	-	41 563	292 615
توزيع نتيجة سنة 2025	-	-	-	-	-	-	-	41 563	-
أرباح موزعة	-	-	-	-	-	-	-	(14 547)	(14 547)
إعانات إجتماعية	-	-	-	-	-	-	-	(1 400)	(1 400)
إحتياطيات أخرى	-	-	-	-	21 000	-	-	(21 000)	-
نتائج مؤجلة	-	-	-	-	-	418	-	(418)	-
صناديق اجتماعية لفائدة للدولة	-	-	-	-	-	-	4 094	(4 198)	(104)
المجموع	120 000	12 000	15 000	5 000	120 051	418	4 094	-	276 563
نتيجة ديسمبر 2025							0	42 009	42 009
الرصيد في 31/12/2025	120 000	12 000	15 000	5 000	120 051	418	4 094	42 009	318 573

إيضاح 13 – التعهدّات المقدّمة

تفضل تعهدّات التمويل المقدمّة للحرفاء حسب طبيعة المنتج كما يلي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
تعهدّات قصيرة الاجل	30 419	19 137
تعهدّات طويلة الاجل	24 184	15 055
المجموع	**54 603**	**34 192**

إيضاح 14 – الضمانات المقبولة

تفضل الضمانات المقبولة كما يلي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
ضمانات مقبولة من الحرفاء	1 473 441	1 398 482
ضمانات سيادية	256 701	239 783
ضمانات وكفالات البنوك والمؤسسات المالية	4 182	4 517
المجموع	**1 734 324**	**1 642 782**

يتم تقييد جميع الضمانات المقبولة بما في ذلك تلك التي لا يتم طرحها لاحتساب المخصصات مثل رهن الأصول التجارية.

إيضاح 15 – أرباح ومداخيل مماثلة

ارتفعت الأرباح لتبلغ في 31 ديسمبر 2025 مجموعا قدره **163 724 ألف دينار تونسي** وتفصل كما يلي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
أرباح شهادات الإيجار	30 145	30 659
أرباح مرابحة في السلع	24 501	35 142
أرباح الوكالة بالإستثمار والمرابحة للآمر بالشراء	71 727	65 603
أرباح الإيجار	37 351	30 271
المجموع	**163 724**	**161 675**

إيضاح 16 – عمولات محصلة

سجلت العمولات المحصلة في 31 ديسمبر 2025 مجموعا قدره **23 626 ألف دينار تونسي** وتفصل كما يلي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
عمولات الدراسة والتصرف و التعهدات	3 646	3 945
عمولات على الصكوك	824	2 356
عمولات التحويلات وعمولات على الباقات	5 515	5 923
عمولات على العمليات النقدية	455	493
عمولات على عمليات النقد الالكتروني	4 245	4 561
عمولات على مسك الحساب	4 182	4 395
عمولات على عمليات التجارة الخارجية	1 422	1 438
عمولات التصرف صناديق الإستثمارية و عمولات الوساطة في التأمين	319	463
عمولات الرقمنة	882	818
عمولات الإيجار	1 014	934
عمولات أخرى	1 122	636
المجموع	**23 626**	**25 961**

إيضاح 17 – أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

سجلت أرباح محفظة السندات التجاريّة والعمليات المالية في 31 ديسمبر 2025 ما يساوي **15 147 ألف دينار تونسي** وتفصل كما يلي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
المرابيح الصافية للصّرف	**4 697**	**4 647**
أرباح محفظة السندات التجارية	**10 451**	**13 704**
أرباح الودائع الاستثمارية	10 451	12 592
أرباح أخرى	-	1 112
المجموع	**15 147**	**18 351**

إيضاح 18 – مداخيل محفظة الاستثمار

بلغت أرباح محفظة الاستثماري في 31 ديسمبر 2025 مجموعا قدره **7 010 ألف دينار تونسي** وتفصل كما يلي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	1 062	991
شركة البحيرة للاستثمار	682	1 818
شركة ميدي لوازير	131	211
البركة سيكار(إيرادات صناديق الإستثمار)	4 523	3 654
الشركة التونسية للتأمين التكافلي "الأمانة تكافل"	337	0
الشركة التونسية للنقديات	160	0
مداخيل أخرى لمحفظة الإستثمار	115	148
المجموع	**7 010**	**6 822**

إيضاح 19 – أرباح المودعين وأعباء مماثلة

سجلت أرباح المودعين والأعباء المماثلة في 31 ديسمبر 2025 ما يساوي **50 664 مليون دينار تونسي** مفصلة كالتالي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
أرباح الودائع غير المخصّصة وحسابات الادخار (*)	12 129	15 527
أرباح الحسابات الاستثمارية للحرفاء	38 535	53 570
المجموع	**50 664**	**69 097**

(*) تتمتع الحسابات الاستثمارية غير المخصصة وحسابات التوفير بنصيبها من الأرباح المتأتية من التمويلات والاستثمارات التي قام بها البنك بعد اقتطاع الأرباح المعلقّة والمدخرات المكونة بعنوان الديون والاستثمارات المتعثرة والأعباء والأداءات.
تتم عملية توزيع الأرباح طبقا للمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ولائحة توزيع الأرباح المعتمدة من قبل «بنك البركة تونس».

إيضاح 20 – مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات والعناصر خارج الموازنة

تحلّل المخصّصات الصافية المتعلقّة بديون الحرفاء كما يلي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
خسائر على تعهدات الحرفاء	-	(4 013)
مخصّصات المدخرات على تعهدات الحرفاء	(14 580)	(2 543)
مخصّصات/استردادات على المخاطر والأعباء	538	285
مخصّصات المدخرات ذات صبغة عامة	(4 279)	(200)
استرداد مؤونات على تمويلات الحرفاء	2 594	4 424
المجموع	**(15 727)**	**(2 047)**

إيضاح 21 – مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار

تحلّل مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار كما يلي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
مخصّصات واستردادات على المدخرات	(2 086)	(2 131)
استرداد مؤونات /محفظة الاستثمار	757	-
المجموع	**(1 330)**	**(2 131)**

إيضاح 22 – أعباء الاستغلال العامّة

تحلّل أعباء الاستغلال العامّة كما يلي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
نفقات بريديةّ ونفقات الاتصالات اللاسلكية	1 784	1 752
نفقات الصيانة والإصلاحات	3 759	3 454
اشهار وعلاقات عامة	615	584
أتعاب المستشارين والمراقبين الخارجيين	921	1 025
أعباء اللجان ومجلس الإدارة	388	318
مكافئات الحضور	522	484
أعباء المكتبية والإدارة	501	536
خدمات خارجيةّ	585	699
مصاريف الماء والكهرباء	788	765
مصاريف ومهمات بالخارج	122	95
بوليصة التأمين والسلامة	611	436
ضرائب وأداءات	503	545
كراء الموزعات الآلية	533	35
أعباء صندوق ضمان الودائع البنكية	4 846	4 466
مصاريف السلامة	259	244
أعباء أخرى	1 004	843
المجموع	**17 741**	**16 281**

إيضاح 23 – رصيد ربح / خسارة على عناصر عاديّة أخرى

يحلّل رصيد ربح / خسارة على عناصر عاديّة أخرى كالآتي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
أرباح عاديةّ أخرى	-	680
خسائر عاديةّ أخرى	(694)	(800)
المجموع	**(694)**	**(120)**

إيضاح 24 – رصيد ربح / خسارة على عناصر طارئة

تـم بمقتضـى قانـون الماليـة لسـنة 2023 مراجعـة مقـدار المسـاهمة الاجتماعيـة التضامنيـة بالنسـبة الـى المؤسسـات الخاضعـة للضريبـة علـى الشـركات والمسـتوجب دفعهـا خـلال الفتـرة 2023 الـى 2025 مـن 1% الـى 4%.

تـم بمقتضـى الفصـل 64 مـن قانـون الماليـة لسـنة 2024 احـداث معلـوم ظرفـي لفائـدة ميزانيـة الدولـة بنسـبة 4% مـن الأربـاح المعتمدة لاحتسـاب الضريبـة علـى الشـركات التي يحـل أجـل التصريح بهـا خـلال سـنتي 2024 و 2025 تخـص هـذه المسـاهمة البنـوك والمؤسسـات الماليـة المنصـوص عليهـا بالقانـون عـدد 48 لسـنة 2016 المـؤرخ فـي 11 جويليـة 2016.

تم بمقتضى الفصل 87 من قانون المالية لسنة 2026 تمديد تطبيق الأحكام الاستثنائية للمساهمة الاجتماعية التضامنية لاحتساب الضريبة على الشركات والمقدرة بـ4% والتي يحلّ أجل التصريح بها خلال السنوات من 2023 إلى 2026.

إيضاح 25 – السيوّلة وما يعادل السيوّلة في نهاية السنة المحاسبية

تحلّل السيوّلة في نهاية السنة المحاسبية كالاتي :

بيانات	2025/12/31	2024/12/31
الخزينة وأموال لدى البنك المركزى ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامّة	48 851	53 467
ودائع لدى المؤسسّات البنكيّة	85 152	74 449
أموال البنك المركزى ومركز الصكوك البريديّة	(30 515)	(113)
ودائع وأموال المؤسسّات البنكيّة والمالية (أقل من ثلاثة أشهر)	(14 667)	(26 832)
المجموع	**88 822**	**100 971**

إيضاح 26 – توزيع الأصول والخصوم حسب تواريخ الاستحقاق

يعرض الجدول التالي توزيع أصول البنك وخصومه وأمواله الذاتية حسب المدة المتبقية والمتوقعة بتاريخ 31 ديسمبر، بالإعتماد على البيانات التاريخية. يتم التوزيع أخذا بعين الإعتبار لتواريخ الاستحقاق الفعلية وليس المحاسبية.

بيانات	أقل من 6 أشهر	6 أشهر - سنة	سنة – 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
الأصول					
الخزينة وأموال لدى البنك المركزى ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	48 851	-	-	-	**48 851**
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	163 828	12 673	90 964	66 108	**333 572**
مستحقات على الحرفاء	752 572	87 199	356 409	490 021	**1 686 201**
محفظة السندات التجارية	284 763	-	-	-	**284 763**
محفظة الاستثمار	-	-	2 000	129 513	**131 513**
أصول ثابتة	-	-	-	142 272	**142 272**
أصول أخرى	19 253	1 852	4 429	4 651	**30 186**
مجموع الأصول	**1 269 267**	**101 724**	**453 802**	**832 566**	**2 657 359**
الخصوم					
البنك المركزى ومركز الصكوك البريدية	8	-	-	-	**8**
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	437 863	0	-	-	**437 863**
ودائع وأموال الحرفاء	663 392	323 032	267 916	583 132	**1 837 472**
موارد خاصّة	-	-	-	3 329	**3 329**
خصوم أخرى	37 412	17 803	4 899	-	**60 115**
مجموع الخصوم	**1 138 675**	**340 836**	**272 815**	**586 461**	**2 338 787**
الأموال الذاتية					
رأس المال	-	-	-	120 000	**120 000**
إحتياطيات	-	-	-	156 145	**156 145**
النتائج المؤجلة	418	-	-	-	**418**
نتيجة السنة المحاسبية	42 009	-	-	-	**42 009**
مجموع الأموال الذاتية	**42 427**	**-**	**-**	**276 145**	**318 572**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	**1 181 102**	**340 836**	**272 815**	**862 606**	**2 657 359**

إيضاح 27 - العمليات مع الأطراف ذات العلاقة

◄ أرصدة العمليات والحسابات مع مؤسسات تابعة لمجموعة البركة

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		المطلوبات للأطراف ذات العلاقة			الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة		المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع أخرى	ودائع استثمارية	ودائع غير مخصصة	عمولات	أرباح تمويلات	أعباء الودائع
بنك البركة تركيا	2 282	4 115	-	-	-	2	-	-
بنك البركة مصر	-	67	-	-	-	-	-	-
بنك البركة الإسلامي البحرين	284 881	-	-	3 709	-	-	10 444	-
بنك البركة لبنان	29 427	-	6	-	-	-	-	-
مجموعة البركة المصرفية	229	-	-	-	-	-	-	-
بنك البركة الجزائر	-	573	-	-	-	1	-	-
بنك البركة سوريا	-	-	5 926	18 797	-	-	-	609
بنك البركة سودان	-	-	133	-	-	-	-	-
المجموع	**316 819**	**4 755**	**6 065**	**22 505**	**-**	**3**	**10 444**	**609**

◄ أرصدة العمليات والحسابات مع مؤسسات تابعة لمجموعة دله البركة السعودية

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		مطلوبات للأطراف ذات العلاقة			الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة				المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع اخرى	ودائع استثمارية	ودائع غير مخصصة	عمولات	أرباح تمويلات واستثمارات	أرباح الاسهم		أعباء الودائع
باست ليز	99 377	-	80	-	4 509	7	9 987	1 062	57	
شركة أليف	-	-	98	2 473	-	2	-	-	-	
دله البركة	-	-	14	-	-	0,1	-	-	-	
شركة دله البركة القابضة	3	-	10	-	3	0,2	-	-	-	
شركة الإجار الجزائرية السعودية	-	-	-	2 473	-	2	-	-	-	
شركة البركة العقارية	-	-	72	-	1	2	-	-	-	
شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار	2 105	-	498	20 306	11 843	11	-	682	2 201	
*الامانة تكافل	8 487	675	12 049	34 138	-	19	105	337	3 033	
معرض تونس الدولي	199	-	6	-	4 559	3	-	63	397	
شركة إتقان كابيتال	-	-	253	-	-	0,2	-	-	-	
المجموع	**110 172**	**675**	**13 079**	**59 389**	**20 914**	**47**	**10 092**	**2 144**	**5 688**	

* أبرم بنك البركة تونس خلال سنة 2015، مع شركة « الأمانة تكافل» إتفاقية لتأمين البنك ضد مخاطر مختلفة، وقدر مجموع اعباء أقساط التأمين خلال سنة 2025، بـ **6 647 ألف دينار تونسي**.

◄ أرصدة العمليات والحسابات لشركة البركة سيكار والصناديق الاستثمارية

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة	مطلوبات للأطراف ذات العلاقة			الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة			المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة	
	التزامات داخل الميزانية	ودائع اخرى	ودائع استثمارية	ودائع غير مخصصة	عمولات	أرباح أخرى	أرباح الصناديق الإستثمارية	عمولات التصرف	أعباء الودائع
البركة سيكار	98 200	68	8 215	0	2	121	4 523	79	1 048
المجموع	**98 200**	**68**	**8 215**	**0**	**2**	**121**	**4 523**	**79**	**1 048**

أرصدة العمليات والحسابات للأطراف ذات العلاقة الأخرى

الأطراف ذات العلاقة	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة	مطلوبات للأطراف ذات العلاقة		الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة			أعباء الودائع
		ودائع استثمارية	ودائع اخرى	ودائع غير مخصصة	عمولات	أرباح تمويلات واستثمارات	
أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العامة	38	14 392	126	121	4	18	494
الشركات التي يكون فيها أحد أعضاء مجلس إدارة البنك مالكا أو شريكا أو وكيلا مفوضا أو مديرا أو عضوا لمجلس إدارتها	-	-	5	-	0,4	-	-
المجموع	38	14 392	131	121	5	18	494

إيضاح 28 – نسبة الأصول المصنفة من جملة التعهدات ونسبة تغطيتها

بيانات	مستحقات عادية	مستحقات مصنفة 1	مستحقات مصنفة 2	مستحقات مصنفة 3	مستحقات مصنفة 4	المجموع
المبلغ الخام للمستحقات على الحرفاء والمؤسسات البنكية والمالية تعهدات الموازنة (*)	2 220 786	175 758	15 460	14 579	119 750	**2 546 333**
التعهدات خارج الموازنة	100 718	860	-	-	196	**101 774**
مجموع التعهدات على الحرفاء الخام	**2 321 504**	**176 618**	**15 460**	**14 579**	**119 946**	**2 648 107**
نسبة التعهدات المصنفة			**5,7%**			
مستحقات الودائع الاستثمارية المخصّصة	700 149	2 555	-	-	29 719	**732 423**
أرباح معلقة ومدخرات	20 459		7 817	6 292	75 717	**110 285**
نسبة تغطية التعهدات المصنفة بالمدخرات والأرباح المعلقة والودائع المخصصة لهذا الصنف	**79%**					

* يضم هذا البند مجموع التعهدات الراجعة للحرفاء والمؤسسات البنكية والمالية والتي تتمثل في المستحقات المباشرة ومحفظة السندات التجارية ومحفظة الاستثمار.

إيضاح 29 – الأحداث ما بعد توقيف القوائم المالية

تمّ اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك المنعقد في 2026/05/03، بالتالي فإنها لم تأخذ بعين الاعتبار الأحداث القائمة بعد هذا التاريخ.

إيضاح 30 – معلومات الاستدامة المُدمجة ضمن القوائم المالية

عملًا بأحكام الفقرة 18 من الإطار المرجعي للمحاسبة، والمصادق عليه بمقتضى الأمر عدد 2459 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996، يمكن إدراج معلومات غير مالية ضمن القوائم المالية عندما تكون ضرورية لفهم وضعية المؤسسة بشكل ملائم، وعندما يكون من شأنها التأثير في القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه القوائم. وفي نفس الاتجاه، أقرّ بلاغ هيئة السوق المالية المؤرخ في 25 ديسمبر 2025 متطلباً مماثلًا، مستنداً في ذلك إلى معايير IFRS S1 و IFRS S2 التي تنص على ضرورة الإفصاح عن معلومات جوهرية وذات صلة بالاستدامة، تغطي الآفاق القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى.

وفي هذا الإطار، تهدف هذه المذكرة إلى تقديم المعلومات المتعلقة بالمخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة، والتي قد يكون لها تأثير قائم أو محتمل على نشاط البنك أو وضعيته المالية أو أدائه أو آفاقه المستقبلية.
وتم تنظيم هذه المعلومات وفق المحاور الأربعة التي تعتمدها معايير IFRS S1و IFRS S2 وعملًا كذلك بما ورد في البلاغ التفسيري الصادر عن هيئة السوق المالية بتاريخ 13 فبراير 2026 وهي :

1. حوكمة المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة،
2. استراتيجية البنك في مواجهة هذه المخاطر والفرص،
3. منهجية إدارة المخاطر ذات الصلة،
4. المؤشرات والأهداف المعتمدة،

المحور عدد 1 : حوكمة المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة :

تعتمد حوكمة المخاطر في البنك على مجموعة من اللجان المتخصصة التي تغطي بطبيعتها عدداً من القضايا المرتبطة بالاستدامة، ويتجسّد ذلك من خلال اللجان التالية :

تتولى لجنة المخاطر مساعدة مجلس الإدارة في متابعة مختلف أصناف المخاطر، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بجودة الحوكمة والسلوك المهني، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتضارب المصالح، إضافة إلى المخاطر التشغيلية. وتشمل مسؤولياتها تقييم الملفات الحساسة والقطاعات ذات التعرض المحتمل لمخاطر بيئية أو اجتماعية، متى كان لذلك أثر على جودة الأصول أو القدرة على السداد.

أما لجنة أمن نظم المعلومات، فتشرف على سلامة الأنظمة المعلوماتية وحماية المعطيات الشخصية، وذلك من خلال مراجعة خرائط مخاطر الأمن السيبراني واعتماد خطط المعالجة والمتابعة. ويكتسي هذا الجانب أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة المخاطر المرتبطة بأمن البيانات وحماية خصوصية الحرفاء.

وتُعدّ لجنة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية جزءاً أساسياً من منظومة الحوكمة في بنك البركة تونس، إذ تضطلع بدور رقابي واستشاري يهدف إلى ضمان التزام جميع العمليات والعقود بأحكام المعايير الشرعية. وتراجع اللجنة السياسات والنماذج والإجراءات ذات الصلة، وتصدر فتاوى وقرارات ملزمة للإدارة في حدود الإطار القانوني والتنظيمي، وترفع تقريراً شرعياً سنوياً إلى مجلس الإدارة. كما تشرف على أعمال المدقق الشرعي الداخلي والمراقب الشرعي الداخلي، بما يعزز الامتثال ويحدّ من المخاطر غير المالية ومخاطر السمعة، ويُسهم في ترسيخ شفافية أكبر وتعزيز الثقة لدى العملاء والمستثمرين.

وتتولّى اللجنة الاجتماعية والتنمية المستدامة متابعة البرامج والمبادرات التي تهدف إلى دعم الإدماج المالي وتعزيز النفاذ إلى الخدمات البنكية لفائدة مختلف شرائح المجتمع، خاصة الفئات ذات الدخل المحدود أو القاطنة في المناطق ذات الأولوية. وتشمل مهام اللجنة متابعة تمويل المشاريع ذات البعد التنموي والاجتماعي، والمساهمة في دعم الأنشطة الاقتصادية الصغرى، وتشجيع المبادرات الموجّهة لخلق مواطن الشغل ومساندة روّاد الأعمال.



وفي سياق هذه المنظومة، **تضطلع الإدارة التنفيذية** بدور مكمّل في تطبيق التوجهات والآليات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة واللجان المختصة، وذلك من خلال تنفيذ الاستراتيجيات والمساهمة في ضمان فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بما يدعم التنسيق والتكامل داخل الإطار العام للحَوْكَمة.

وعمل البنك خلال سنة 2025 على تعزيز جاهزية اللجان الحوكمية من خلال تطوير مهارات أعضائها في مواضيع الاستدامة والمخاطر غير المالية. وقد استفاد الإطار المكلّف بأمانة لجنة المخاطر من تكوين معمّق دام 21 ساعة حول الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة(SGES)، وهو تكوين متخصص يدعم قدرة اللجنة على فهم انعكاسات المخاطر المناخية والبيئية عند تقييم الملفات الحسّاسة. كما استفاد أمناء اللجان الأخرى، بما في ذلك لجنة التدقيق ولجنة مجلس الإدارة، من تكوينات إضافية في مجالات الحوكمة، مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، فضلًا عن دورات في المالية الرقمية. ويساهم هذا الاستثمار في بناء القدرات في تمكين اللجان من أداء دورها الرقابي بفاعلية أكبر ومواكبة المتطلبات المتزايدة المرتبطة بالاستدامة.

وفي إطار تطوير منظومة الحوكمة، يعتزم البنك ابتداءً من سنة 2026 إدراج مناقشة المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة(بما في ذلك المخاطر المناخية الانتقالية والمخاطر الفيزيائية) ضمن صلاحيات مجلس الإدارة ولجنة المخاطر، وذلك بشكل منهجي ودوري كجزء ثابت من آليات الإشراف والرقابة.

المحور عدد 2 : استراتيجية البنك بخصوص المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة :

تقوم هذه الاستراتيجية على محورين متكاملين يشملان أساليب إدارة المخاطر المرتبطة بتغيّر المناخ، من جهة، واستغلال الفرص التي تتيحها مجالات التمويل المستدام والانتقال الطاقي والتمويل ذي البعد الاجتماعي، من جهة أخرى.



إدارة مخاطر تغيّر المناخ

على الرغم من أنّ سياسة التمويل لا تتضمّن إلى غاية 31 ديسمبر 2025 إجراءات أو معايير تفصيلية مخصّصة لمخاطر تغيّر المناخ، فقد شرعت فرق التحليل في إدماج هذه الاعتبارات تدريجياً في تقييماتها، نظراً لتزايد أهمية هذه المخاطر وما يمكن أن ينتج عنها من تأثيرات مباشرة على قطاعات اقتصادية أساسية مثل الزراعة والموارد المائية والطاقة والصناعة.

ويشمل هذا التوجّه إدراج عناصر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ضمن التحليل النوعي، وتقييم مستوى التعرّض القطاعي للمخاطر البيئية، وتحليل قدرة نظائر التعاقد على التكيّف مع المتطلبات التنظيمية والبيئية المستقبلية.

ويتم في هذا الإطار أخذ المخاطر الانتقالية بعين الاعتبار من خلال توخّي الحذر تجاه الأنشطة ذات الانبعاثات المرتفعة أو المرتبطة باللدائن أو الأنشطة ذات البصمة البيئية الكبيرة، إلى جانب تقييم قدرة المؤسسات على التوجّه نحو ممارسات أكثر استدامة.

وفي نفس السياق اعتمد البنك مقاربة أكثر تحفّظاً تجاه الأنشطة التي تُعتبر ذات أثر بيئي مرتفع، مثل الصناعات المرتبطة بإنتاج الأكياس البلاستيكية أو الأنشطة الصناعية التي تُظهر مستويات عالية من التلوّث، ولا سيما تلك التي لا تقدّم خططاً مقنعة للتخفيف من آثارها البيئية.

وحرص البنك موازاة مع ذلك على تطوير كفاءات فرقه المختصّة عبر برامج تدريب وورش عمل وندوات تقنية مرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والتمويل المستدام، بما يساهم في دعم هذا التوجّه التدريجي وتعزيز جودة التحليل. وستُفعَّل هذه الجهود بصورة منهجية ابتداءً من سنة 2026 في إطار خطة العمل المتعلقة بتعزيز الإفصاح عن الاستدامة وإدارة المخاطر، وذلك في سياق رؤية أشمل يستهدف البنك من خلالها، على المدى المتوسط والبعيد، إدماج المخاطر المناخية بصورة رسمية ضمن سياسات التمويل، وإرساء إطار داخلي أكثر تنظيماً لممارسات ESG، بما يمهّد لترسيخ دوره كفاعل مرجعي في مجال التمويل المستدام على المستوى الوطني.

استراتيجية استغلال فرص التمويل المستدام ودعم الانتقال الطاقي والتمويل ذي البعد الاجتماعي المرتبطة بالاستدامة :

توجّه البنك بشكل تدريجي نحو تعزيز التمويلات التي تسهم في الانتقال الطاقي، من خلال إسناد الأولوية لمشاريع الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، وتمويل مشاريع النجاعة الطاقية داخل المؤسسات، فضلًا عن دعم الاستثمارات الموجّهة نحو الإنتاج الذاتي للكهرباء حيثما كان ذلك ملائماً.

وتسهم مقاربة البنك في المجال الاجتماعي في دعم التمويلات ذات العلاقة بالمنظومة الصحية والتعليمية، وذلك في حدود السياسات الداخلية المعتمدة. ويشمل ذلك تمويل أنشطة وخدمات صحية مؤهَّلة، إضافة إلى دعم الأنشطة التعليمية والتكوينية.

وتندرج هذه التوجهات ضمن رؤية تدريجية تهدف إلى تطوير محفظة التمويلات الخضراء والاجتماعية، بما ينسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تقوم عليها أعمال البنك، ومع الرؤية الأصيلة التي وضعها مؤسّس المجموعة الشيخ صالح كامل رحمه الله في تعزيز التمويل المسؤول ودعم التنمية المستدامة.

تعزيز الاستدامة عبر قياس الانبعاثات والاستثمار في الطاقات المتجددة

وفي إطار تبنّي مقاربة أكثر شمولًا للاستدامة، يعتزم البنك ابتداءً من سنة 2026 الشروع في إعداد جرد كامل لانبعاثاته الكربونية وفق منهجية تدريجية تشمل انبعاثات النطاق الأول والثاني (Scope 2 و Scope 1) ، إضافة إلى انبعاثات النطاق الثالث(Scope 3) المتعلقة بالأنشطة غير المباشرة. وسيشمل هذا العمل أيضاً احتساب الانبعاثات المموّلة ضمن الفئة 15 (Financed Emissions) وفق منهجية الشراكة العالمية لاحتساب الانبعاثات المموّلة PCAF، كجزء من التزام البنك بالشفافية المناخية ومعايير الإفصاح الدولية.

وإضافةً إلى ذلك، يعتزم البنك الاستثمار في محطة للطاقة الشمسية بنظام الاستهلاك الذاتي، مخصّصة لتغطية جزء من حاجياته الطاقية المباشرة، بما يساهم في تقليص استهلاكه للكهرباء المنتَجة من مصادر طاقية أحفورية وخفض انبعاثاته الكربونية. ويُعدّ هذا الاستثمار خطوة عملية نحو تعزيز استقلاليته الطاقية والتوجّه تدريجياً نحو نموذج أكثر استدامة، انسجاماً مع التزام البنك بقياس وتحيين بصمته الكربونية وفق منهجية شاملة تشمل الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة.



الحور عدد 3 : إدارة المخاطر والفرص المتعلقة بها



يستند هذا المحور إلى منهجية تحليلية مبنية على **مبدأ المادية المالية، تأخذ في الاعتبار الآفاق الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة**، بما يسمح بتحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة التي يُحتمل أن يكون لها تأثير جوهري على الوضعية المالية أو الأداء أو استمرارية النشاط. ولتحقيق ذلك، اعتمد البنك المرجعيات الدولية الخاصة بالقطاع المالي، بما في ذلك التصنيف الموضوعي للمعايير القطاعية الصادرة عن إطار SASB، التي تتيح تغطية شاملة لمجالات المخاطر والفرص عبر مختلف الأنشطة المالية. وبناءً على هذا الإطار، تم إعداد جرد أولي للمواضيع ذات الصلة، قبل إخضاعها لمسار منهجي يتكوّن من عدّة مراحل تشمل :

أ) تحليل النموذج الاقتصادي لتحديد عناصر الحساسية،
ب) تحديد قائمة أولية للمواضيع المحتملة استناداً إلى معايير SASB والمعطيات الداخلية والمتطلبات التنظيمية،
ت) تقييم الآثار المالية المحتملة على بنود القوائم المالية،
ث) تصنيف المخاطر والفرص وفق مصفوفة «الاحتمال×الأثر»،
ج) تطبيق معايير المادية المالية،
ح) اختيار المواضيع التي تُظهر مستوى تأثير مالي يستوجب الإفصاح عنها في هذه المذكرة.

وقد أسفرت منهجية التصفية المندرجة ضمن تحليل المادية المالية عن تحديد مجموعة من المخاطر والفرص التي تمّ تقييمها باعتبارها ذات تأثير مالي جوهري، وهو ما يرد تفصيله في الجدول أدناه :

الموضوع	الوصف	المخاطر / الفرص	منهجية إدارة المخاطر	الأفق الزمني
الأمن السيبراني وحماية البيانات	مخاطر خرق بيانات الحرفاء أو الوصول غير المصرّح به إلى أنظمة المعلومات، بما قد يؤدي إلى عقوبات تنظيمية وخسائر مالية مباشرة (تكاليف المعالجة والدعاوى القضائية) وإلى مساس كبير بسمعة البنك.	*خطر*	عمل البنك خلال سنة 2025 على تعزيز مستوى الحماية ضد مخاطر الأمن السيبراني وحماية البيانات من خلال تدعيم البنية التحتية المعلوماتية وتطوير منظومة المراقبة الرقمية على مدار 7/24، بما يشمل تعزيز قدرات الأمن السيبراني وتحديث أنظمة الحماية والتصدي للتهديدات، وذلك بالتوازي مع تطبيق سياسة حماية مصالح مستخدمي الخدمات البنكية ومعطياتهم الشخصية التي تؤكد على سرية البيانات، حمايتها من الوصول غير المصرّح به، وضمان آليات واضحة لمعالجة الشكاوى. وتُسهم هذه الإجراءات في رفع قدرة البنك على الوقاية من الهجمات السيبرانية، اكتشاف التجاوزات بسرعة، وحماية المعلومات الحساسة للحرفاء بما يحدّ من المخاطر التشغيلية والسمعية المرتبطة بهذا المجال.	قصير - متوسط المدى
دمج عوامل الاستدامة (ESG)في تحليل الائتمان	مخاطر ناجمة عن ضعف إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الائتمان، مما قد يؤدي إلى تقييم غير مكتمل لمتانة المتعاملين.	خطر	يتعامل البنك مع هذا الخطر عبر إدماج اعتبارات الاستدامة في تحليل الائتمان بصورة تدريجية، إذ لا يُطبَّق التقييم حالياً بطريقة آلية على جميع الملفات، غير أنه يُنجز تحليل معمّق كلما برزت مؤشرات بيئية أو اجتماعية أو حوكمية واضحة أو ذات أثر جوهري على المتعامل. ويواصل البنك العمل على تطوير هذا النهج بهدف تعميم إدماج عوامل الاستدامة مستقبلاً ضمن إطار منهجي وأكثر انتظاماً.	متوسط - طويل المدى
الانبعاثات المموّلة (PCAF)	مخاطر مرتبطة بتعرّض محفظة القروض والاستثمارات لانبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن المتعاملين المموّلين، مما قد ينجرّ عنه: • تدهور في ملف المخاطر في حال تسارع وتيرة الانتقال، • الزيادة في المخصصات الخاصة بالمخاطر والأعباء.	خطر	الاستجابة الحالية محدودة ولا تشمل أي قياس فعلي للانبعاثات المموّلة إلى غاية 31 ديسمبر 2025. ويعتزم البنك الشروع تدريجياً في هذا المجال عبر القيام بحساب أولي لفئة واحدة من الأصول خلال سنة 2026 على أن يُستند إلى هذه الخطوة لاحقاً لتطوير مقاربة أشمل وأكثر انتظاماً في تقييم هذا النوع من المخاطر.	متوسط المدى
المخاطر المناخية الانتقالية	مخاطر انتقالية مرتبطة بتشديد المتطلبات البيئية وارتفاع تكاليف الكربون، بما قد يُضعف ملاءة بعض القطاعات المموّلة، وخاصة المعرضة للآليات الأوروبية مثل MACF.	خطر	يتعامل البنك حالياً مع هذا الخطر عبر إدماج عناصر المناخ والاستدامة بصورة تدريجية داخل التحليل الائتماني، دون أن يمتلك حتى الآن إجراءات منهجية أو آليات متابعة خاصة بالقطاعات المعرّضة لآليات مثل MACF. ورغم غياب إطار تفصيلي رسمي إلى غاية 31 ديسمبر 2025 فقد شرعت فرق التحليل في تقييم الأثر البيئي لبعض الأنشطة عند ظهور مؤشرات واضحة أو مخاطر بارزة. ويعتزم البنك بدءاً من سنة 2026 تطوير قدراته في هذا المجال عبر إدماج تحليلات أكثر تحديداً للأنشطة المتأثرة بالتحول المناخي، في إطار برنامج أوسع يهدف إلى تنظيم ممارسات الاستدامة وإدماج المخاطر الانتقالية ضمن سياسة التمويل بشكل تدريجي ومنهجي.	قصير - متوسط المدى
الإدماج المالي	فرصة للنمو من خلال تطوير قروض موجّهة للمؤسسات الصغرى وبرامج التنمية المجتمعية، مع دعم الأنشطة ذات الأثر الاجتماعي القوي، بما يعزّز تنويع المحفظة ويوسّع قاعدة الحرفاء.	فرصة	عمل البنك فعلياً على اغتنام هذه الفرصة من خلال تمويل الأنشطة ذات البعد الاجتماعي، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم، إضافة إلى دعم المؤسسات التعليمية. ويساهم هذا التوجّه في تعزيز التنمية المجتمعية وتوسيع قاعدة الحرفاء وتنويع المحفظة بما يتماشى مع دور البنك في دعم الأنشطة ذات الأثر الاجتماعي.	قصير - متوسط المدى
تطوير عروض التمويل الأخضر	فرصة لتطوير عروض التمويل الأخضر بما يمكّن من جذب حرفاء جدد، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز تموقع البنك في مجال الاستدامة عبر تمويل مشاريع ذات قيمة بيئية.	فرصة	يعمل البنك على استثمار هذه الفرصة من خلال تمويل مشاريع الطاقات المتجددة، وخاصة تلك الخاضعة لنظام التراخيص ونظام الإنتاج الذاتي، بما يدعم التوجّه نحو الاستدامة ويعزّز جاذبية عروض التمويل الأخضر لدى الحرفاء.	قصير - متوسط المدى

المحور عدد 4 : المؤشرات والأهداف المعتمدة (الوحدة : 1000 دينار تونسي)

الموضوع	المؤشر	كمّي / نوعي	الوضعية في 2025/12/31
أمن البيانات	عدد حوادث خرق البيانات	كمّي	**0** (لم يتم تسجيل أي حادث خرق بيانات خلال سنة 2025)
	النسبة المئوية لحوادث الخرق التي شملت بيانات شخصية	كمّي	**0%** (لا وجود لأي حادث شمل بيانات شخصية في 2025)
	عدد أصحاب الحسابات المتأثرين	كمّي	**0** لم يتأثر أي عميل بأي خرق بيانات خلال سنة 2025.
	وصف المنهجية المعتمدة لتحديد ومعالجة المخاطر المرتبطة بأمن البيانات	نوعي	تم عرض هذا الموضوع بشكل مفصّل في المحور عدد 3 – النقطة 1 الخاصة بإدارة المخاطر والفرص، ويُكتفى بالإحالة إليه دون إعادة التفصيل في هذا الجزء.
الإدماج المالي	عدد القروض الجارية التي تستجيب لمعايير البرامج المخصّصة لدعم تنمية المؤسسات الصغرى والتنمية المجتمعية.	كمّي	لا يوجد برنامج رسمي أو إطار معتمد لهذا النوع من القروض خلال سنة 2025.
	قيمة القروض الجارية الموجَّهة لقطاعي التعليم والصحة	كمّي	• قطاع الصحة: 590 12 • قطاع التعليم: 258 6
تطوير عروض التمويل الأخضر	حجم محفظة التمويلات الخضراء القائمة في نهاية سنة 2025	كمّي	• 170 7 من خلال 6 مشاريع ممولة في مجال الطاقات المتجددة . • كما ساهم البنك، من خلال صندوق الاستثمار *BARAKA SICAR*، في مشروع لإنتاج الطاقة الشمسية بنظام الاستهلاك الذاتي بقدرة 100MWc، وذلك عبر استثمار قدره 000 20.
دمج عوامل الاستدامة (ESG) في تحليل الائتمان	وصف منهجية إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في تحليل الائتمان	نوعي	تم عرض هذا الموضوع بشكل مفصّل في المحور عدد 3 – النقطة 2 الخاصة بإدارة المخاطر والفرص، ويُكتفى بالإحالة إليه دون إعادة التفصيل في هذا الجزء.
الانبعاثات المموّلة (PCAF)	الانبعاثات المموّلة المطلقة، مفصّلة حسب النطاقات: النطاق 1 – النطاق 2 – النطاق 3.	كمّي	نظراً لعدم توفر منظومات معلومات وبيانات تقنية ناضجة إلى غاية 31 ديسمبر 2025، لا يمكن للبنك احتساب الانبعاثات المموّلة بصورة كمية وموثوقة. ويندرج هذا الوضع ضمن المرحلة الانتقالية المنصوص عليها والتي تسمح بتقديم توضيحات نوعية عند غياب المؤشرات الكمية، وفق مقاربة **"الامتثال أو التفسير"** وفي هذا الإطار، تم اعتماد خطة عمل لسنة 2026 تهدف إلى الشروع في احتساب الانبعاثات المموّلة لأول فئة من الأصول، تمهيداً لاعتماد مؤشرات كمية قابلة للإفصاح في القوائم المالية المستقبلية.
	التعرّض الإجمالي لكل قطاع، موزّعاً حسب فئات الأصول.	كمّي	
	نسبة التعرّض الإجمالي المُدرَج ضمن حساب الانبعاثات المموّلة	كمّي	
	وصف المنهجية المعتمدة لحساب الانبعاثات المموّلة	نوعي	
المخاطر المناخية الانتقالية	رصيد التمويلات المعرَّضة للقطاعات المتأثرة بآلية تعديل الكربون على الحدود (MACF)	كمّي	نظراً لعدم توفر نظام متابعة أو بيانات تقنية ناضجة إلى غاية 31 ديسمبر 2025، لا يمكن تحديد رصيد التمويلات المعرَّضة لقطاعات MACF أو حساب نسبتها من المحفظة. ويأتي ذلك في إطار المرحلة الانتقالية المسموح بها وفق منهجية **"الامتثال أو التفسير" حين** لا تكون المؤشرات الكمية جاهزة بعد. وقد تم إعداد خطة عمل لسنة 2026 تشمل برامج تكوين حول MACF ووضع آلية لاحتساب هذا المؤشر والإفصاح عنه تدريجياً بدءاً من أول فئة من الأصول.
	النسبة المئوية من إجمالي المحفظة	كمّي	

XIII. مراقبي الحسابات

BDO Tunisie
La tour BDO, Bloc E - International City Center 3,
Centre Urbain Nord, 1082, Tunis-Tunisie
Tél 70 221 600 - Fax 70 221 616

F.M.B.Z KPMG TUNISIE
6, Rue du Riyal - Immeuble KPMG
Les Berges du Lac - 1053 Tunis
Tél : +216 71 19 43 44
Fax : +216 71 19 43 20
RC : B148982002 - MF : 810663 T/A/M/000
www.kpmg.com/tn

بنك البركة تونس

التقريرين العام والخاص لمراقبي الحسابات

القوائم الماليّة للسّنة المحاسبيّة المختومة في 31 ديسمبر2025

أفريل 2026

1 – التقرير العام

BDO Tunisie
La tour BDO, Bloc E - International City Center 3,
Centre Urbain Nord, 1082, Tunis-Tunisie
Tél 70 221 600 - Fax 70 221 616

F.M.B.Z KPMG TUNISIE
6, Rue du Riyal - Immeuble KPMG
Les Berges du Lac - 1053 Tunis
Tél : +216 71 19 43 44
Fax : +216 71 19 43 20
RC : B148992002 - MF : 810883 T/A/M/000
www.kpmg.com/tn

بنك البركة تونس

التقرير العام لمراقبي الحسابات

السنة المحاسبيّة المختومة في 31 ديسمبر 2025

السادة مساهمي بنك البركة تونس،

I. تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1- الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات الموكلة إلينا بموجب قرار جلستكم العامة العادية ، قمنا بتدقيق القوائم المالية **لبنك البركة – تونس** والتي تشتمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في31 ديسمبر 2025، وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة لملخص لأهم الطرق المحاسبية.

تظهر هذه القوائم الماليّة أموال ذاتية تبلغ **318 572** ألف دينار تونسي، بما فيها أرباح بلغت **42 009** ألف دينار تونسي.

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير، صادقة وتعكس صورة مطابقة، من كافة النواحي الجوهرية، للوضعية المالية للبنك كما هي في 31 ديسمبر 2025، ولنتيجة عملياته للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا لنظام المحاسبة للمؤسسات.

2- أساس الرأي.

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصّة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أن الأدلة المؤيدة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفّر أساساً لإبداء رأينا.

3- ملاحظة

نلفت انتباهكم إلى الإيضاح عدد 06 الوارد ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، والمتعلق بتطبيق أحكام الفصل 412 مكرّر من القانون عدد 2024-41 المؤرخ في 2 أوت 2024، والذي ينقّح ويتمّم بعض فصول مجلة التجارة. والذي يشير أن بنك البركة تونس قد اتخذ جميع الإجراءات اللازمة وفقًا لأحكام الفصل 412 مكرّر، مع الالتزام بالتشريع والمعايير المحاسبية التونسية الجاري بها العمل.

وبناءً على ذلك، قد تم احتساب وتسجيل الأثر المالي بدقة في القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والذي بلغ 1,250 ألف دينار تونسي.
كما قدّر البنك أن الأثر المتوقع لهذا القانون على السنوات المالية القادمة، استنادًا إلى المطالب الواردة، سيكون في حدود 12 مليون دينار.

4- تقرير التصرف

تقع مسؤولية إعداد تقرير التصرف على عاتق الإدارة

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير التصرف ، ونحن لا نبدي أي تأكيد على ما ورد في هذا التقرير
وفقا لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فان مسؤوليتنا تتمثّل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك المضمّنة في تقرير التصرف بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس التصرف وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير التصرف به أخطاء جوهرية.

وإذا استنتجنا استنادا إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير التصرف فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا . هذا وليس لدينا ما يجب ذكره والإبلاغ عنه في هذا الصدد.

5- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لنظام المحاسبة للمؤسسات كما هي مسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو عن أخطاء، كذلك هي مسؤولة عن تحديد التقديرات المحاسبية المعقولة في ضوء الظروف.
عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام هذا المبدأ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مجلس الإدارة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية لبنك البركة تونس.

6- مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.
يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة غشّ أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.
كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الحكم المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن غش يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لِما قد يتضمنه الغش من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.

- تقييم مدى ملائمة الطرق المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، والتأكّد من وجود أو عدم وجود شكّ جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تؤثر على قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله.

- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تحقق عرضا بشكل عادل للعمليات والأحداث الحاصلة.

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

1) فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 من قانون 117 -94 بتاريخ 14 نوفمبر 1994، المنقّح بقانون 205-96 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، أجرينا تقييم عام لفاعلية نظام الرِّقابة الداخلية للبنك وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرِّقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليته وكفاءته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة. بناءا على مراجعتنا، لم نلاحظ وجود نقائص جوهرية من شأنها أن تؤثر على القوائم الماليّة. وقد وافينا الإدارة بتقرير حول النقائص التي تم رفعها.

2) مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية للقوانين الجاري بها العمل

عملا بأحكام الفصل 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قُمنا بالفحوصات اللّازمة ولم يتبيّن لنا ما من شأنه الاعتقاد أنّ مسك حِسابات الأوراق الماليّة الصّادرة عن الشّركة لا يتوافق مع التّشريع الجاري به العمل.

3) تطبيق أحكام الفصل 200

خلافًا لأحكام الفصل 200 من مجلة الشركات التجارية، نلفت انتباهكم إلى أنّ الاتفاقية المبرمة خلال سنة 2025 مع شركة معرض تونس الدولي لم تتحصل على الترخيص المسبق من قبل مجلس إدارتكم

ومع ذلك، فقد تمت المصادقة على هذه العملية بأثر لاحق من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2026/03/05، وقد تم عرضها بالتفصيل ضمن تقريرنا الخاص المتعلق بالسنة المالية 2025.

4) المعلومات المتعلقة بالاستدامة (ESG) المدمجة ضمن القوائم المالية وآلية تعديل الكربون على الحدود (MACF):

تطبيقا لبلاغات مجلس السوق المالية الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 2025 و13 فيفري 2026، وكذلك لمذكرة التوجيه الصادرة عن هيئة الخبراء المحاسبين بتونس والمتعلقة بإجراءات مراقب الحسابات في ما يخص تدقيق عوامل الاستدامة (ESG) وآلية تعديل الكربون على الحدود(MACF) ، قمنا بالاطلاع على الإجراءات والأعمال التي اعتمدتها البنك بهدف تحديد المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة التي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على وضعها المالي أو أدائها المالي أو استمرارية نشاطها ونذكّر في هذا الإطار بأن مسؤولية تحديد وتقييم والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بعوامل الاستدامة ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية تعود إلى الإدارة ومجلس الإدارة,
واستنادا إلى أعمالنا، لم نستخلص ما يفيد وجود عناصر من شأنها أن تضع موضع شك، من جميع الجوانب الجوهرية، المعلومات المعروضة على هذا النحو، وذلك بالنظر إلى أثرها المالي المحتمل على القوائم المالية.

تونس في 03 أفريل 2026

ب.د. أو تونس
عدنان الزغيدي

ق.م.ب.ز ك.ب.م.ج
امنة رشيكو

FMBZ KPMG TUNISIE
IMMEUBLE KPMG
5, Rue de Riyal-Les Berges du Lac II - 1053 Tunis
MF.: 810663 T/A/M/000
Tel.: 71.194.374

BDO TUNISIE
La Tour BDO
Bloc E - International
City Center 3
Centre Urbain Nord
1082 - Tunis
Tunisie
MF: 24253 F/A/M/000

2 – التقرير الخاص

BDO Tunisie
La tour BDO, Bloc E - International City Center 3,
Centre Urbain Nord, 1082, Tunis-Tunisie
Tél 70 221 600 - Fax 70 221 616

F.M.B.Z KPMG TUNISIE
6, Rue du Riyal - Immeuble KPMG
Les Berges du Lac - 1053 Tunis
Tél : +216 71 19 43 44
Fax : +216 71 19 43 20
RC : B148992002 - MF : 810663 T/A/M/000
www.kpmg.com/tn

بنك البركة تونس

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات

السنة المحاسبيّة المختومة في 31 ديسمبر 2025

السادة مساهمي بنك البركة تونس،

عملا بأحكام الفصلين 43 و 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016، المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية واستنادا إلى أحكام الفصل 200 جديد، كما تم تنقيحه بالفصول 29 و30 من القانـــون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار، وما يليه و الفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، نعلمكم فيما يلي بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنجزة التالية خلال سنة 2025.

تنحصر مسؤوليتنا في التأكد من مدى احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات وعلى سلامة طريقة ادراجها في القوائم المالية. وليس من مشمولاتنا البحث بصفة خاصة وبطريقة موسعة على وجود مثل هذه الاتفاقيات والعمليات، بل تنحصر مهمتنا في اعلامكم بأهم خصوصيات هذه الاتفاقيات والعمليات وانعكاساتها دون الوقوف على مدى جدواها وصحتها وذلك على أساس المعلومات التي تم اشعارنا بها او التي تعرضنا اليها عن طريق إجراءات التدقيق. ويعود اليكم تقييم جدوى ابرام هذه الاتفاقيات وانجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

أ- اتفاقيات وعمليات حديثة:

تمّ إلحاق موظف ببنك البركة تونس في خطة مدير عام لدى شركة معرض تونس الدّولي التي تمتلك ببنك البركة تونس 1,255% من رأس مالها كما تمتلكُ مجموعة البركة (دلة البركة) من رأس مالها 68,255% .

و قد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية خلال اجتماع مجلس إدارتكم المنعقد بتاريخ 2026/03/05.

ب- عمليات منجزة متعلقة باتفاقيات قديمة:

- اتفاقية بين البركة بنك والبركة سيكار:

فوضت شركة البركة سيكار إلى البنك كجزء من ممارسة نشاطها ، الوظائف الإدارية والمحاسبية و مسك محفظة الأوراق المالية والمشاركة و قبل البنكهاته المهام
يقوم البنك بإنجاز هذه الوظائف مع كل العناية الواجبة لممارسة البركة سيكار بشكل مستقل
تم توكيل هذه المهمة عبر توقيع اتفاقية من كلا الطرفين لمدة سنة واحدة من تاريخ التكوين النهائي للبركة سيكار قابلة للتجديد سنويا بصفة ضمنية وفقا لنفس الشروط في حالة عدم وجود إشعار مدته 10 أيام.
في مقابل الخدمات التي يوفرها البنك، تتم فوترة الأتعاب بإضافة هامش بنسبة 15% و قد بلغت 79 ألف دينار بعنوان سنة 2025.

- إتفاقية مع الأمانة تكافل:

أبرم بنك البركة تونس خلال سنة 2015، مع شركة " الأمانة تكافل" إتفاقية لتأمين البنك ضد مخاطر مختلفة، وقدر مجموع اعباء أقساط التأمين خلال سنة 2025، ب 6 647 ألف دينار تونسي.

ت- تعهدات والتزامات البنك تجاه المسيرين:

تفصل الإلتزامات والتعهدات تجاه المسيرين المنصوص عليها بالفصل200 (جديد) فقرة 5 من مجلة الشركات التجارية كما يلي:

- يتمتع المدير العام بالإضافة إلى الراتب و المنحة، بسيارة وظيفية مع التكفل بجميع مصاريفها.
- يتمتع المدير العام المساعد بالإضافة إلى الراتب و المنحة، بسيارة وظيفية مع التكفل بمصاريف التأمين ومعلوم الجولان.

بالإضافة إلى ذلك يتمتع المدير العام والمدير العام المساعد كبقية الموظفين عند بلوغ سن التقاعد بمنحة التقاعد المتمثلة في 12 أجرًا. هذه التعهدات مغطاة بعقد تامين مع شركة " الأمانة تكافل".

- الالتزامات وتعهدات بنك البركة تونس تجاه المسيرين، أعضاء مجلس الإدارة واللجان القانونية، كما تبرزه القوائم المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2025، تفصل كالآتي:

(ألف دينار تونسي)

	المدير العام		المدير العام المساعد		رئيس مجلس الإدارة		أعضاء مجلس الإدارة واللجان القانونية		أعضاء هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك	
	المبالغ المدفوعة	المبالغ الغير مدفوعة (الخصوم في 2025/12/31)	المبالغ المدفوعة	المبالغ الغير مدفوعة (الخصوم في 2025/12/31)	المبالغ المدفوعة	المبالغ الغير مدفوعة (الخصوم في 2025/12/31)	المبالغ المدفوعة	المبالغ الغير مدفوعة (الخصوم في 2025/12/31)	المبالغ المدفوعة	المبالغ الغير مدفوعة (الخصوم في 2025/12/31)
امتيازات قصيرة المدى خام (*)	680 660	-	373 085	-	116 233	-	688 765	-	63 125	41 250
التقاعد التكميلي	42 412	-	22 543	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الأعباء	723 072		395 628		116 233		688 765		104 375	

(*) باعتبار مدخرات العطل الخالصة والمبلغ الخام لمنحة سنة 2025 و دون اعتبار المكافأة الخاصة بسنة 2025

ما عدا ما ذكر سابقا، فإن مجلس إدارة البنك لم يشعرنا بأي عملية تدخل في مجال الفصول المذكورة، كما أن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تفرز وجود مثل هذه العمليات.

تونس في 03 أفريل 2026

ب.د. أو تونس
عدنان الزغيدي

ف.م.ب.ز ك.ب.م.ج
امنة رشيكو

البركة بنك

شركاء في الإنجاز

AlBaraka Bank Tunisie
www.albaraka.com.tn